جـامعــة يحـي فـــارس – المديـــة –

كليــة العلــوم التجاريــة والاقتصاديــة وعلوم التسيـير

قسم :العلوم المالية و المحاسبة

تقييم اداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels في البنك الخارجي الجزائري

دراسة مقارنة

مذكّرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص مالية مؤسسة

من إعـــداد الطالبتين :

بن شيدي نسرين

بوقلقال منيرة

إشراف الأستاذ:

زاهي محمد امين

السنـــة الجـامعيـة: 2019 – 2020


بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

بعد بسم الله الرحمان الرحيم

"وقل اعلموا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعلمون"

سورة التوبة الاية:106

"تعلموا العلم فان تعلمه لله خشية،وطلبه عبادة،ودراسته تسبيح،والبحث عنها جهاد وتعليمه من لا يعلمه صدقة،وبذله الى اهله قربة" ,

الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضي الله عنه

شكر وتقدير

بعد شكر الله شكرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه وكبريائه وعظمته ومنه وكرمه الذي احاطني به ورعايته في انجاز هذه الدراسة وما توفيقي إلا بالله وعلى خير خلق الله محمد صلى الله عليه و سلم وعلى اله وصحبه ومن ولاه.

لا يسعني إلا ان اتقدم بخالص الشكر لكل من كان له الفضل علي،وكان عونا لي في انجاز هذه الدراسة،فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله واخص بالذكر الاستاذ الدكتور المحترم زاهي محمد الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة،وعلى نصائحه وتوجيهاته التي لم يبخل علينا بها ومساعدته لنا،والى السادة اعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم هذه الدراسة لما بذلوه من جهد في قراءة وتمحيص الدراسة.

ولا انسى توجيه الشكر السيد عبد النور غزازي الذي ساعدني في هذه الدراسة والموظف في البنك الخارجي الجزائري لولاية المدية،وكذا مديرة البنك التي قامت هي ايضا باستقبالنا ومساعدتنا بقبولها دراستنا على هذه الوحدة.

كما اتقدم بالشكر الى الذين قدموا الي الدعم والمساعدة والتحفيز،جزي الله الجميع خير الجزاء وجعل عملهم خالصا لوجهه،وجعله في ميزان حسناتهم يوم القيامة انه على ذلك لقدير، و بالإجابة جدير.

إهداء

الحمد الله الذي أوجدني فكنت فمداني فاستمديت ورزقني وشكرت فعطائي

والي مبتغاي أوصلني والى طريق المعرفة أرشدني وبالصبر والقوة أحياني .

إلى من قال فيهما رب العزة والجلالة " وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ

ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا " سورة الاسراء ، اية 24

إلى نور العيون ورمش الجفون و السر المكنون

إلى البلسم الشافي والقلب الدافئ والحنان الكافي

إلى من طوقتني بسياج حبها

إلى أروع أم في الوجود أمي الحبيبة

إلى الذي تعجز الكلمات في وصفه وعجز اللسان في ذكرى إلى سندي وعوني

وقدوتي

إلى من جعل نفسه شمعة تحترق من اجل أن ينير د ربي وشقي من اجل راحتي

وسعادتي إليك أبي الغالي

إلى من هو ستري وعطائي الإخوة الكرام أبوكر، عيماد.

إلى جواهر العائلة أخواتي

العزيزات نوال وأية .

إلى زوج اختي توفيق وعائلته

الى براعم العائلة وبهجة البيت: محمد انس،اسيل.

إلى كل من قاسموني هذا العمل رفقاء الدرب: عمر، رانيا، امينة، إسماعيل، عبد

الرحمان، حنان، سمية،

إلى رفيقتي واعز الناس نسرين حماها الله بحماه وحفظها

إلى كل من علمني حرفا أصبح.... يضيء الطريق أمامي من الطور الابتدائي إلى

الطور الجامعي

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

نسرين

الفهرس:

المحتويات	الصفحة
تشكر	-
إهداء	-
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول والأشكال	**I**
المقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية، تقييم الأداء ونموذج (معيار) CAMELS.	
تمهيد:	**2**
المبحث 01: ماهية البنوك التجارية	**3**
المطلب 01**:** نشأة البنوك التجارية.	**3**
المطلب 02: تعريف البنوك التجارية وخصائصها.	**4**
المطلب 03: وظائف البنوك التجارية وأهدافها.	**6**
المطلب 04: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية.	**12**
المبحث 02: الأداء المالي.	**19**
المطلب 01: تعريف الأداء.	**19**
المطلب 02: أبعاد الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه.	**20**
المطلب 03: الأداء من المنظور المالي في البنوك التجارية.	**23**
المبحث 03: نموذج CAMELS.	**27**
المطلب01: نشأة نموذج **CAMELS**	**27**
المطلب02: تعريف نظام **CAMELS**	**27**
المطلب03: مميزات وعيوب **CAMELS**	**28**
خلاصة	**30**
الفصل الثاني: أساسيات تقييم الأداء في البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS	
تمهيد	**33**
المبحث 01: تقييم الأداء المالي.	**34**
المطلب 01**:** ماهية تقييم الأداء.	**34**

المطلب 02: القواعد الأساسية لتقييم الأداء.	**37**
المطلب 03: طرق تقييم الأداء ومراحله.	**38**
المبحث 02: المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية.	**41**
المطلب 01: أهمية وأهداف تقييم الأداء في البنوك الجزائرية.	**41**
المطلب 02: معايير مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية.	**43**
المطلب03: المخاطر التي تواجه البنوك التجارية.	**50**
المبحث 03: نظام تقييم الأداء حسب نموذج CAMELS	**56**
المطلب01: كيفيه استخدام نظام تقييم الأداء **CAMELS**	**56**
المطلب 02: معايير نموذج **CAMELS**	**59**
المطلب 03: انعكاسات معايير نظام التقييم البنكي **CAMELS** على متطلبات الرقابة	**71**
خلاصة	**78**
الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري.	
تمهيد	**80**
المبحث01: عرض عام للبنك الخارجي الجزائري.	**81**
المطلب01: نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه.	**81**
المطلب02: الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري.	**82**
المطلب03: دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري المدية.	**84**
المبحث02: دراسة شاملة للمذكرتين	**87**
المطلب01: تحليل الدراسة التطبيقية لمذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج **CAMELS** دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري جامعة ورقلة خلال الفترة 2010-2014.	**87**
المطلب02: تحليل الدراسة التطبيقية لمذكرة أهمية نظام **CAMELS** في تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، جامعة الوادي خلال الفترة 2010-2013.	**95**
المطلب03: نتائج الدراستين.	**103**
المبحث03: المقارنة بين المذكرتين.	**105**
المطلب01: المقارنة بين مذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج	**105**

CAMELS ومذكرة أهمية نظام **CAMELS** في تقييم البنوك التجارية.	
المطلب02: المقارنة بين نتائج المذكرتين	**111**
خلاصة	**113**
الخاتمة	**116**
قائمة المصادر والمراجع	**121**
الملاحق	**131**

قائمة الجداول:

الجـــداول	الصفحة
جدول رقم 01: تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الامريكي camels:	58
الجدول رقم 02: الاجراءات الرقابية المتخذة بناء على تصنيف camels	60
الجدول رقم 03: تصنيف كفاية رأس المال وفق نظام التقييم المصرفي camels	63
الجدول رقم 04: تصنيف جودة اصول البنك وفق نظام التقييم المصرفي camels	65
الجدول رقم 05: تصنيف جودة ادارة البنك وفق نظام التقييم المصرفي camels:	67
الجدول رقم 06: تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم المصرفي camels.	69
الجدول رقم 07: تصنيف سيولة البنك وفق نظام التقييم المصرفي camels	71
الجدول رقم 08: تصنيف حساسية البنك لمخاطر وفق نظام التقييم المصرفي camels	87
الجدول رقم 09 : نسبة راس المال الاساسي الى متوسط الاصول	88
الجدول رقم 10: نسبة التصنيف المرجح	89
الجدول رقم 11: نسبة اجمالي التصنيف	89
الجدول رقم 12 : معدل العائد الاصول	90
الجدول رقم 13: العائد على حقوق الملكية	91
الجدول رقم 14: نسبة التمويل على الودائع	92
الجدول رقم 15: نسبة القروض الى اجمالي الاصول	92

الجدول رقم 16: حساب الفجوة	94
الجدول رقم 17: نسبة كفاية راس المال ل BEA من 2010 الى 2013	95
الجدول رقم 18: نسبة مجمل الاصول المحققة للإيرادات الى اجمالي الاصول في البنك	96
الجدول رقم 19: التالي يوضح نسبة التصنيف المرجح للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013	96
الجدول رقم 20 : معدل العائد على الاصول	97
الجدول رقم 21: تصنيف البنك بالاعتماد على نسبة العائد على حقوق الملكية	98
جدول رقم 22 : تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة التمويل الى الودائع	99
الجدول رقم 23 : تصنيف السيولة اعتمادا على نسبة القروض الى اجمالي الاصول	100
الجدول رقم 24 : الفجوة بين اصول وخصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة	102
الجدول رقم 25: نسبة اصول البنك الحساسة لأسعار الفائدة الى اجمالي الاصول	103
الجدول رقم 26: نسبة سيولة بنك اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح	108
جدول رقم 27: تحليل ربحية البنك	110
الجدول رقم 28 : تصنيف سيولة البنك	111
الجدول رقم 29 : التصنيف النهائي لمذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS.	113
الجدول رقم 30: التصنيف النهائي لمذكرة أهمية نموذج CAMELS في تقييم أداء البنوك التجارية.	113

قائمة الأشكال:

الأشكال	الصفحة
الشكل رقم 01: خريطة تنظيمية لبنك تجاري صغير	17
الشكل رقم 02: خريطة تنظيمية لبنك تجاري كبير	18
الشكل رقم 03: أبعاد الأداء	20
الشكل رقم 04 : القواعد الاساسية لتقويم الأداء	38
الشكل رقم 05: مراحل تقويم الأداء	39
الشكل رقم 06 : ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيف camels	57
الشكل رقم 07: معايير التقييم البنكي camels	59
الشكل رقم 08: مراحل الرقابة على المخاطر البنكية	76
شكل رقم 09: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	83
شكل رقم 10: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية سنة 2009.	86

مقدمة

مقدمة:

يعتبر موضوع تقييم الاداء البنوك التجارية اهم وابرز المواضيع في الوقت الراهن، وذلك لاحتلاله أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، ولتحسين أداء البنوك تم ادخال اصلاحات جديدة والاعتماد على معايير ومؤشرات دولية حديثة لقياس ادائها ومن بين المعايير الحديثة معيار **camels** الذي تم استخدامه لأول مرة في البنوك الامريكية اثر انهيار النظام المصرفي انذاك وذلك خلال سنة **1980م**.

في هذا الاطار، تسعى البنوك التجارية التي تعد من أهم عناصر النظام البنكي، الى بلوغ غايتها الرئيسية، والتي تشمل على تحقيق اهدافها الاساسية خاصة منها: الربحية، السيولة، الامان، تلك الاهداف التي يتطلب تحقيقها اضافة الى وضع استراتجية شاملة تتميز بمستوى مقبول من الفعالية والكفاءة، التقييم المستمر لمختلف مراحل تحقيقها بشكل عام وتقويم أداء مختلف الوظائف التي تعمل على تجسيد هذه الاستراتجية على أرض الواقع.

اشكالية الدراسة:

- كيف يساهم نموذج camels في تقييم اداء البنوك التجارية بالإسقاط على دراسة المقارنة بين وكالة ورقلة ووكالة الوادي؟

هذا التساؤل الذي يقودنا بدوره نحو طرح جملة من التساؤلات والاستفسارات الفرعية من أهمها:

- ماهي اهم وظائف البنوك التجارية وابعادها المالية؟
- هل يعتبر نموذج **camels** اساس تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية؟
- كيف تم تقييم اداء البنك الخارجي الجزائري لوكالة ورقلة ووكالة الوادي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ضمن هذه الدراسة ،يمكن بناء الفرضيات المبسطة التالية:

- تتمثل وظيفتها الرئيسة في قبول مختلف الودائع وإعادة استخدامها لحسابها الخاص.
- نعم، يعتبر نموذج **camels** اساس تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية.
- تم تقييم اداء وكالة ورقلة ووكالة الوادي وفق معايير نموذج camels الستة.

أسباب اختيار الموضوع:

- حيوية الموضوع في حد ذاته باعتباره موضوع متجدد والابحاث فيه قليلة.
- الاهتمام بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في هذا المجال والذي يخدم مجال الاقتصاد وبالأخص الجهاز المصرفي.

- الاختصاص الدراسي: مالية مؤسسة الذي مكننا من اخذ بعض الافكار المسبقة عن الموضوع بشكل عام.

أهمية الدراسة:

تظهر اهمية الدراسة، من خلال جوانب متعددة تتمثل في اهمية تقييم وقياس الاداء المالي للبنوك التجارية وضرورة وضع نموذج يطبق مجموعة من النسب المالية المختارة بأسلوب علمي واحصائي هادف.

وأيضا كمحاولة لتحديد مواطن الفشل والنجاح للأداء المالي للبنك التجاري في وقت مبكر للتمكن من اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة، واقتراح معايير واساليب اضافية تتلاءم مع التغيرات التي تطرا على البيئة المحيطة بها.

أهداف الدراسة:

من خلال الدراسة البي قمنا بها هي دراسة المقارنة بين وكالتين وكيف تم تقييمهما وفق نموذج camels وهذا من اجل تحقيق الاهداف التالية:

- تقييم كفاءة الوكالتين.
- تفادي الوكالتبن من الوقوع في الاخطاء.
- تحديد مدى التزام الوكالتين بمعايير التقييم الدولية.

المنهج المستخدم:

من اجل تحليل اشكالية الدراسة، والاجابة على الاسئلة المطروحة واثبات او نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل اهم مؤشرات **camels** وطرق تطبيقها، واسقاط الجانب النضري على البنك الخارجي الجزائري، بالإضافة إلى منهج المقارنة بين الدراستين. والخروج بالنتائج.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة من حيث الزمان وفقا لما يلي:

- الاطار الزماني للدراسة: تنصب الدراسة على مذ كر تين مختلف تين في الإطار الزمني:

المذكرة الاولى: خلال الفترة الممتدة من 2010 – 2013.

المذكرة الثانية: خلال الفترة الممتدة من 2010 – 2014.

هيكل الدراسة:

- قصد الاجابة على التساؤلات الواردة ضمن الاشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول اساسية، تستعرضها في ما يلي:

الفصل الأول: المعنون بعموميات حول البنوك التجارية، الاداء المالي ونموذج **camels** حيث قسم الى ثلاث مباحث ركز المبحث الاول على ماهية البنوك التجارية: نشأتها، تعريفها، خصائصها، ووظائفها، اهدافها والهيكل التنظيمي لها.

أما المبحث الثاني فتم التطرق الى الاداء المالي، تعريف الاداء، ابعاده، والعوامل المؤثرة عليه، والاداء من المنظور المالي في البنوك التجارية.

ويليه المبحث الثالث فهو يتضمن نموذج **camels**، نشأته، تعريفه، وكذا مميزات وعيوب هذا النموذج.

الفصل الثاني: المعنون بأساسيات تقييم الاداء في البنوك التجارية باستخدام نموذج **camels** والمقسم الى ثلاث مباحث: المبحث الاول يتناول تقييم الاداء، ماهيته، القواعد الاساسية لتقييم الاداء وطرق تقييم الاداء ومراحله، اما المبحث الثاني فتناولنا المقومات الاساسية لنظم تقييم الاداء في البنوك التجارية المتضمن اهميته، اهدافه في البنوك التجارية، معايير ومؤشرات تقييم كفاءة الاداء المالي، والمخاطر التي تواجه البنوك التجارية، واخيرا المبحث الثالث المتناول نظام تقييم الاداء حسب نموذج **camels** والمتضمن كيفية استخدام نظام تقييم الاداء **camels**، ومعاييره وانعكاسات النموذج على متطلبات الرقابة.

الفصل الثالث: والمتضمن الجانب التطبيقي وخصص لتسليط الضوء على المقارنة بين دراستين مختلفيين خلال فترات زمنية مختلفة، وكذا مفاهيم عامة حول البنك الخارجي الجزائري، ولمحة فقط حول البنك الخارجي الجزائري لوكالة المدية، من خلال ثلاث مباحث: اذ تم التطرق في المبحث الاول الى الاطار النظري للبنك الوطني الجزائري ، نشاته واهدافه، الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري، دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري المدية ، اما المبحث الثاني الذي يتناول دراسة شاملة للمذكرتين، تحليل الدراسة التطبيقية لمذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج camels، تحليل الدراسة التطبيقية لمذكرة اهمية نظام camels في تقييم اداء البنوك التجارية، واخيرا نتائج المذكرتين. وفي المبحث الاخير المتناول المقارنة بين المذكرتين ، المقارنة بين مذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج camels ومذكرة اهمية نظام camels في تقييم البنوك التجارية، المقارنة بين نتائج المذكرتين.

الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** أحمد نور الدين الفرا:**" تحميل نظام التقييم المصرفي ألمريكي كأداة لمرقابة عمى القطاع المصرفي "** الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، تناولت الدراسة بنك فلسطين كدراسة حالة في الفترة الممتدة بين2004-2007 حيث عممت هذه الدراسة على تقييم أداء بنك فلسطين باستخدام نظام **CAMELS** لمعرفة مدى وجود حالة ضعف تشوب أداء

بنك فلسطين من خالل مؤشرات تقييم كل من كفاية رأس مال، الاصول، الادارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق، و توصل مقدمة الباحث إلى تصنيف بنك فلسطين في التصنيف1 مما يعين أن أداء البنك قوي و سليم في العديد من النواحي.

الدراسة الثانية: عاشوري صورية **"دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية"** الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كدراسة حالة للفترة الممتدة بين سنتين 2006 – 2009 جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، طبقت الباحثة معايير ومؤشرات نظام **camels** وتوصلت الى ان البنك الوطني الجزائري يتميز بموقف سليم نسبيا ولكن تواجهه بعض نقاط الضعف، فبالرغم من التزام البنك بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الادنى المحدد مما يجعله يمتلك راس مال جيد وقدرته على تحقيق أرباح مرضية تضمن له البقاء، الى أن البنك يعاني من مشكلة تزايد القروض المتعثرة ومشاكل في السيولة.

الدراسة الثالثة: دراسة يوسف بوخلخال بعنوان **"اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية "2008-2009** الدراسة عبارة عن مقال في مجالات الباحث عدد **10-2012**، جامعة الاغواط الجزائر، وتهدف هذه الدراسة الى أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الامريكي في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية، وذلك من اجل حرص الدولة على توفير مستويات عالية من الرقابة لعمل البنوك في ظل الشفافية التي اصبحت تفتقر اليها هذه البنوك، والتأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار القوانين وخلصت الدراسة الى أهمية تطبيق النظام، والذي يظهر نقاط قوة وضعف في انظمة العمل المصرفي بالإضافة أنه نظام داعم للرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بها السلطة.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول البنوك التجارية، تقييم الأداء ونموذج CAMEL (معيار)

تمهيد:

تعد البنوك التجارية من أهم عناصر النظام البنكي، وهي تعتبر أيضا متعامل اقتصاديا فعال للتنمية الاقتصادية، هدفها الأساسي التي عليها الوصول إليه . هي تحقيق أقصى قدر من الربحية وضمان استمرارها، وتحقيق النمو والاستقرار، وتوفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات، ولتحقيق كل هذا على البنوك التجارية تحديد استراتيجية فعالة وذات كفاءة والفعالية المستمرة التي تصل إلى بلوغ غايتها من خلال تشخيص أدائها المالي وضبطه.

- وحتى تكون البنوك التجارية ذات أداء مالي جيد ولقياس كفاءته يوجد العديد من الأدوات المستخدمة في ذلك إذ منها أدوات تحليلية، إحصائية وكمية وعلى ضوء ذكر أدوات لقياس المستخدمة في قياس الكفاءة نذكر نموذج **CAMELS** باعتباره المؤشر المستخدم.

بغرض إثراء وتحليل هذا الموضوع ارتأينا التطرق في هذا الفصل المعنون إلى ثلاث مباحث رئيسية:

- **المبحث الاول : ماهية البنوك التجارية.**
- **المبحث الثاني : الأداء المالي.**
- **المبحث الثالث : نموذج CAMELS.**

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي، ويرجع ذلك إلى أهمية الخدمات البنكية التي تقدمها، والتي تمثل أهم الوسائل لإتمام الأنشطة الاقتصادية في أي دولة بصرف النظر عن نظامها الاقتصادي، حيث أنها لم تعد ذلك الوسيط الذي يقوم بنقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز بل ابتعدت عن ذلك المفهوم التقليدي إلى تقديم أحدث الخدمات تماشيا مع التطورات الحادثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية

ترتقي البدايات الأولى للعمليات البنكية إلى عهد بابل **(بلاد ما بين النهرين، العراق قديما)**، في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا بدايات العمليات التي تزاولها البنوك بأربع قرون قبل الميلاد. [1].

كان العمل المصرفي بأساسياته يتمثل بوجود رؤوس الأموال لدى بعض لدى بعض الناس الذين كانوا يتصفون بالنفوذ، وقد لعبت الحاجات والتطورات آنذاك دورا هاما في ظهور ما يسمى بالصياغ أو الصيارفة الذين اعتبروا نواة البنوك التجارية، حيث كان هؤلاء الصياغ والصيارفة يقبلون أموال الناس للاحتفاظ بها لديهم من الضياع أو السرقة، مقابل رسم خدمة الاحتفاظ بهذه الأموال وكان السبب وراء ذلك هو نفوذ أولئك الصيارفة والصياغ والثقة التي تولدت بين الناس وبينهم، حيث يقوم الصيرفي أو الصائغ بإصدار استلام يعطيه للشخص الذي أودع أمواله لديه، يقوم باسترجاع هذا الإيصال عندما يستلم الشخص أمواله فيما بعد حسب المدة المتفق عليها.[2]

وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك والتي تتمثل في "إيداع الأموال"، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب. ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصالات فيما بينهم كوسيلة للتبادل لكن الذهب يبقى مكدس في خزائن الصائغ، لقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي "الإقراض". [3].

وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن هذه الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول، واستيفاء بعض الالتزامات، أي تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون

---

(1) فؤاد مرسي، **تمويل مصرفي للتنمية الاقتصادية**، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1980، ص1.

(2) جميل الزيدانين السعودي ،**أساسيات في الجهاز المالي - المنظور العلمي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص121.

(3) زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص11.

لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لدى الصراف لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها ومن هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد لأصحاب الودائع.[1]

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهو يعني سحب مبالغ تفوق أرصدتهم المدينة وهذا ما أدى إلى إفلاس بعض المؤسسات والتجار.[2]

وقد دفع هذا الأمر عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن 16 إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها وفي عام 1587م تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية وفي نهاية عام 1609م أنشئ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الوداع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع آخر والتعامل في العملات وإجراء المقايضة بين السحوبات التجارية.[3]

المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية وخصائصها

تعتبر البنوك التجارية المحرك الأساسي لمختلف فعاليات الاقتصاد كان ناميا أو متقدما، إذ تتميز عن باقي المؤسسات المصرفية الأخرى بعدة مميزات وخصائص.

1. تعريف البنوك التجارية:

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية، وهي كلمة **"BANCO"** وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.[4]

وقد تم تعريف البنوك التجارية من وجهات عدّة، نستعرض منها ما يلي:

– "البنك التجاري هو المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية ديون الأفراد والمؤسسات ومثال ذلك التعامل بالشيك".[5]

– "البنك التجاري هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقرضين، فأهم ما يميز البنك التجاري عن المؤسسات المالية هو تقديمه لنوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع، وتقديم القروض المباشرة، لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم".[6]

---

(1) عبد الحق بوعتروس ،**الوجيز في البنوك التجارية**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، جامعة قسنطينة، 2000، ص، ص5-6.

(2) أنس البكري، وليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص109.

(3) اسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1996، ص43.

(4) شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992، ص4.

(5) زياد سليم رمضان، **إدارة العمليات البنكية**، دار وائل للنشر، الطبعة السادسة، عمان، 1997، ص12.

(6) خالد أمين عبد الله، **العمليات البنكية (الطرق المحاسبية الحديثة)**، دار وائل للنشر، الطبعة 1، عمان، 1998، ص16.

– "البنك التجاري هو مؤسسة مالية لها قدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والبنكية الأخرى، على التأثير في عرض النقود، أو كمية وسائل الدفع، من خلال إمكانيتها في خلق الائتمان البنكي".[1]

– "البنك التجاري هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها أموال المدخرات لتقرضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة، وإفادة المجتمع منها عن طريق الاستثمار".[2]

– يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها: "أشخاص معنوية، مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة من 110 إلى 113، وهي: جمع الودائع من الجمهور، منح القروض، وتوفير الدفع اللازم".[3]

2. خصائص البنوك التجارية:

تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي للدولة، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية، وتشتمل أهم خصائص البنوك التجارية مقارنة بالبنوك المركزية بما يلي:

2.1. تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه:

يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي، إذ لا يكتفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على المصارف، بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجنائية، وكذا التحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية وبالقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية.

2.2. تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد:

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي،[4] إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز، وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى

---

(1) زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، مرجع سابق، ص8.

(2) رمضان زياد، جودة محفوظ أحمد، **إدارة البنوك**، الطبعة2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص2.

(3) الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2005، ص202.

(4) سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ط1، بيروت، ص211.

مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما، فهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.

2.3. النقود المصرفية تختلف عن النقود القانونية:

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية، التي يصدرها البنك المركزي، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغايرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

2.4. تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق الربح عكس البنك المركزي:

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.[1]

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وأهدافها

تقوم البنوك التجارية بممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات للوصول لأهدافها المرسومة.

1. وظائف البنك التجاري: ونذكر منها:

1.1. وظائف تقليدية (الكلاسيكية):

– فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، ادخار لأجل وخاضعة لإشعار).

– تشغيل موارد البناء مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة **(Liquidity)** والربحية **(Profitability)** وضمان الأمن **(Security)**، ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي: [2]

- ✓ منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية والمدينة.
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.
- ✓ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
- ✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- ✓ تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- ✓ التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء والشيكات السياحية و الحوالات الداخلية منها والخارجية.

---

[1] سليمان بودياب ،**اقتصاديات النقود والبنوك** ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،1996،ص ص 114-115.

[2] رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2000، ص70.

- ✓ تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المحسوبة عليها.
- ✓ تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.
- ✓ توظيف موارد البنك التجاري على شكل قروض ممنوحة للعملاء أو استثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال البنك وهي الربحية والسيولة والضمان.

1.2. الوظائف الحديثة:

من أهم الوظائف الحديثة التي تقوم بها البنوك التجارية: [1]

1.2.1.وظيفة تسيير وسائل الدفع:

إن تسيير وسائل الدفع، عرفت كوظيفة أساسية ابتداء من القرن الثامن عشر، وكان قد أشار لها في كتابهما كل من المفكران، **Law (1700)** و **Cantillon (1730)**، ولم تفقد هذه الوظيفة أهميتها بل تضاعفت ويرجع ذلك لأسباب عديدة، منها التطور التقني والمعلوماتي، وظهور عمليات مصرفية جديدة، تأخذ على إثرها البنوك عمولات على كل عملية تقوم بها، فتضاعفت مداخيل البنوك كثيرا، ومن خلال هذه الوظيفة الأساسية ثم استخراج وظائف ثانوية نذكر منها:

- تسيير عمليات الصرف.
- تسيير الودائع عند الطلب والتي يمكن سحبها في أي وقت بواسطة الشيكات أو بطاقات الائتمان أو أي وسيلة أخرى.
- تخزين القيم (ذهب، سندات...).

1.2.2. وظيفة الوساطة:

إن مهمة الوساطة لها صلة وثيقة ومباشرة بطبيعة الودائع المستلمة، ويمكن حصر هذه المهمة فيما يلي:

- تحويل أحجام رؤوس الأموال: انطلاقا من موارد بسيطة للمدخرين يتم تمويل مشاريع ضخمة وبقروض هامة.
- تحويل الوضعية المالية للبنك :تحويلها من حالة اللاسيولة إلى حالة السيولة ،فالإقراض يحول البنوك إلى وضع أقل سيولة، ولكن مسيرو البنوك يعتمدون على ودائع المدخرين الصغار (تحت الطلب) للرجوع إلى وضعية السيولة التامة.
- تعظيم المر دودية والتقليل من الخطر :إن منح القروض في حد ذاته يعتبر خطر يهدد البنك، واتساع عملية تجميع الموارد من فئات مختلفة من المجتمع، واستثمارها على نطاق واسع ومتنوع (مشروعات

---

[1] عياش زبير، **فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة أم البواقي ،معهد العلوم الاقتصادية ،2007 ،ص ص 27-28.

ومؤسسات)، قد يضاعف من فعالية الاختيار والمراقبة على منح القروض، وتحليل الأخطار، فيقلل من خطر الإقراض ويعظم المردودية.

1.2.3.وظيفة التأمين:

تأمين الزبائن أصبحت وظيفة أساسية تقع على عاتق البنوك، إذ بواسطتها تضمن البنوك المزيد من الموارد وكذلك المزيد من الزبائن، ويذكر أنه حتى حالة تحقيق حالات لعدم التسديد فإن البنك يستمر في طمأنة زبائنهم وتأمينهم، ووظيفة التأمين التي يقوم بها البنك قد تصاحب وظيفة منح القروض إذ يشترط البنك على زبونه من أجل حصوله على القرض القيام بالتأمين على مشروعه.

1.2.4.وظيفة استشارية:

لقد عظم شأن المهمة الاستشارية في العصر الحديث، خاصة بعد تعدد العمليات المصرفية وتعقدها ونظرا للتجربة المكتسبة من طرف إطارات البنوك وكفاءات موظفيها، من وراء تمويل المشروعات الاقتصادية والقيام بالدراسات اللازمة لذلك والقيام بالعمليات المصرفية يوميا، برز دور البنك كمستشار يقصده الأعوان الاقتصاديون من أجل طلب الاستعانة في شتى الميادين الاقتصادية.

1.2.5.مهمة سياسية:

تستمد الأنظمة السياسية قوتها من الاقتصاد، ويظهر ذلك جليا من خلال السياسة المالية والنقدية المطبقة في مختلف البلدان وكون البنوك من أهم محركات النظام الاقتصادي في أي بلد، فهذا يجعل من النظام البنكي بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة لها دور في تطبيق سياسة الدول.

2. أهداف البنوك التجارية:

يمكن تقسيمها إلى:[1]

أ. **أهداف عامة:** وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للبنك، مثل: تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

ب.**أهداف وظيفية:** وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية، مثل: الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء، اختيار العمالة، وغيرهما.

كما يمكن تقسيم أهداف البنك التجاري إلى:[2]

أ. **أهداف عامة:** وهي تتركز على تعظيم القيمة السوقية وتعظيم الربحية في الأجل الطويل.

ب.**أهداف فرعية:** والتي تتمثل في:

---

[1] محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، دار المسيرة، ط1، عمان، 2009، ص120.

[2] محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، نفس المرجع السابق، ص121.

- ✓ **تحقيق الأمان:** يقصد بتحقيق الأمان العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل تدهور معدلات الربحية والسيولة وعدم كفاية رأس المال أو الانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة في نشاط أو أكثر من أنشطة البنك.
- ✓ **الخدمة:** يقصد به التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر والربحية في الأجل الطويل مع مراعاة ظروف المنافسة.
- ✓ **النمو:** وهو يتركز على نمو أرباح البنك في الأجل الطويل مما يؤدي إلى زيادة سعر السهم وزيادة الحصة السوقية.

إضافة إلى هذه الأهداف، فالبنك التجاري يمكن أن يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها على سبيل الحصر ما يلي:

- ✓ تحقيق أقصى ربحية.
- ✓ تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة.
- ✓ تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين والبنك.

وفيما يلي تفصيل لأهم هذه الأهداف:

أولا: الربحية

تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للملاك ويعني تحقيق أرباح للبنك، أي أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه، بحيث تشمل إيرادات البنك إجمالا البنود التالية:

- ← الفوائد المدفوعة على التسهيلات الائتمانية (وهي الفوائد الدائنة).
- ← العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك مقابل خدمتها التي تقدمها للآخرين.
- ← الأتعاب المقاضاة مقابل الخدمات التي تقدمها البنوك وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- ← الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.
- ← إيرادات أخرى وتشمل الإيرادات الناجمة عن عمليات ليست من طبيعة عمل البنك، مثل: عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، أي أرباح محققة من بيع البنك لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.

أما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما:

- ← الفوائد التي يدفعها البنك للمودعين (وهي الفوائد المدينة).
- ← العمولات المدينة المدفوعة من قبل البنك للمؤسسات المالية الأخرى مقابل خدمات تقدمها للبنك نفسه.

ويتكون الجانب الأكبر من مصاريف البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع أي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغييرات في إيراداتها مع منشآت الأعمال الأخرى.[1]

معنى ذلك أنه، إذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة زادت الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول لإيرادات البنك إلى خسائر لهذا على إدارة البنك التجاري أن تسعى إلى زيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

ثانيا: السيولة

تعني سيولة أي أصل من الأصول، مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة وفي القطاع المصرفي يعني بالسيولة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقدرته على مواجهة طلبات السحب للعملاء.[2]

تتكون سيولة البنك التجاري مجموعتين:[3]

- ✓ السيولة الحاضرة.
- ✓ السيولة شبه النقدية.

ويعتمد تحقيق أقصى قدر من السيولة على عدة عوامل أهمها:

- ➢ مدى استقرار الودائع والتعرف على تركيبتها: تعني أن تتعرف إدارة المصرف على أصناف الودائع الموجودة لديها، من حيث توزيعها (الجغرافي بين مختلف فروع المصارف)، حركتها (التعرف على نمط الإيداع والسحب خلال فترات زمنية محددة) مثلا أن ودائع التوفير تتمتع بثبات نسبي نظرا لعددها الكبير وطبيعتها المتصفة بالتزايد عاما بعد عام، مما يطمئن المصرفي من ناحيتها، وكذلك الحال بالنسبة للودائع بإخطار مسبق والودائع لأجل.[4]

ومنه يمكن القول، بأنه كلما كانت نسبة الودائع لآجل على إجمالي الودائع كبيرة كلما شعرت إدارة البنك التجاري بالارتياح بدرجة أكبر دليلا على توفر السيولة.

- ➢ قصر مدة التسهيلات الائتمانية: كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك التجاري كلما زادت السيولة لأنها تعني أن الأموال الممنوحة ستعود بسرعة، كما أن القروض طويلة الأجل لا توحي لإدارة البنك بالاطمئنان لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير على المدى الطويل، إذ لابد على كل بنك أن يحتفظ

---

(1) سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص19.

(2) عياش زبير، **فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**، مرجع سابق الذكر، ص12.

(3) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ،الإسكندرية ،الدار الجامعية ، 1991،ص ص 93-99.

(4) زياد رمضان ومحفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، الأردن، 2006، ص85.

بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة، فالبنوك التجارية لا تستطيع كبقية منظمات الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات لفترة زمنية حتى ولو كانت قصيرة.[1]

ثالثا: الأمان

يقصد به، الأمان المتوفر لطرفين هما:[2]

- ✓ المودعون.
- ✓ البنك.

فبخصوص أمان المودعين، على إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد، إذ يمكن أن يكون هذا الحد هو رأسمال البنك التجاري، فكما هو معلوم فإن رأسمال البنك الصغير نسبيا ولا يمثل سوى 10٪ من إجمالي الأصول لذلك يجب ألا تتجاوز خسائر النشاط المصرفي هذا الحد لأنها قد تمتص جزءا من أموال المودعين.

أما بالنسبة لأمان البنك، فهو يعني مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة، ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن. من أجل ذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطرة المصرفية الممنوحة، ومنها ما يلي:[3]

- ➢ شخصية العميل المقترض ومدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته (سواء تجاه البنك نفسه أو تجاه المتعاملين معه).
- ➢ قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي تفاصيل مركزه المالي وملاءته.
- ➢ حجم القرض المطلوب ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض وكذا ملاءمته للغرض المعلن عنه.
- ➢ مدة القرض، فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك على التقدير الأمثل للمخاطر المحيطة به.
- ➢ الضمانات المقدمة، ومدى ملاءمتها وإمكانية مراقبتها.

---

(1) طارق مه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، مصر، دار الجامعة الجديدة، ص153.

(2) منير ابراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات -**، المكتب العربي الحديث للنشر، الاسكندرية، ط3، 1997، ص93.

(3) زياد نجم عبد السوداني، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الإصدار 29، 2011، ص98.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

إن التنظيم الإداري السليم يمثل المعيار الأساسي في نجاح وفعالية البنك في أداء الأنشطة المختلفة وفي مجال التخطيط المستقبلي ورقابته رقابة فعالة لتحقيق الأهداف العامة للبنك. وعلى ذلك فإن مبادئ وأسس التنظيم الإداري في البنك تعتمد على ضرورة التنسيق بين كل الأقسام الفنية والإدارات.

أولا: الأقسام الإدارية

تختص بتقديم خدمات عامة على مستوى العمل المصرفي في البنك.

ثانيا: الأقسام الفنية

هي مجموعة من الأقسام التي يختص كل واحد منها في تقديم خدمة مصرفية محددة وتتكون هذه الأخيرة من:

1. قسم الخزينة:

يختص بتلقي الأموال التي يودعها العملاء أو دفعها تلبية لرغبتهم في السحب وهو يرتبط ارتباطا مباشرا بجميع الأقسام الفنية للبنك.[1] ويقوم بتنفيذ الأعمال المطلوبة منه من خلال: الخزينة الرئيسية أو الصناديق الفرعية للمقبوضات أو الصناديق الفرعية للمدفوعات ويتوقف عدد الصناديق الفرعية على حجم البنك وكثافة العمل الذي يقوم به.

1.1. وظائف الخزينة الرئيسية:

تتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ حفظ أموال البنك وإدارتها.
- ✓ تغطية حاجات الفروع وتزويدها بالنقدية اللازمة واستلام الفائض عن حاجتها.
- ✓ تزويد الصناديق الفرعية للمدفوعات بالنقدية اللازمة خلال العمل إن لزم الأمر.
- ✓ استلام النقدية المتجمعة في الصناديق الفرعية للمقبوضات والنقدية المتبقية في صناديق المدفوعات.
- ✓ القيام بعملية جرد للخزينة وذلك بنهاية عمل كل يوم وإجراء المطابقة بين الرصيد الفعلي والدفتري.
- ✓ إيداع النقد الفائض لدى البنك المركزي أو لدى البنوك الأخرى وسحب المبالغ التي تحتاجها.

وتعتبر الخزينة الرئيسية كوسيلة بين البنك المركزي وفروع البنك حيث تسلم النقد للبنك المركزي وتحتفظ به استعدادا لتسديد احتياجات الفروع وتخضع لرقابة مدير البنك شخصيا.[3]

---

(1) عبد الله نعمة جعفر، **محاسبة المصارف وشركات التأمين**، الجامعة المفتوحة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1998، ص31.

(2) فائق شقير ،عاطف الأخرص وآخرون ،**محاسبة البنوك** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،2008،ص 35.

(3) حسين جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص36.

1.2. وظائف الصناديق الفرعية للمقبوضات:

تتمثل فيما يلي:

- ✓ قبض المبالغ من العملاء سواء كانت إيداعات في حساباتهم أو تسديدات لذمم مترتبة عليهم (كمبيالات).
- ✓ تنظيم المستندات الخاصة بهذه المقبوضات.

1.3. وظائف الصناديق الفرعية للمدفوعات:

تتمثل فيما يلي:

- ✓ استلام النقدية اللازمة من الخزينة الرئيسية صباح كل يوم.
- ✓ دفع أوامر الصرف والشيكات والتي تشمل السحب من الحسابات الجارية، الودائع، شراء العملات، دفع الرواتب والمصاريف ...إلخ.
- ✓ تنظيم المستندات المتعلقة بعمليات الدفع.[1]

2. قسم الحسابات الجارية:

يعتبر هذا القسم من أكبر الأقسام حيوية وأكثرها اتصالا بالعملاء وبالتالي فإن الكفاءة والدقة والحيوية في إدارة هذا القسم تعكس صورة مشرفة عن البنك.

1.1. الحساب الجاري:

هو علاقة مالية متبادلة بين طرفين يكون أحدهما البنك دائنا أو مدينا للطرف الآخر وفي نهاية فترة محددة تجرى عملية المقاصة بين الجانب الدائن والمدين للحساب.[2]

2.1. وظائف قسم الحسابات الجارية:

يتولى قسم الحسابات الجارية القيام بالوظائف التالية:

- ✓ فتح الحسابات الجارية للعملاء المدينة والدائنة.
- ✓ تلبية طلبات العملاء سواء الخاصة بالسحب أو التحويل.
- ✓ إعداد كشوف الحسابات الجارية المدينة والدائنة بصورة دورية.
- ✓ حساب الفوائد سواء كانت الدائنة أو المدينة.

3. قسم الودائع:

يتولى هذا القسم القيام بالوظائف التالية:[3]

- ✓ فتح الحسابات المتعلقة بالودائع لأجل وودائع التوفير.
- ✓ استلام ودائع العملاء سواء كانت نقدا أو شيكات.

---

(1) فائق شقير، عاطف الأخرس وآخرون، مرجع سابق، ص36.
(2) عبد الله نعمة جعفر، مرجع سابق، ص80.
(3) فائق شقير، عاطف الأخرس وآخرون، مرجع سابق، ص109.

- ✓ احتساب الفوائد في موعد استحقاقها وتسجيلها في حسابات الودائع.
- ✓ تنفيذ أوامر العملاء بالسحب من ودائعهم.
- ✓ القيام بالإجراءات المحاسبية الخاصة بتلك الودائع.

4. قسم المراجعة:

يتولى القيام بالمراجعة المستندية المستمرة لمختلف عمليات أقسام البنك وتقييم أداء كل قسم أو البنك بصفة عامة ويتولى التحقيق في شكوى العملاء، ومراجعة حساباتهم ومعاملاتهم، يرتبط هذا القسم بمدير البنك مباشرة وهو يقوم بعمله لفرض أحكام الرقابة على أموال البنك الصادرة والواردة.[1]

5. قسم المقاصة:

نتيجة للمعاملات اليومية بين البنك وعملائه تتجمع لدى كل بنك شيكات مسحوبة على بنوك أخرى، وتوفيرا للجهد والوقت والتكاليف وحماية للمتحصلات النقدية من الضياع والسرقة، فإنه جرى العمل البنكي على إجراء مقاصة بين حقوق والتزامات البنوك ببعضها البعض دون حاجة لانتقال النقدية [2] من بنك لآخر، والبنك المركزي مسؤول عن الإشراف على غرفة المقاصة ويقدم كافة الإمكانيات المادية والبشرية للإشراف على هذه العملية والقيام بها، كما يقوم فتح حساب خاص في سجلاته لتنظيم عمل الغرفة بحيث يجعله مدينا بهذه المصاريف وحساب الخزينة دائنا. وفي نهاية السنة يقوم بتقسيم تلك المصاريف بالتساوي على البنوك المشتركة في غرفة المقاصة ويجعل حساب كل بنك مدينا بها ويغلق هذا الحساب بجعله دائنا بهذه المبالغ.[3]

6. قسم القروض:

يختص بدراسة طلب العميل والوثائق المطلوبة التي تمكنه من الحصول على قرض سواء قصير الأجل أو الطويل الأجل وما يمكن أن يقدمه من ضمانات.

7. قسم الأوراق المالية:

يتولى هذا القسم القيام بالوظائف التالية:[4]

- ✓ شراء وبيع الأوراق المالية.
- ✓ حفظ الأوراق المالية لحساب العملاء بصفة الأمانة.
- ✓ إصدار الأوراق المالية نيابة عن المؤسسات.

---

[1] محمود السيد سرايا، **المحاسبة في المنشآت المالية (البنوك التجارية، شركات التأمين)**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص29.

[2] محمود السيد الناغي ،**المنهج المحاسبي في البنوك التجارية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص136.

[3] حسين جميل البديري، مرجع سابق، ص85.

[4] محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص143.

✓ خصم الأوراق المالية.

8. قسم خطابات الضمان (الكفالات):

تعهد كتابي من البنك يتعهد بمقتضاه بكفالة أحد عملائه (طالب الضمان) بأن يدفع مبلغا معينا من المال لطرف معين ثالث خلال مدة معينة، دون قيد أو شرط إذا طلب منه ذلك لمدة معينة ويحدد فيه الغرض الذي صدر من أجله.[1] وتمثل الكفالة التزاما على البنك، وهو يتقاضى عمولة مقابل إصدارها، إلا أن عدم تنفيذ الغرض الذي صدرت من أجله قد يلحق بالبنك خسارة فادحة.

8.1. وظائف قسم خطابات الضمان:

يتولى هذا القسم بالوظائف التالية:[2]

- ✓ إصدار الكفالة، إلغاؤها، تعديلها (تمديد، تخفيض، زيادة).
- ✓ تحصيل العمولات ومتابعة استحقاق واسترداد الكفالة.
- ✓ تزويد العملاء بالكشوفات والبيانات اللازمة.

9. قسم الاعتمادات المستندية:

عبارة عن كتاب تعهد يصدره البنك فاتح الاعتماد، بناء على طلب عميله المستورد ووفقا لتعليماته ولصالح المستفيد (المصدر)، يتعهد فيه بدفع مبلغ من المال أو قبول سحوبات شريطة تقديم المستندات المطابقة تماما لمتطلبات الاعتماد وتنفيذ الشروط الواردة فيه. يقوم هذا القسم بفتح الاعتمادات المستندية لعملاء البنك من أجل استيراد البضائع ويستلم الاعتمادات الواردة لصالح المصدرين ويعمل على متابعة كلا النوعين.[3]

9.1. وظائف البنك فاتح الاعتماد:

يتولى هذا القسم القيام بالوظائف التالية:

- ✓ نقل تعليمات المستورد (فاتح الاعتماد) إلى المصدر.
- ✓ قبول المستندات المطابقة لشروط الاعتماد وتنحصر مهمته في تدقيقها.
- ✓ يستوفي عمولته عليها حتى في حالة إلغاء الاعتماد.

9.2. وظائف البنك المراسل (بنك المصدر):

يتولى القيام بالوظائف التالية:[4]

- ✓ تبليغ الاعتمادات إلى المصدر عند استلامه من بنك المستورد.
- ✓ يستلم المستندات المؤيدة للاعتماد من المصدر.

---

(1) محمد هلالي، عبد الرزاق شحادة، مرجع سابق، ص163.
(2) هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص80.
(3) فائق شقير، عاطف الأخرس وآخرون، مرجع سابق، ص187.
(4) هشام جبر ،مرجع سابق ،ص ص 83-84.

- ✓ دفع قيمة الاعتماد للمصدر نيابة عن البنك فاتح الاعتماد.
- ✓ إرسال المستندات التي يستلمها من المصدر إلى البنك فاتح الاعتماد وتسجيل قيمة البضاعة على حسابه.

10. قسم المحاسبة العامة:

يعتبر من الأقسام الرئيسة الهامة نظرا للبيانات والمعلومات التي تتجمع لديه من الأقسام الفنية المختلفة للبنك حيث يتولى مراجعتها وتصنيفها ثم تقديمها في سجلات خاصة وفق نظام محاسبي معين.[1]

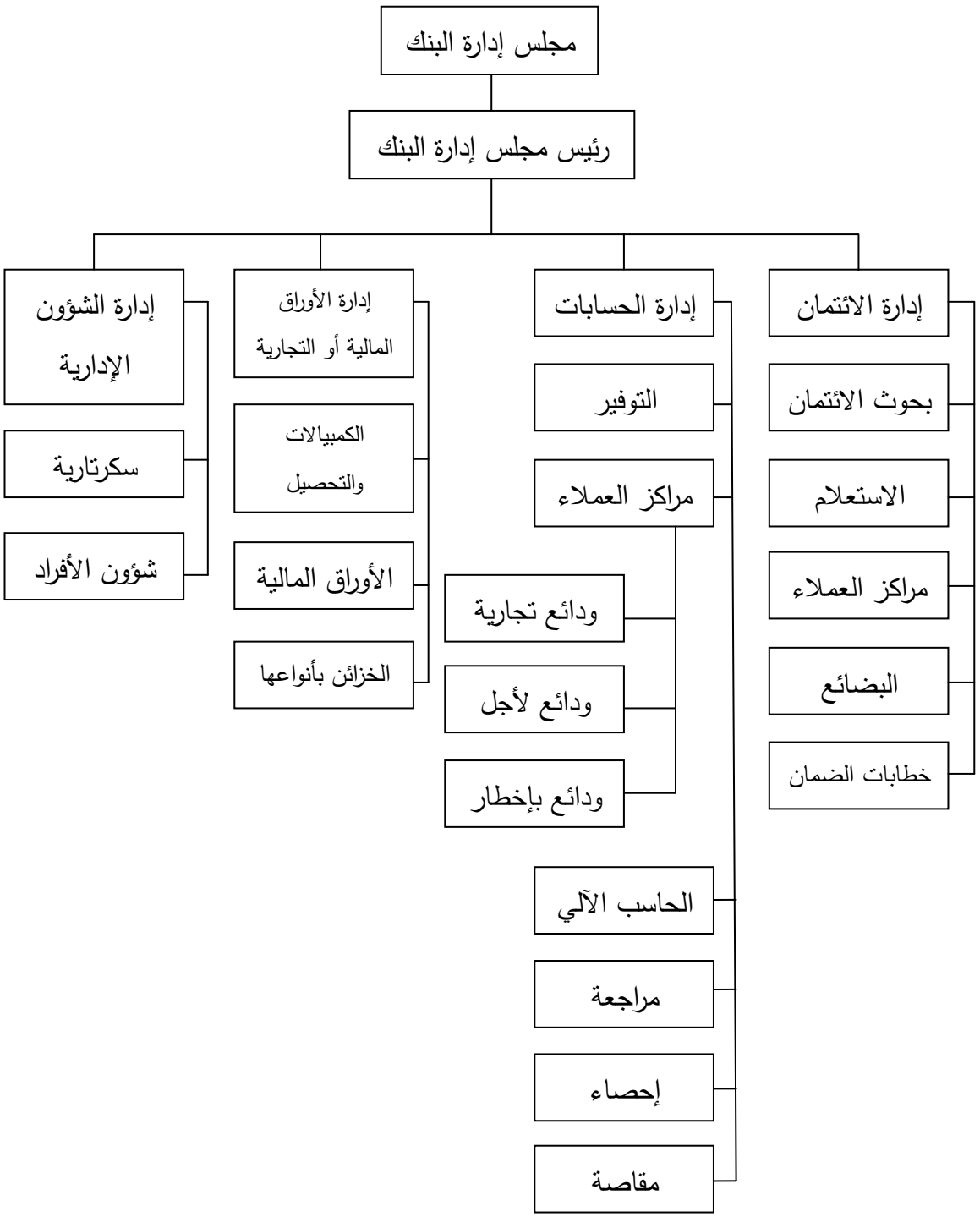
11. قسم العمليات الخارجية:

يختص بتحويل الأموال من وإلى الخارج وتنحصر هذه العملية في إصدار وصرف الشيكات السياحية، بيع وشراء العملات الأجنبية واستبدالها بالعملة المحلية ...إلخ.[2]

مما سبق يمكن تحديد الهيكل التنظيمي للبنك التجاري بصورة عامة لا بصورة خاصة وفق الشكل التالي:

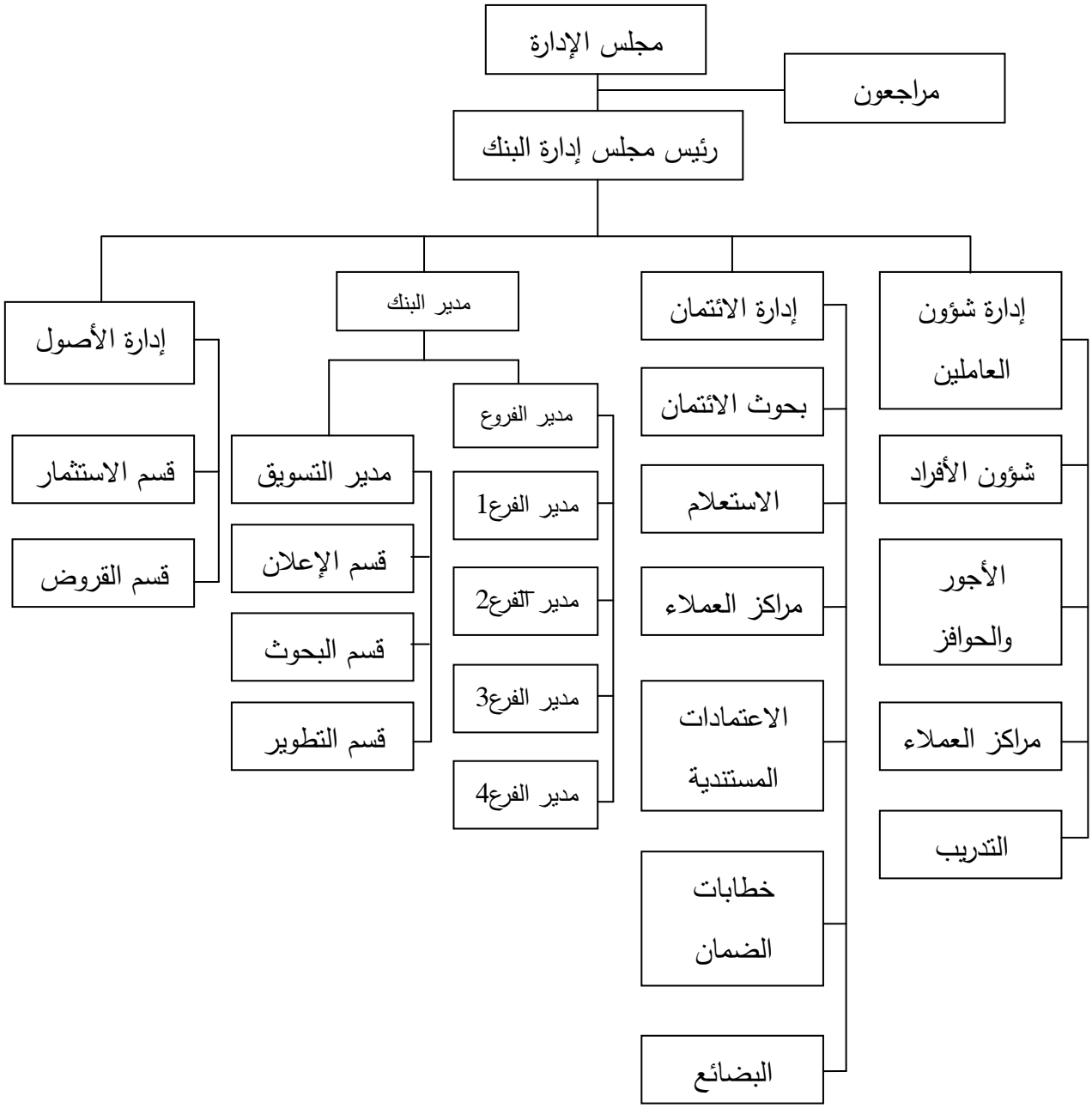
[1] - فائق شقير، عاطف الأخرس وآخرون، مرجع سابق، ص289.
[2] - عبد الله نعمة جعفر، مرجع سابق، ص34.

الشكل رقم (1): خريطة تنظيمية لبنك تجاري صغير



المصدر: خالد أمين عبد الله، **العمليات البنكية (الطرق المحاسبية الحديثة)**، دار وائل للنشر، الطبعة 1، عمان، 1998، ص38.

الشكل رقم (2): خريطة تنظيمية لبنك تجاري كبير



المصدر: خالد أمين عبد الله، **العمليات البنكية (الطرق المحاسبية الحديثة)**، مرجع سابق، ص39.

المبحث الثاني: الأداء المالي

يعتبر الأداء المحور الرئيس الذي تنصب حوله جهود كافة المنظمات، فهو يشكل أهم أهدافها، فالمنظمات تتوقع أن تؤدي وظائفها بكفاءة وفعالية، وبالتالي فإن تقييم الأداء يتم من خلاله التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المنظمة.

المطلب الأول: تعريف الأداء

يعود أصل كلمة الأداء إلى الكلمة الإنجليزية **"PERFORMANCE"** والتي كانت تعني وضعية الحصان في السباق، وبعد ترجمتها إلى اللغة الفرنسية أخذت حقلا واسعا للتطبيق فأصبحت أيضا تعني إتمام عمل أو عقد أو شغل ما.[1]

فاختلفت الآراء بين الاقتصاديين حول تعريف شامل للأداء، فنجد من أهم التعريفات ما يلي:

يرى **Weiner and Mohoney** الأداء هو انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المنشأة لمواردها البشرية، والمادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، أي أنه يعتبر انعكاسا لسلوك الأفراد في المنشأة.[2]

ويعرف أيضا بأنه الاستخدام الهادف والمنتج لكل المعارف والوسائل التي توفرها العلوم والتكنولوجيا والتجربة العلمية، بحيث يمكن المؤسسة من الوصول إلى الأهداف المخططة بأقل تكلفة وجهد.[3]

كما يرى كل من **J.Y.Egtem** و **A.Burland** وآخرون أن :"الأداء هو مستوى تحقيق الأهداف وهذا المستوى يقاس باستخدام المؤشرات ،حيث ينحصر الأداء في نسبة إنجاز الأهداف بغض النظر عن التكلفة أي يبقى في إطار الفعالية ".[4]

بينما يرى ابراهيم عبد الحليم: "الأداء يعبر عن نشاط مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق معايير معينة تضعها بناء على أهداف طويلة الأجل وإن اختلت نتائج الأداء عما هو موضوع من المعايير فإن الإدارة تقوم بتصحيح الإجراءات لمعالجة الاختلال بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية".[5]

---

(1) k-Hemkheme. **La dynamique du contrôle de Gestion**, Dunod, Paris, P130.

(2) B-Quelin et J-L arregle, **Le Management Stratégique de Compétence**, ellepses, Paris, 2000, P86.

(3) أحمد طرطار ،**الترشيد الاقتصادي للطاقة الانتاجية في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص9.

(4) A.Burlaud J.Y.Egtem et autres, **Dictionnaire de gestion**, Edition Foucher, Paris ; 1995, P271.

(5) ابراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص160.

ومما سبق يتضح أن الأداء مجموعة من المراحل والعمليات، والتي من خلالها يتم توظيف عدة طرق ووسائل فعالة وكفاءة لتحقيق الأهداف المسطرة في آجالها وبأقل التكاليف الممكنة ومردودية عالية.

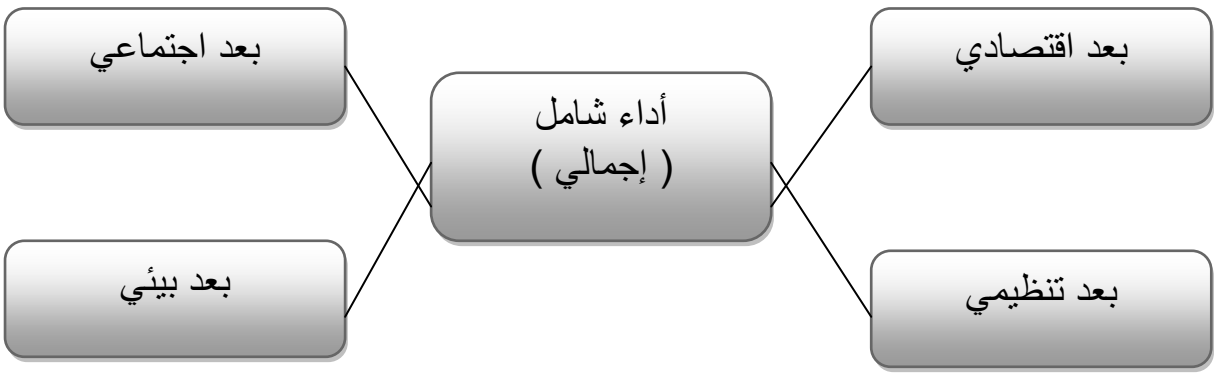
المطلب الثاني: أبعاد الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه

كما سبقت الإشارة، أن مصطلح الأداء يعبّر عموما على ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، إذ يعد انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية، [1] هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يعبر الأداء عن، التفاعل بين السلوك والإنجاز،[2] ذلك ما يدلي بأن الأداء يشتمل على أبعاد مختلفة ويتأثر بعوامل عدّة، وهو ما سنحاول التطرق إليه فيما يلي:

1. أبعاد الأداء:

إن تحديد الأداء، يستلزم تقدير مجموعة من الأبعاد التي ينضوي عليها، والتي غالبا ما تكون متداخلة ومترابطة فيما بينها، وهي كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): أبعاد الأداء



Source: rey J.P **« le contrôle de gestion des services publics communaux » Ed.Dunod , paris, 1991, p 19**

يتضح من خلال الشكل رقم 03، أنّ هناك أربعة أبعاد للأداء الشامل وهي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد التنظيمي، والبعد البيئي.

وفيما يلي تحليل لهذه الأبعاد:[3]

---

[1] عداي الحسين، فلاح حسين، **الإدارة الاستراتيجية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص231.

[2] حمادي نبيل، عبادي فاطمة الزهراء، **مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إدارة التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي العلمي أداء وفعالية المنظمة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 10-11، نوفمبر 2009، ص3.

[3] مؤمن شرف الدين، **دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص.52.

✓ **البعد الاقتصادي:** بواسطته تشبع المؤسسة رغبات المساهمين والزبائن والموردين وتكتسب ثقتهم. ويقاس هنا الأداء بالاستعانة بالقوائم المالية.

✓ **البعد التنظيمي:** يقصد بالأداء التنظيمي الطرق والكيفيات التي تعتمدها التي تعتمدها المؤسسة في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافها، ومن ثم يكون لدى مسيري المؤسسة معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء، مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكلة التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية، وهذا يعني أنه بإمكان المؤسسة أن تصل إلى مستوى فعالية آخر ناتج عن المعايير الاجتماعية والاقتصادية يختلف عن ذاك المتعلق بالفعالية التنظيمي.

✓ **البعد الاجتماعي:** يشير البعد الاجتماعي للأداء إلى مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم، لأن رضا العاملين يعتبر مؤشرا على وفاء الأفراد لمؤسستهم. وتتجلى أهمية هذا الجانب، في كون أن الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلبا على المدى البعيد إذا اقتصرت المؤسسة على تحقيق الجانب الاقتصادي، وأهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية.

✓ **البعد البيئي:** والذي يرتكز على المساهمة الفاعلة للمؤسسة في تنمية وتطوير بيئتها.

2. العوامل المؤثرة على الأداء:

هناك عوامل عديدة ومتنوعة من شأنها أن تؤثر على أداء المؤسسات، حيث تعد دراستها وتحليلها أمر ضروري لتحقيق منهجية سليمة في تقييم وتقويم الأداء،[1] إذ أن هناك توليفة من العوامل تكون فعالة في مواقف معين دونها في مواقف أخرى.[2] ومن أهم هذه العوامل نستعرض ما يلي:

2.1. العوامل الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية أكثر العوامل تأثيرا على الأداء، نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة، ولكون المحيط الاقتصادي عموما يمثل مصدر مختلف مواردها ومستقبل منتجاتها من جهة أخرى، وهي بدورها تنقسم إلى عوامل اقتصادية عامة كالفلسفة الاقتصادية للدولة، معدلات نموها الاقتصادي، سياسات التجارة الخارجية، معدلات التضخم، أسعار الفائدة ...إلخ، وأخرى قطاعية كالأيدي العاملة المؤهلة، مستوى الأجور في القطاع.[3]

2.2. العوامل الثقافية:

---

[1] بريش السعيد، يحياوي نعيمة، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 22-23 نوفمبر 2011، ص298.

[2] محمد العربي غربي، **ثقافة المؤسسة وتأثيرها على أدائها العام**، مذكرة ماجيستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006، ص94.

[3] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002، ص14.

إن مفهوم ثقافة المؤسسة ليس حديث النشأة، حيث يمكن تعريفها على أنها، مجموعة من العناصر التي تفسر قواعد العمل والاختبارات الاستراتيجية لوحدة معينة، وتتكون من القيم، التقاليد، تاريخ المؤسسة والدلائل الثقافية التي يتقاسمها الأفراد المنتمون إلى نفس المؤسسة.[1]

وثقافة المؤسسة قد تؤثر تأثيرا فعالا على النتائج الاقتصادية للمؤسسة على المدى الطويل، كما أنه على المؤسسة أن تنفتح على ثقافات المؤسسات المنافسة وتتبادل معها الآراء لأن مقارنة المؤسسة لثقافتها مع ثقافات مؤسسات أخرى هو المصدر الأكثر غنى بالمعلومات مع مقارنة الاستراتيجيات مع بعضها إذن فثقافة المؤسسة هي "مهد الأداء".[2]

2.3. العوامل التكنولوجية والإبداع:

على غرار مختلف العوامل السابقة فإن العوامل التكنولوجية والتي نذكر منها: المعارف العلمية، البحث العلمي والإبداعات التكنولوجية وغيرها، أصبحت رهانا أساسيا للأداء، لأن نوعية التكنولوجيا التي تستخدمها تساهم إلى حد بعيد في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف، وبالتالي لابد من متابعتها والتنبؤ بها، وتقييمها لتحديد آثارها سواء بالنسبة للصناعة التي تنتمي إليها أو إلى الصناعات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على مستقبلها.[3]

2.4. العوامل السياسية والقانونية:

تعتبر العوامل السياسية والقانونية من العناصر الهامة ذات التأثير الكبير على الأداء الاقتصادي للمؤسسة، وتتكون من مؤسسات النظام الحكومي، سياسات الدولة المالية النقدية الخارجية، كما تشمل أيضا التشريعات والقرارات الإدارية وآراء المحاكم، واللوائح والإجراءات المنظمة للمؤسسات، وبصفة عامة تشمل العوامل السياسية والقانونية العناصر التالية:[4]

- ← السياسة الخارجية للدولة.
- ← مدى قدرة النظام على تحقيق الاستقرار السياسي.
- ← وضوح الأهداف على المستوى الاقتصادي الوطني.
- ← التشريعات والقوانين.
- ← مدى انتشار الديمقراطية والأحزاب.

كما لا يجب على المؤسسة التأقلم مع العوامل السياسية فحسب، بل يجب عليها كذلك التنبؤ بالقوانين والقرارات والسياسات الحكومية وإن كان ذلك ليس من السهل، خاصة في الدول النامية. يمكن

---

(1) بن رابح سمير، **دور الموازنات التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2008، ص177.

(2) نفس المرجع السابق، ص118.

(3) عبد المليك مزهودة ،**الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001، ص93.

(4) عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مرجع سابق، ص15.

استخلاص أن درجة تدخل الدولة هي معيار للأداء وكلما منحت المنظمات درجة أكبر من الاستقلالية والحرية في اختيار أساليب التسيير، كلما دل على فرص جديدة لرفع الأداء فيها.

2.5. الرؤية:[1]

هناك العديد من مسيري المؤسسات من لديهم صورة واضحة عما يجب أن تكون عليه المؤسسة خلال السنوات المقبلة كما أن العديد منهم من تحول إلى مهندس حقيقي للمستقبل، لكنهم لم يتمكنوا من جعل هذه الصورة محل تنفيذ، واقتصروا على حل المشاكل العملية على المدى القصير وهذا لأسباب عديدة نذكر منها:

- ← صعوبة الخوض في مستقبل غير أكيد وتجاوز قيوده.
- ← الفهم الناقص للمهمة وحتى للأداء.
- ← وضع الاستراتيجية لفترة زمنية قصيرة.
- ← الخوف من التغيير ...

المطلب الثالث: الأداء من المنظور المالي في البنوك التجارية

صار تحقيق الربحية والبقاء والتطور، غاية لكل مؤسسة مهما كانت طبيعتها أو اختلف مجال عملها، وقد تعلق تحقيق هذه الغاية برفع الأداء المحقق من قبلها، والذي كان يترجم في شكل دلالات مالية فقط.

1. تعريف الأداء المالي:[2]

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر على أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافه.

مما سبق يتبين أنّ الأداء المالي:

- ✓ أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
- ✓ أداة لتدارك الثغرات والمشاكل التي قد تظهر.

كما يعرف الأداء المالي على أنه "تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية للمؤسسة ومعل نمو الأرباح.

---

(1) بن براح سمير، **دور الموازنات التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص 119-120.

(2) محمد محمود الخطيب، **العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات)**، ط1، دار الحامد، عمان، 1431 هـ، 2010م، ص48.

فحسب الاقتصادي **Serge Evraert** فإن الأداء المالي يعني تسليط الضوء على فحص العناصر التالية:

- ✓ العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- ✓ أثر السياسات المالية المتنبئة من طرف المسيرين على الأموال الخاصة.
- ✓ مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاز السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح.
- ✓ مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

ومنه فإن، الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة.

2. ميدان الأداء المالي:

يعد استخدام الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والمدراء سواء كان ضمن الدراسات التطبيقية أو النظرية في عمليات تقويم الأداء ضمن الواقع العملي في مختلف المؤسسات. وفيما يلي استعراض لبعض التعريفات:

فيرى **Lynch** بأن الأداء المالي سيبقى المجال المحدد لمدى نجاح المؤسسات وأن عدم تحقيق هذه الأخيرة للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها واستمراريتها للخطر.[1]

وضمن هذا التوجه يعبر **Hunt & Morgan** عن تلك الأهمية بالقول أن الأداء المالي المتفوق يعد هدف المؤسسات الأساسي، وأن الأهداف الثانوية لها يمكن تحقيقها ضمنيا من خلال تحقيق الأداء المالي المتفوق.[2]

أما المنظور الاستراتيجي للأداء المالي يرى **Venkatram & Ramanujam** أن الأداء المالي هو الميدان الأكثر شيوعا في معظم بحوث الإدارة الاستراتيجية.[3]

ويعتقد **Harrison é John** أن ميدان الأداء المالي يمكن استخدامه كميدان أساسي يستخدم في عملية التحليل الداخلي للمؤسسة، فالأداء المالي يعتبر استراتيجية مهمة، يمكن للمدراء استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي في المؤسسة، فضلا عن ما يؤشره من نقاط قوة داخلية كما يؤكدان على أهمية الأداء المالي فيما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية، إذ أن المؤسسة ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنة بغيرها من المؤسسات التي تعاني من الأداء المالي الضعيف.[4]

---

(1) عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، **إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي**، دراسات العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 37، العدد 1، 2010، ص97.

(2) طاهر حسن منصور الغالبي ،وائل محمد صبحي إدريس ،**"الإدارة الإستراتيجية** ،مرجع سابق ص 42.

(3) عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، **إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي"**، مرجع سابق، ص97.

(4) عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، **إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي "** ،مرجع سابق ،ص 98.

في نفس السياق ،يشير **Waddok & Graves** إلى أن الأداء المالي المتفوق يتيح للمؤسسة الموارد المالية اللازمة لاقتناص فرص الاستثمار المختلفة ،ويساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم ،ويتأثر الأداء المالي بعوامل بيئية تمثل العوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة وغيرها ،وعوامل تنظيمية مثل الهيكل التنظيمي ،وعوامل إدارية مثل القدرات الإدارية ،ومدى توفر جانب الخبرة والمعرفة لدى المدراء.[1]

ومنه فإن، تفوق المؤسسة على غيرها من المؤسسات في ميدان الأداء المالي، يضمن لها مركزا تنافسيا ويفتح الآفاق أمامها للانطلاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطويره إذ أن تحقيق الأداء المتفوق والمركز المالي المتفوق يعدان وجهان لعملة واحدة.

إن مفهوم الأداء المالي يستند إلى عملية التحليل المالي التي تعد الخطوة الأساسية نحو تفهم المؤسسة وبالرغم من وجود أساليب متعددة للتحليل المالي كالتحليل العمودي والأفقي لفقرات القوائم المالية، إلا أن التقنية الأساسية المستخدمة لدراسة وبحث الأداء ضمن التحليل المالي هو تحليل النسب المالية التي تعتبر أدوات التشخيص الأساسية في التحليل المالي، والتي تستخدم في تقييم قوة الأداء المالي بالإضافة إلى الأداء الكلي بشكل عام، كما أن استخدام المحاور المالية يعد مدخلا ذا معنى لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة.[2]

3. الأداء المالي في البنوك:[3]

قبل التطرق بشكل مباشر إلى مفهوم الأداء المالي بالبنوك، سيتم تقيم عرض موجز حول طبيعة العمل البنكي، والعناصر التي يستند إليها، ذلك أن القدرات المصرفية تشكل جوهر المصرف وعملياته.

وتعرف القدرات المصرفية بأنها، ناتج المهارات الإدارية والفنية للمصرف، والتي تنعكس بشكل أو بآخر على قراراته، خاصة الاستراتيجية منها وعلى طرائق تنفيذ الخطط، وكذا على توزيع الموارد الأساسية والتي منها، المالية، المادية، البشرية، التكنولوجية، والمعلوماتية.

كما تساهم إيجابيا في تفاعل هذه الموارد وتوجيهها نحو تعزيز وتنمية المورد المصرفي الرئيسي (الودائع)، ذلك أن هذا الأخير يشكل الأساس في إنجاز الأهداف المالية المصرفية وتنمية الموارد المالية الأخرى للمصرف، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يعرف الأداء بصفة عامة بأنه، النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى بلوغها، كما يعرف أيضا بأنه، ناتج الموارد والكفايات الرئيسية التي تمتلكها المنظمة والدور الإداري التي تمارسه من أجل بلوغ هذا الناتج.

---

(1) مرجع سابق الذكر، ص98.

(2) علي خلف الركابي، زهرة حسن العامري، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)** ،مجلة الإدارة والاقتصاد ،العدد الثالث والستون ،2007 ، ص 113 .

(3) - http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=18519 consulté le 19/04/2014.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الأداء المصرفي بأنه، النتائج المرغوبة التي يتوقع أن يحققها المصرف في المدين القريب والبعيد، ويتحدد الأداء المصرفي بالمخرجات المتوقعة من العمليات والنشاطات، كما يمكن أن يتعدى ذلك ليشمل النواتج المتوقعة لعمليات المصرف ومخرجاته، وغالبا ما يوصف هذا النوع من الأداء بالأداء الاستراتيجي، أما إذا تحدد الأداء بناتج عملية معينة أو بعض عمليات فعندما يوصف بالأداء التشغيلي.

4. العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي:[1]

يتأثر الأداء المصرفي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (العوامل المنظمة)،ومنها ما هو خارجي (العوامل البيئية)، وفيما يأتي أهم هذه العوامل:

✓ **العوامل المنظمة :**يقصد بالعوامل المنظمة ،العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته كحجم الأعمال أو الأنشطة في المصرف، والتكنولوجيا المستخدمة، وكفاءة الإدارة. ونستعرض أهمها:

← **حجم الأعمال:** إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في المصرف، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية المصرف وربحيته.

← **التكنولوجيا المستخدمة:** وهي الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل المصرفي ودرجة الأتمتة في هذا العمل. فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا وارتفعت درجة الأتمتة في العمل المصرفي ،كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية، وتخفيض وزيادة الربحية.

← **الكفاءة الإدارية:** أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل المصرف، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية، وسمعة حسنة في المصرف.

✓ **العوامل البيئية:** وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي، وتقسم إلى:

← **البيئة القانونية والسياسية:** أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف والقوانين الناظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

← **البيئة الاقتصادية:** وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.

---

(1) فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص ص 229-231.

← **البيئة الاجتماعية:** وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية، والخدمات التي تقدمها المصارف.

المبحث الثالث :نموذج Camels

المطلب الأول :نشأة نموذج Camels

إن من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام **1933** وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من **4000** مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام **1988** أدى إلى فشل **221** مصرف.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام **1979** حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى **3** فقط عام **1998**، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار **CAMELS** كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام **1998** مقارنة بنتائج عام **1988**، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام **1998** أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1.[1]

المطلب الثاني : تعريف نظام Camels

تعرف طريقة CAMELS على أنه مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه.

يعرف أيضا:[2]

على أنه نموذج يقوم على نتائج الفحص الميداني (الرقابة الميدانية)، ويقوم على معايير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسية في البنك، ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق، وهذه المناطق هي:

- كفاية رأس المال **Capital Adequacy**.

---

[1] عبد القادر زيتوني، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم الأداء**، جامعة الجزائر، 2009، ص6.

[2] علي عبد الله شاهين ،**أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود)**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005، ص18.

- نوعية الأصول **Assest Quality**.
- الإدارة **Management**.
- الربحية **Earnings**.
- السيولة **Liquidity.**
- الحساسية **Sensitivity**.

تعرف طريقة **Camels** على أنها طريقة سريعة للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ،ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني.[1]

المطلب الثالث :مميزات وعيوب نموذج Camels

1. مميزات طريقة التقييم Camels:

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار **Camels** في ما يلي :[2]

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من أسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدى ولكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

2. عيوب نموذج Camels:

يمكن تلخيص أهم عيوب هذه الطريقة في النقاط التالية:[3]

✓ أعطى معيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم

---

(1) شوقي بورقبة ،**طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية** ،تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ،جامعة الملك عبد العزيز ،السعودية ،دون تاريخ ،ص 119 .

(2) سهيلة قطاف ،تقييم **سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS**،دراسات العدد الاقتصادي ،جامعة الأغواط ،المجلد 15،العدد 1 ،ص ص 200-201.

(3) - مالك الرشيد أحمد، **مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأداة حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005، ص5.

التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

✓ يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

✓ يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

خاتمة الفصل:

- بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول البنوك التجارية، الأداء المالي ونموذج CAMELS، تجلى لنا أهمية الدور الذي تعلبه في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد باعتبارها من أنشطة المؤسسات المالية العاملة داخل النظام المصرفي.

كما أن عملية قياس الكفاءة تعتبر جزء من الرقابة المصرفية، مما أدى إلى ضرورة تطبيق نظام CAMELS على المصارف وباعتباره أحد المعايير والمؤشرات لقياس مواطن قوة وضعف لقياس كفاءة البنك.

الفصل الثاني: أساسيات تقييم الأداء في البنوك التجارية باستخدام نموذج camels

تمهيد:

إن الحكم على كفاءة الأداء المالي سواء على مستوى البنك ككل أو على مستوى الانشطة الداخلية له لا تتم إلا من خلال دراسة الارقام والمؤشرات ومقارنتها حتى يتمكن من متابعة اعمالها ومراقبة أوضاعها وتقويم مستويات انجازها لتوجيهها ضمن الاطار الصحيح والتأكد من أن البنك حقق اهدافه بكفاءة وفعالية.

من أجل تبيان أهمية نظام تقويم الأداء وتسليط الضوء على الحقائق و البيانات المدعمة لذلك في البنوك، وارتأينا التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية.

- **المبحث الأول : تقييم الأداء المالي**
- **المبحث الثاني : المقومات الاساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية**
- **المبحث الثالث : نظام تقييم الأداء حسب نموذج camles**

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي

تعد عملية تقويم الأداء من التركزات الحيوية للوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق اهدافها بكفاءة وفاعلية، اذ ان نتائج تقويم الأداء تكون بمثابة مؤشرات لما حققته الوحدة ككل سواء بالمقارنة مع فترات سابقة أو مع الأهداف المخططة. لذلك برز مفهوم تقويم الأداء بوصفه من الوسائل المهمة لضمان سلامة استعمال الموارد الموضوعة والتأكد من حسن استعمالها.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء

تمثل عملية تقويم الأداء الاجراءات التي تتخذها الوحدة لتقدير مدى تحقيقها لأهدافها المرسومة ووضع اجراءات تصحيحية تحول دون الوقوع الانحرافات مستقبلا.

1- تعريف التقويم:

في اللغة: قوم الشيء: عدله، وقوع المتاع: جعل له قيمة معلومة اي سعره. وقيم الاثر الادبي أو نحوه. اي:حكم في قيمته وعين قيمته. ومن ذلك نستنتج بان كلمة تقويم تعني الحكم على الشيء وتعديله وهذه هي مهمة تقويم الأداء التي ترمي إلى تحديد مستوى الأداء وتعديل مساره [1]. والتقويم في اللغة ايضا،هو تقدير قيمة شيء معين، كما قد يجوز ان يقال قيمت الشيء اي حددت قيمته وهذا المعنى يختلف عن كلمة قومته، بمعنى التعديل أو الاستقامة. اما الامام القرطبي فيذكر ان التقويم هو اعتدال الشيء واستواء شانه لان الله تعالى قال: **"**لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم**"** [2]

اصطلاحا: نميز ان للتقويم تعاريف مختلفة رغم اتفاقها في الجوهر. ومن التعاريف الصادرة في شان التقويم نستعرض ما يلي:[3]

*التقويم هو اصدار حكم على مدى تحقيق الأهداف المنشودة على النحو الذي تحدده تلك الأهداف بغرض التحسين والتعديل والتقدير.

* التقويم هو عملية تقيس مدى القرب أو البعد عن الأهداف المرسومة بأسلوب علمي موضوعي يتصف بالاستمرار والشمول والدقة والاستهداف، وعلى ذلك فعلية التقويم ترتبط ارتباطا عضويا بالأهداف المراد تحقيقها.

* يشار إلى التقويم انه: معرفة مدى صلاحية البرامج المقدمة وكشف نواحي القوة والضعف فيها يقصد تطويرها وتحسينها.

---

(1) من **قاموس المنجد**، ص 664، **وقاموس الرائد**، ص 747.

(2) **سورة التين**، الآية 04.

(3) سهيلة محمد عباس **إدارة الموارد البشرية ،مدخل استراتيجي** ،دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية ،عمان ،الأردن ، 2006،ص 138.

2- تقويم الأداء:

اختلف الباحثون حول مفهوم تقويم الأداء وأدواته ومعاييره والأسلوب المنهجي. الذي يعتمد تطبيقه سواء كان محاسبيا، اداريا، اقتصاديا أو احصائيا، وينشا هذا الاختلاف من التباين في وجهات النظر المرتبطة بكل من هذه المجلات، اذ ينظر كل واحد لهذا الموضوع من جهته وزاويته الخاصة علما ان جوهر عملية التقويم هي مقارنة الأداء الفعلي والانجاز بالمخطط، والنتائج بالقواعد والممارسة بالسياسة بغية كشف الانحرافات (السلبية والايجابية)

وبيان اسبابها والتأكد في ادارة الموارد بكفاءة وتحديد اسباب التبذير والاسراف، وذلك لاتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها.[1]

كما عرف تقويم الأداء بأنه نظام رقابي يقوم بتحديد مدى فعالية وكفاءة الجهود المبذولة في الوحدة لتحقيق هدف معين، اذ تعني الفعالية قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الهدف خلال مدة معينة من الزمن بينما تعني الكفاءة، كيفية استهلاك الوحدة لمواردها من أجل انتاج المنتجات خلال مدة معينة من الزمن ايضا عرف تقويم الأداء كعملية بوصفها اداة للتعرف على مدى استغلال الوحدة الاقتصادية لمواردها المتاحة [2] في تحقيق أهدافها الموضوعة، تحديد الانحرافات عن الأهداف وإجراء عمليات التصحيح والمعالجة.

وبالتالي فمعظم التعريفات ركزت على دور الكفاءة والفعالية في تقويم الأداء فالكفاءة تشير إلى النسبة بين المدخلات والمخرجات فكلما كانت المخرجات أعلى من المدخلات كانت الكفاءة الاعلى، أما الفاعلية فتشير إلى الأهداف المتحققة من قبل المنظمة بغض النظر عن التكاليف المترتبة على هذه الأهداف .

كما يقصد بتقويم الأداء قياس أداء انشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة [3]، بالإضافة إلى معرفة الاسباب التي ادت إلى النتائج اعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك اسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.

وفي ذلك الاطار، ينظر إلى تقويم الأداء كونه جمع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي ترتبط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها [4] من قبل الوحدة الاقتصادية مع

---

[1] عبد الغفار وعبد السلام ابو السلام ابو قحف، **تنظيم وادارة الاعمال**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1993، ص 567.

[2] علي احمد ابو الحسن، **المحاسبة الادارية المتقدمة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص 199.

[3] سعاد نائف برنوطي ،**ادارة الموارد البشرية** ،دار وائل للنشر ،عمان ،الطبعة الأولى ،2001 ،ص 378.

[4] عبد الغفار وحسين القراد، **السلوك التنظيمي وادارة الافراد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص 598.

دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق اجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة.

خلاصة ما سبق، ان تقويم الأداء يعني:

مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من ادارة نشاطها في مختلف جوانبه الاداري والإنتاجي والتقني والتسويقي والتخطيطي.....الخ. خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد اخرى [1] اضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثلية عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الاساليب الاكثر انتاجا وتطورا في مجال عملها.

3- اسباب تقييم الأداء:

يمكن انجاز اسباب تقييم الأداء فيما يلي[2]:

* مساندة القرارات الادارية وتوفير التوثيق.

* امداد العاملين بتغذية عكسية عن الأداء.

* ضمان عدم اهمال العامل والتنبؤ بقدراته (المساعدة في استخدام القوى البشرية).

المطلب الثاني: القواعد الاساسية لتقويم الأداء المالي

لضمان نجاح عملية تقويم الأداء المالي لابد من توافر مجموعة من المتطلبات أو القواعد التي تشكل في مجموعها ركائز اساسية لابد من مراعاتها.

أولا: القواعد الاساسية لتقويم الأداء:

تستند عملية تقويم الأداء على عدة قواعد اساسية يمكن تلخيصها بالآتي [3]:

* **تحديد الأهداف**: ان اجراء تقويم الأداء اية وحدة اقتصادية يقتضي التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح و دقيق مستعين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم ونوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك. فالوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها حين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب ان تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها. والتي يمكن تصنيفها إلى اهداف قصيرة الامد وبعيدة الامد وأهداف رئيسية وأهداف فرعية لتغطي كل قسم أو معمل أو خط انتاجي. ويجب الاشارة هنا إلى

---

(1) مجيد الكرخي ،**تقويم الاداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع،الأردن،2007، ص 31.

(2) ماريون أي هايتر ،**اداء الاداء** ،ترجمة : محمد مرسي وزهير الصباغ، معهد الادارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1998، ص-ص 165-167.

(3) علي فاضل جابر، **التحليل المالي لأغراض تقويم الاداء**، بحث مقدم من متطلبات نيل شهادة الماجستير للعلوم المحاسبية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2006، ص 14.

ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة للعاملين في الوحدة الاقتصادية ولكل ذي شان بنشاط الوحدة.

* وضع الخطة الإنتاجية بعد استكمال تحديد اهداف المنشاة، لابد من وضع خطة متكاملة. لإنجاز تلك الأهداف. وتوضح فيها الموارد المالية والبشرية المتاحة للوحدة. وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها. ايضا الاساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في ادارة واستخدام هذه الموارد، وطبيعة الانتاج وكيفية التسويق وأساليب اعداد القوى العاملة وتدريبهم،وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة، كل منها تمثل نشاط فرعي في الوحدة، على ان يجري اعدادها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها. وان يساهم العاملون في وضعها وان تكون واضحة مفهومة بالنسبة لهم.

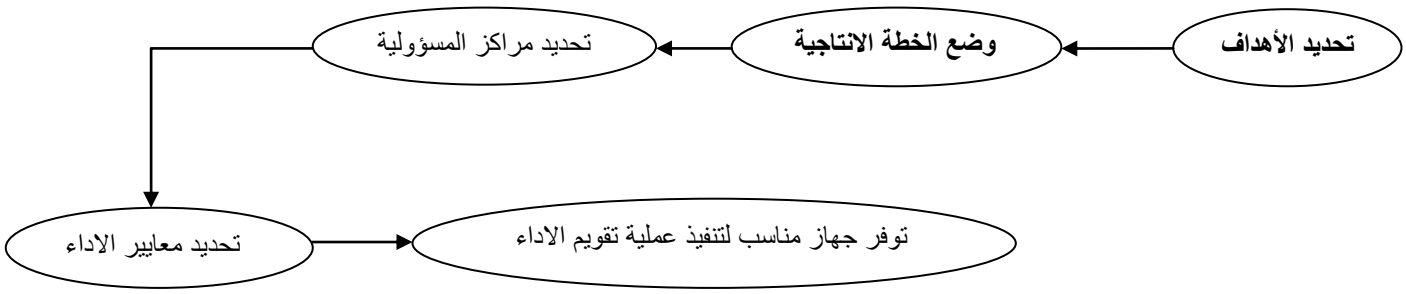
* **تحديد مراكز المسؤولية**: يقصد بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شانها ادارة جزء من نشاط الوحدة الاقتصادية. وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.

وعلى هذا الاساس يجب ان تحدد مسبقا مسؤولية كل مركز من العملية الانتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز. والانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ سواء كانت في مركز معين أو مراكز عدة.

* **تحديد معايير الأداء**: تتطلب اجراءات تقويم الأداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الانجازات التي حققتها المنشاة.

* توفر جهاز مناسب لتنفيذ عملية تقويم الأداء: و هذا هو اساس العملية اذ يفترض وجود جهاز للرقابة وجمع المعلومات والمتابعة ليقوم بتسجيل النتائج التي يتمخض عنها التنفيذ باستخدامها في الاغراض المحددة التي تراها الادارة.

الشكل رقم 04 : القواعد الاساسية لتقويم الأداء



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات سابقة

اذ ان الهدف الاساسي من عملية التقويم هو التأكد من ان الاستراتجية موضع التنفيذ قد ساهمت في تحقيق الرسالة الخاصة واتخاذ القرارات فيما يتعلق ببدائل متاحة وإصدار الحكم على النتائج وفقا لبعض المحكمات التقويمية كالمعايير أو المؤشرات وغيرها.

المطلب الثالث: طرق تقييم الأداء ومراحله

لتقييم الأداء مكانة متميزة لما لديه من اهمية بالغة في تحديد كفاءة المنشاة ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة معتمدا في ذلك طرق ومراحل معينة:

أولا: طرق تقييم الأداء: يمكن تقييم الأداء من خلال مجموعة من الانظمة . ومن ابرزها:

- **نظام الموازنات التقديرية**: هناك عدة تعاريف متعلقة بالموازنة التقديرية من بينها: انها اداة مساعدة لتوضيح الصورة التي تكون عليها انشطة المنشاة الاقتصادية لما يتضمنه من اسس علمية وواقعية. كما عرف ايضا بأنه اسلوب للتقدير يقوم بترجمة القرارات المتخذة من طرف الادارة باشتراك المسؤولين إلى برامج اعمال تسمى بالموازنات [1].

- **نظام محاسبة التكاليف المعيارية**: يقتضي هذا النظام اجراء مقارنة بين ما يحقق فعلا من كمية وقيمة عناصر التكاليف وما يحدد من قبل وتقييم الأداء من خلال تحقيق الفرق بين الكلفة الفعلية والكلفة المعيارية التي اصبحت وسيلة شائعة للتعرف على مواطن القوة والضعف في الأداء. فهي طريقة موجهة إلى المستقبل وبالتالي اتخاذ الاجراءات والخطوات اللازمة والسليمة عند القيام بالأنشطة أو الاعمال [2].

- **نظام الادارة بالأهداف**: ويكون ذلك من خلال اعتماد الادارة بالأهداف حسب المراحل التالية:

* تحديد الأهداف لكل نشاط أو مجموعة وكذلك المؤشرات لقياس انجازها.
* تتبع نسب تحقيق الأهداف ومنح المكافآت والعلاوات على اساس هذه النسب.
* تقييم الأهداف وإعادة تحديدها في ضوء نسب تنفيذ الأهداف والظروف المستجدة.

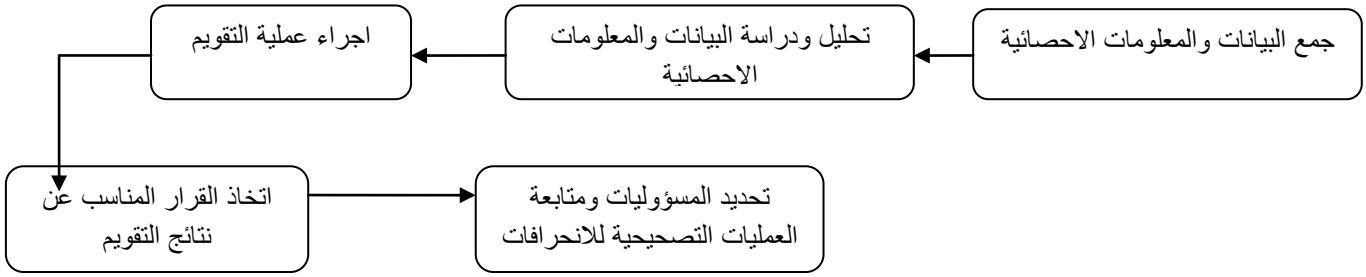
ثانيا: مراحل تقييم الأداء[3]: ان الادارة في المنشات المالية في حالة تغيير مستمر وهي القضية الاساسية تتمثل في تعديل خياراتها الاستراتجية بصورة دائمة.

اذ ان تقويم الأداء يساعد في وضع العلاج اللازم للانحرافات قبل ان تتعقد الامور نتيجة الاستمرار في التنفيذ الخاطئ. وتمر عملية تقويم الأداء بخطوات أو مراحل والمخطط التالي يوضح ذلك:

---

(1) فركوس محمد ،**الموازنات التقديرية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1995 ، ص 04.
(2) ناصر دادي عدون ،**تقنيات مراقبة التسيير** دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2000، ص 164.
(3) فلاح حسن الحسني **ومؤيد عبد الرحمان الدوري**، ادارة البنوك(مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى،2000، ص-ص 222-227.

الشكل رقم 05: مراحل تقويم الأداء [1]



المصدر: اعداد الطالبتين استنادا على معلومات سابقة

1- جمع البيانات و المعلومات الاحصائية:

لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المنشاة تتطلب عملية تقويم الأداء توفير البيانات والمعلومات ومختلف التقارير و المؤشرات اللازمة والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الانتاج والأرباح، الخسائر، الميزانية العمومية، المعلومات المتوفرة عن الطاقات الانتاجية، المستخدمات، رأس المال، عدد العاملين وأجورهم وغير ذلك، تساعد كل هذه المعلومات عادة على أداء عملية التقويم خلال سنة معينة، اضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، ومعلومات عن انشطة المنشات المتشابهة في نفس القطاع أو في القطاع الوطني أو منشآت متشابهة في الخارج لما لها اهمية في اجراء المقارنات اللازمة مما يسهل عملية تقييم الأداء.

2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الاحصائية:

يتوقف ذلك على مدى دقة المعلومات والبيانات وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقويم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الاحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

3- اجراء عملية التقويم [2]:

بعد الانتهاء من التأكد من صحة المعلومات والبيانات والقيام بعملية التحليل، تتم عملية التقويم باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقويم النشاط العام للوحدة أي جميع انشطة مراكز المسؤولة فيها بهدف التواصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

---

[1] بوعتروس عبد الحق ،**معايير تقييم الاداء للمؤسسة الصناعية العامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة عنابة، الجزائر،1992، ص 49.

[2] بوعتروس عبد الحق ،**مرجع سابق** ،1992 ،ص 50.

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقويم:

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وأن اسبابها قد حددت وان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الافضل في المستقبل.

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

وذلك فيما يتعلق بالانحرافات التي حدثت في الخطة الانتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقويم وتزويد الادارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم الاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

المبحث الثاني: المقومات الاساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية

تعد المؤشرات المالية من اهم الاسس التي تقوم عليها عملية تقويم الأداء المالي في البنوك، فنجاح عملية التقويم يعتمد بدرجة كبيرة على درجة ملائمة المؤشرات وقدرتها على قياس اداتها المالي بشكل سليم، وتقييمه لكشف مختلف نقاط القوة والضعف في المركز المالي لهذه المؤسسات المالية مما يساعدها في عملية اتخاذ القرارات. وللوقوف على مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية.

المطلب الأول: اهمية وأهداف تقييم الأداء في البنوك التجارية

يحتل تقويم الأداء اهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية، نظرا لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات المتنافس عليها،ولغرض الحصول على اقصى العوائد منها،وعليه يمكن انجاز اهداف هذه العملية وأهميتها فيما يلي[1]:

أولا: اهداف تقييم الأداء:

يتمثل الهدف العام لعملة تقييم الأداء، التأكد من ان الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعة والمرسومة، إلا ام هناك بعض الأهداف الاخرى لتقييم الأداء يمكن ايجازها في النقاط التالية:

* كشف بعض المشكلات الادارية و التنظيمية، حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الادارية.
* الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الانتاجية.
* تنشيط الاجهزة الرقابية على أداء عملها عم طريق المعلومات التي يقدمها تقويم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو

[1] فلاح حسين الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، **مرجع سابق الذكر**، ص 232.

مطلوب حيث تقدم تقارير الأداء افضل المعلومات التي يمكن ان تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الادارية والاقتصادية والمالية لمختلف الوحدات الاقتصادية.

* العمل على الحصول على افضل عائد ودفع حركة التنمية يتم عادة من خلال التوسع وإقامة المنظمات الجديدة[1].

* متابعة تنفيذ اهداف البنك التجاري المحددة مسبقا، الامر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها بالاستناد إلى بيانات والمعلومات المتوفرة.

* تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقويم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.

* الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها.

* التحقق من تنفيذ الأهداف التي تضمنها الخطط الموضوعة من طرف البنك التجاري في الوقت المحدد.

* الرقابة على كفاءة الأداء من تنفيذ البنك لأهدافه وذلك باستخدام موارد المتاحة افضل استخدام[2].

* الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية، حيث ان الأولى تعني القدرة على توليد ايرادات سواء من الانشطة الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية القدرة على تحقيق فائض من الانشطة الموضحة سابقا من اجل مكافأة عوامل الانتاج[3].

ثانيا: اهمية تقييم الأداء

تحظى عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية بأهمية كبيرة ويمكن ابرازها في التالي:

* يعتبر تقييم الأداء اهم الركائز التي تبني عليها عملية المراقبة.

* يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشاة.

* معرفة مدى سلامات السياسات والاستراتيجيات خلال السنة المالية.

---

(1) موسى محمد ابو حطب، **فاعلية نظام تقييم الاداء واثره على مستوى اداء العاملين حالة دراسية على جمعية اصدقاء المريض الخيرية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009، ص 18.

(2) شرون رقية ،تقييم **الاداء المالي في البنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر**، دراسة حالة القروض الشعبي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2006-2007، ص 60.

(3) عبد الغني دادن ،**قراءة في الاداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، بحث في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الرابع،2007،ص 41.

* يبين تقييم الأداء في البنوك التجارية قدرة البنك على تنفيذ ما خطط له من اهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدفة منها والكشف عن الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة لها،مما يعزز أداء البنك التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

* يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك التجاري ضمن اطار البيئة التي يعمل فيها. ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك.

المطلب الثاني: معايير ومؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية

تعتبر المعايير والمؤشرات المالية من اهم الاسس التي تقوم عليها عملية تقويم الأداء المالي في البنوك، فنجاح عملية التقويم يعتمد بدرجة كبيرة على مدى صحة ملائمة المؤشرات.وقدرتها على قياس ادائها المالي بشكل سليم، وتقييمه لكشف مختلف نقاط القوة والضعف في المركز المالي لهذه المؤسسات المالية مما يساعدها في عملية اتخاذ القرارات.

وللوقوف على معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية،تم تقييم هذا المبحث إلى المطلب التالية.

أولا: معايير تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية

لمعرفة مدى كفاءة البنوك التجارية يكون ذلك من خلال تقييم الأداء المالي داخلها ويتم هذا على اساس عدة معايير تعبر بصدق عن مستوى تحديد الأهداف.

*** تعريف المعيار:** عرف المعيار على انه ترجمة للخطط والأهداف والسياسات والإجراءات الخاصة بأية منشاة، وهي عبارة عن وسائل تقوم بإجراء المقارنة بين الأهداف والأداء أو المدخلات والمخرجات [1].

ويعتبر ايضا بأنه تحديد دقيق للنتائج التي يجب على كل وحدة أو فرد في الوحدة ان يحققها من خلال عمله.

ويعرف كذلك بأنه مؤشر قياس ودليل يعتمد عليه في الحكم على مدى الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة في المنشاة، ومدى الفاعلية في تحقيق اهداف الخطة المرسومة [2].

لابد من توفر الواقعية في المعايير اي ان تكون هذه المعايير متلائمة وطبيعة العمل، ويجب ان لا تكون سهلة التحقيق حتى لا يتراخى الموظفين والمدراء، ويجب ايضا الا تكون صعبة التحقيق حتى لا يؤدي ذلك إلى الاحباط الافراد والتأثير على ادائهم.

---

[1] عبد الرحمان الصباح، **مبادئ الرقابة الادارية: المعايير لتقييم التصحيح**، عمان، مؤسسة زهران 1994، ص 107.

[2] ميعاد حميد على، **دور تقويم الاداء في الحد من الفساد الاداري والمالي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد39 ،2014، ص 315.

ثانيا: المعايير المستخدمة في تقييم كفاءة الأداء المالي

الاختيار الانسب للمعايير من اجل تقييم الأداء المالي كثيرة ومتنوعة الا ان المهم هو الاختيار الذي يعبر بصدق عن مستوى الأداء بالنسبة لكل المراكز، سواء كانت الأهداف يمكن قياسها كميا أو قيميا أو لا يمكن قياسها كالمتعلقة بتطوير الادارة والعاملين [1].

1- كفاية رأس المال:

تعتبر اهمية رأس المال من الوظائف التي يمكن ان يحققها،فهو قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للمصرف، ويؤدي دورا مهما في عملية امتصاص وتغطية اي خسائر غير متوقعة وتجوزها.بالإضافة لاحتفاظ المصارف بمستوى رأس مال مناسب يؤدي إلى رفع قدرة القطاع المصرفي ويساهم في تعزيز الثقة به وكذا حفظ استقرار النظام المالي ككل[(2)].

ولذلك فان دراسة كفاية رأس المال تسمح على مدى قدرة البنك على مواجهة المخاطر المتوقعة من خلال رأس المال المتاح، ويتم قياس رأس المال بقسمة رأس المال على المخاطر المرجحة[(3)]. وعليه يتعين على البنوك امتلاك اجراءات لتقييم متطلبات وإستراتجية المحافظة على مستوى رأس المال.

2- كفاءة الادارة:

وتعني مدى قدرة الادارة على انجاز عملها بشكل امن وسليم ومتوافق مع الممارسات لمصرفية السليمة، من خلال الجدارة الفنية والادارية لفريق الادارة بالبنك وقدرة هذا الفريق على التخطيط الجيد والتعامل مع المتغيرات و الظروف المستجدة، وسلامة ودقة نظم وسياسات العمل [4].

3- القوة الايرادية للبنك:

كشفت الاحصائيات على ان محفظة القروض تولد نحو نسبة **60%** إلى **70%** من الايرادات في البنوك التجارية وهو ما يكسب هذه المحفظة اهمية بالغة في أداء وتقييم البنك [5].

---

(1) لبنى هاشم نعمان، **معايير تقييم الاداء دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 17، الاصدار 61، سنة 2011، ص268.

(2) علاء فرحان طالب ،اعمان شبحان المشهداني ،**الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2011، ص 86.

(3) بحري هشام، **تسيير راس المال في البنك**،دراسة حالة بنك القرض الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصاد، 2005-2006، ص 128.

(4) احمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في اطار الاستراتيجية الشاملة للبنك**، مطابع المستقبل، مصر، الطبعة الثانية، 1999، ص 35.

(5) بوطرة فضيلة ،**دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك**، مذكرة استكمال لمتطلبات نيل شهادة ماجستير،علوم التسيير،فرع استراتجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007، ص 61.

ويتم تحليل هذا المعيار وفق قدرته على تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها البنك ومدى مساهمته في تدعيم رأس مال البنك، وتحليل اتجاهات الايرادات خلال فترة زمنية متقاربة، وتقييم النتائج مع أداء البنوك المماثلة كما توجد عناية خاصة لمعدل نمو الارباح المحتجزة وتأثيرات سياسة دفع الضرائب على صافي ارباح البنك وإيراداته الكلية، كما يتم تقييم الايرادات للبنك بصدد الاطمئنان على سلامة مركزه المالي، وتمتعه بدرجة عالية من اليسر المالي وابتعاده عن مخاطر التعثر.

ثانيا: مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية

1- تعريف المؤشر المالي:

تعتبر المؤشرات المالية من الادوات المهمة لتقييم أداء المصرف التجاري وقدرته على مواجهة التزاماته المستحقة حاليا ومستقبلا، ومن هنا تعددت التعاريف عند الباحثين

فمنهم من عرفها انها: 'اداة تشخيصية اساسية من ادوات التحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء من ثم تنتهي بعملية التقييم [1].

2-خصائص المؤشر المالي:

يعد استخدام المؤشرات المالية من أوسع مداخل تقييم الأداء شيوعا والأكثر استخداما في تقييم أداء المصارف التجارية، بحكم ما توافر من معلومات مالية تمثل جوهر العمل المصرفي، ومن اهم هذه الخصائص[2] :

ان تبين المؤشرات المالية كفاءة المصرف التجاري في استخدام الاموال المتاحة وترشيد الاتفاق وتنظيم الايرادات، وما يعنيه هذا من تعبير عن مدى نجاح المصرف في انجاز الأهداف المخططة له.

تمكن المؤشرات المالية المصرف التجاري من التحقق من سلامة مركزه المالي، وبيان مدى تناسق الاموال المتاحة وتوزيعها على أوجه الاستثمار المختلفة، ومدى كفاية استغلاله لتلك الاموال بما يعود على المصرف بعائد مجزي يشجع على استثمار الاموال المتاحة في النشاطات التي يزاولها.

تحقق المؤشرات المالية المتابعة للأهداف الموضوعة للمصرف التجاري عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي المتحصل عليها من المؤشرات مع التقديرات الموضوعة يوصفها اهدافها وحصر الانحرافات وتحليلها، ومعرفة اسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة. والعمل على تلاقيها في المستقبل.

---

[1]-macnemamim ,Jim,**financial management,the bath**, press,1999,p ;298.

[2] نصر محمود مزنان فهد، **اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ،الطبعة الأولى ،2009،ص 55.

تسمع المؤشرات المالية بقياس معدل نمو الودائع الادخارية والتعرف على مدى نجاح المصرف التجاري في تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

ومنه فالمؤشرات المالية تعطي الوضوح والأجوبة لكثير من التساؤلات المتعلقة بتقييم الأداء بشكل عام فقد اكتسبت اهمية متزايدة اذ تلجا اليها الادارات لغرض التنبؤ بحالات الفشل [1].

3- هيكل المؤشر المالي:

تعد المؤشرات المالية من اهم الاسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على الدقة وملائمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم.

ومن المعلوم ان هناك عدد كبير من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف التجارية [2]اذ هناك من صنف النسب المالية إلى ثلاث مجموعات الأولى متعلقة بنسب الربحية، الثانية متعلقة بنسب الأداء الاداري. والثالثة بنسب المديونية والسيولة وهي بمجموعها تكون قيمة الأداء المالي الذي يتحدد بالصفة التالية [3]:

الاداء المالي = معدل نسب الربحية + معدل نسب الاداء الاداري + معدل نسب المديونية والسيولة

كما يمكن تصنيف المؤشرات المالية إلى فروع هي:

1- مؤشرات الربحية [4]:

تعتبر هذه من اهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المصرف التجاري، لأنها تمكن من قياس قدرة المصرف من اجل تحقيقها عائد نهائي صافي على الاموال المستثمرة، وذلك يعني ان هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار المصارف التجارية وتوسعها، ومن خلال الارباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للمصرف مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة. وضمان استقرارها من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع المصرف التجاري.

---

(1) عتاب يوسف حسون، **تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والاداري في قطاع النقل البحري**، بحث اعد لنيل درجة ماجستير في ادارة الاعمال، جامعة نشرين، سوريا، ص 86.

(2) صلاح الدين حسين السيسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الاداء في المصارف والمؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 241.

(3) محمود جلال احمد، **استخدام مؤشرات النسب المالية في التقويم الاداء المالي والتنبؤ بالأزمة للشركات**، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة،2009، ص 12.

(4) نصر محمود مزنان فهد، **مرجع سابق الذكر**، ص-ص 58-59.

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية انواع عدة هي:

نسبة هامش الربح= (هامش الربح / اجمالي الموجودات)×100

اذ أن هامش الربح= الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات المصرف، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد ارباح أو هامش ربح للمصرف التجاري وبالعكس.

معدل العائد على حق الملكية= (صافي الارباح بعد الضرائب / حق الملكية) ×100

يعد هذا المعدل من اهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الاموال، ويعمل المصرف التجاري دائما على زيادة بما يتناسب وحجم الاخطار التي يتحملها مساهمو المصرف. ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الارباح (العائد) التي حققها المصرف

معدل العائد على اجمالي الموجودات = (صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الموجودات) × 100

يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب. وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الاموال المستثمرة في الاصول الارادية.

2- مؤشرات السيولة:

يشير مفهوم السيولة إلى قدرة المصرف التجاري على تحويل جزء من امواله شبه النقدية إلى نقد بأقرب وقت ممكن واقل خسارة تسمح بمواجهة السحوبات، وإلا فان التعرض لنقص السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف.فالسيولة سمة حيوية تمتاز بها المصارف التجارية عن المؤسسات غير المالية،ففي الوقت الذي يستطيع فيه تلك المؤسسات تأجيل سداد التزاماتها ولو لبعض الوقت لا يمكن للمصرف فعل ذلك، فبمجرد

اشاعة عدم توفير سيولة لدى مصرف تجاري قد تؤدي إلى تدافع المودعين لسحب اموالهم مما يؤدي إلى افلاسه، لذا على المصارف التجارية ان تحتفظ بجزء من اموالها بدرجة من السيولة كافية لمواجهة السحوبات العائد أو الفجائية لزبائن المصرف [1].

وتتمثل مؤشرات السيولة في الآتي [2]:

نسبة الاحتياطي القانوني: ان هذه النسبة تعني التزام البنوك التجارية بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بنسبة معينة من ودائعها ودون فائدة وهي تختلف من بلد إلى اخر ومن فترة لأخرى ولكن في الغالب تتراوح ما بين 20 إلى 25

نسبة السيولة القانونية:

يقصد بها حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها في البنك اي الاصول السائلة والشبه سائلة حيث تشمل على:

- الارصدة النقدية .
- الارصدة المودعة لدى البنك المركزي والخزينة.
- الارصدة من الذهب والعملات الصعبة .
- الشيكات قيد التحصيل و الحوالات والأوراق المالية والتجارية القابلة للخصم.
- الاذونات والسندات على الخزينة المركزية.

وفي نفس الوقت يجب دراسة الخصوم الواجب سدادها والتي تشمل على:

- شيكات و حوالات و اعتمادات مستندية مستحقة الدفع.
- الديون المستحقة السداد إلى البنوك الاخرى.
- الودائع الشخصية الجارية وودائع المؤسسات بالعملة الوطنية وبالعملة الاجنبية.
- الودائع الاخرى مستحقة السداد.

ويتم احتساب نسبة السيولة القانونية حسب العلاقة، مجموع الاصول السائلة وشبه السائلة على الخصوم الواجبة السداد والقابلية للسحب.

3- مؤشرات ملائمة رأس المال [3]:

تراعي المصارف التجارية ان تتوافر لها رؤوس اموال لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الاصول الثابتة وأيضا لمواجهة التزاماتها اذ ان الحفاظ على ملائمة رأس

---

[1] علاء فرحان طالب ،ايمان شيحاني مشهداني ،**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2011، ص 83.

[2] صالح خالص، **تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية**، واقع وافاق، جامعة الشلف، ديسمبر2004، ص 383.

[3] نصر محمود مزنان فهد، **مرجع سابق**، ص-ص 64-65.

المال في المصرف التجاري يعد امرا ضروريا ومهما لدعم ثقة المودعين وحتى يتمكن من اجتذاب الودائع الكافية لتامين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز وتضم مؤشرات ملائمة رأس المال انواعا عدة اهمها:

نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات=(حق الملكية/اجمالي الموجودات)×100

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على رأس ماله في تكوين الموجودات، ويحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معاملاتها الثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاة ما يقرره المصرف المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع = (حق الملكية/اجمالي الودائع)×100

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدر من مصادر التمويل ،ومدى قدرة المصرف على رد الودائع من الاموال المملوكة له، وان ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

4- مؤشرات توظيف الاموال [1]:

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الاموال المتاحة له في المجالات المختلفة في اطار السياسات الائتمانية للمصرف، وسياسة استخدام الاموال، وتقيس هذه المؤشرات أداء المصرف التجاري في استخدام الاموال المتاحة، وإنتاجية العمالة، والعائد الذي حققه المصرف نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة.

نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع = (اجمالي القروض/اجمالي الودائع)×100

تعد هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لقياس قدرة المصرف التجاري على توظيف الودائع وهي توضح حجم الاموال التي تستخدمها ووظفها المصرف من اجمالي ودائع العملاء، وزيادة النسبة تعني زيادة قدرة البنك التجاري على توظيف الاموال.

[1] نصر محمود مزنان، **مرجع سابق**، ص-ص 66-67.

نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات = (اجمالي الايرادات/اجمالي الموجودات)×100

يوضح هذا المعدل كفاءة المصرف التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة وكفاءته في تشغيل الامكانيات البشرية والمادية الاخرى في أداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المحققة. وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على الاستغلال السليم لتلك الموجودات.

المطلب الثالث: المخاطر التي تواجه البنوك التجارية

لقد زادت المخاطر المصرفية بشكل كبير في الوقت الحاضر والسبب يرجع إلى جانبين اساسين الأول يتعلق بإدارة التغيير في الحياة الاقتصادية والثاني يرتبط بزيادة معدلات الترابط والتداخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

أولا: المخاطر التي تواجه البنوك التجارية

يمكن تبويب المخاطر المصرفية إلى اصناف متعددة وإلى انواع مختلفة استنادا إلى وجهات نظر الكتاب والباحثين والتي تعتمد على رؤية متباينة للمخاطر، وفقا للنشاط والبيئة والموارد والظروف الاقتصادية والعلاقات الدولية، ويمكن تصنيفها إلى:

1- المخاطر البيئية [1]:

وتتمثل في المخاطر التي تتعرض لها المصارف بعدها مؤسسات ذات تنظيم وتشريع عال اذ ان معظم الانشطة المصارف هي في نظام المدفوعات في الاقتصاد وان وظيفة المدفوعات تعد جزءا حيويا وكبيرا من وظائفها.

ويشتمل هذا الصنف من المخاطر على الانواع الآتية:

أ- المخاطر التشريعية:

ويطلق عليها البعض (مخاطر الالتزام) وهي تنتج من احتمال مخالفة تطبيق القوانين الرقابية والقواعد التشريعية، والتي تؤثر سلبيا في المصرف اذ قد تقوم السلطات الرقابية بفرض غرامات نقدية على المصارف المخالفة وتكرارها قد يؤدي إلى عقوبات اشد قسوة.

ب- المخاطر الاقتصادية:

[1] صادق راشد الشعري ،**استراتجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها على البنوك التجارية** ،دار البازوري العلمية ،الطبعة الأولى ،2012 ،ص-ص 57-58.

وتشمل المخاطر المترافقة مع عوامل الاقتصاد القومي والدولي، والتي يمكن ان تؤثر في أداء المصارف سواء كان بصورة مباشرة ام غير مباشرة وبالأخص ان العولمة قد غزت دول العالم وحولت العالم كله إلى قرية صغيرة بإمكان اي فرد الوصول اليها عبر اتصال أو نقاط اتصال بسيطة.

ت- مخاطر المنافسة:

وهذه المخاطر برزت نتيجة ظهور منتجات جديدة وابتكار خدمات متميزة وذات أداء عال من خلال اليات ووسائل مختلفة لتقديم افضل الخدمات المصرفية للعملاء من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الالكترونية بمختلف اشكالها وصيغها.

2- المخاطر الادارية [1]:

ويمكن حصر هذا النوع من المخاطر في:

أ- مخاطر السمعة:

يرتبط نجاح المصارف في اعمالها بالسمعة التي تؤسسها كمؤسسات جديرة بالثقة،وتنشا مخاطر السمعة في حالة قيام المصرف بتقديم خدمات غير كفؤ. أو عند عدم انتظام تقديم الخدمة. كذلك قد تنشا هذه المخاطر في حالة نقص متطلبات الافصاح اللازمة للعملاء أو عند حدوث انتهاك للخصوصية.

كذلك ترتبط هذه المخاطر بسوء الادارة وعدم نزاهتها والكثير من التصرفات غير المنضبطة مما تنعكس سلبيا على الأداء المصرفي في جميع انشطة وفعالية.

ب -المخاطر المنظمة :

تتمثل في المخاطر المرتبطة بطبيعة الهياكل التنظيمية للمصارف وأنواعها المختلفة وتدرج الصلاحيات والمسؤوليات فيها والعلاقات والترابط بين الاقسام والوحدات وكذلك المخاطر الادارية المختلفة فيما يتعلق بيئة المصرف وطبيعة نظم التعويض والحوافز.

ت- مخاطرة القابلية أو الاهلية أو القدرة:

وهي المخاطر التي تجعل ادارة المصرف مفتقرة إلى الكفاءة والقدرة على التعامل والتعايش مع المتغيرات البيئية في القطاع المصرفي. مما يجعلها غير قادرة على اتخاذ قرارات مصرفية صائبة وسليمة ترتبط بإدارة الاموال في المصرف وإدارة موجوداته و مطلوباته بالشكل الكفء مما يعرضها إلى ضياع فرص استثمارية و اقراضية و توظيفية مختلفة بسبب نقص الكفاءة والخبرة وعدم القدرة على ادارة مصادر التمويل وتوظيفها في مجالات استثمارية مختلفة.

[1] صادق راشد الشعري، **مرجع سابق الذكر**، ص-ص 59-60.

3- المخاطر المالية:

- تواجه البنوك التجارية نتيجة قيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية ومن بين هذه المخاطر ما يلي:

أ- مخاطر الائتمان:

يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، ويحاول التحكم فيها أو التخفيف من اثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض وإنما إلى خسارة الاموال المقرضة ذاتها [1]. وتنقسم مخاطر الائتمان إلى نوعين، فمنها الخاصة وتتعلق بالعميل وطبيعة نشاطه.كما قد يرتبط هذا النوع من المخاطر بالبنك مانح الائتمان اما المخاطر العامة فهي من المخاطر التي يصعب التنبؤ بها، وتخرج عن ادارة كل من العميل والبنك [2]. مثل مخاطر تعتبر اسعار الفائدة،مخاطر التضخم مخاطر الدورات التجارية التي تصب الاقتصاد الوطني، كموجات الكساد مثلا اضافة إلى مخاطر السوق، والتغير في الانظمة الاقتصادية أو السياسية [3].

ب- مخاطر السيولة:

تكون هذه المخاطر نتيجة عدم توفر سيولة لمواجهة الطلب على سحب الاموال،ويظهر في حالة سحب الودائع من طرف العملاء، وعدم توفير سبل الاقتراض من السوق النقدية، فهذا الخطر يكون اساسا عند عدم كفاية الاصول المتداولة لتغطية الديون قصيرة الاجل، اي الحالة التي يقوم فيها البنك بتمويل احتياجات طويلة الاجل عن طريق موارد قصيرة الاجل [4].

ت- مخاطر معدل الفائدة:

وهي الخسائر المرتبطة بالتغير المرغوب في سعر الفائدة، حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها [5]. فاستثمارها البنك لجانب كبير من موارده في أوراق مالية طويلة الاجل لا يؤمن عواقبه حيث قد يتعرض البنك إلى خسارة اذا ما تصادف ارتفاع سعر الفائدة وقت اضطراره لبيعها.

---

(1) محمد صالح الحناوي وسيد علي الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر،2000، ص 274.

(2) احمد غنيم، **مرجع سابق الذكر**،1999، ص 74.

(3) احلام ابو عبدلي وخليل عبد الرزاق، **تقييم البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وافاق، جامعة الشلف، ديسمبر2004، ص 103.

(4) احلام ابو عبدلي وخليل عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص 103

(5)-P.charles ,**Economie et gestion bancair**e ,Dunod,paris,1999,p ;75.,

ج- مخاطر رأس المال:

ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن ان تحدث وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين، ولهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للبنوك، حيث يعتبر ضمان لحقوق المودعين والدائنين.

4- مخاطر التسليم:

هناك عدد من المخاطر ضمن هذا النوع تتمثل فيما يلي:

أ- المخاطر التشغيلية:

يمكن تعريف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو اخفاق العمليات الداخلية أو الاشخاص أو الانظمة التي تنجم عن احداث خارجية وهي تتعلق بإدارة مخاطر التشغيل والعمليات وحوادث الأداء[1] .

ب- المخاطر التكنولوجية:

طالما ان الصناعة المصرفية تتميز بالتطور والإبداع المستمر واستخدام التكنولوجيا المتطورة لذلك فان تقديم الخدمات والأنشطة المصرفية الالكترونية اصبح يستحوذ على فكر المصرفيين كي يستطيعوا ان يحققوا ميزة تنافسية بأنشطة مصارفهم المختلفة[2].

ت- المخاطر الاستراتجية:

وهي المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات أو عدم اتخاذ القرارات لإدارة نشاط المصرف إلى المخاطر الاستراتيجية على المستوى الكلي تشير إلى المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول اسواق جديدة أو الخروج من اسواق قائمة، والمخاطر الاستراتيجية على مستوى الانشطة هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار [3].

ثانيا: الاجراءات التصحيحية المقترحة لتقويم الأداء المالي للبنك

ان الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل شامل له يبين مدى كفاءة استخدامه لموارد ضمن الخطط المرسومة والأهداف المرجوة مع تبيان ووضع الحلول اللازمة وتصحيح الانحرافات والعمل هلى تلافي الوقوع في الأخطاء مستقبلا.

ان محدودية المؤشرات المالية وترابطها، لا يسمح بمعرفة الخلل ولا مصدره، هذا ما يجعل الباحثين يفكرون في مؤشرات اضافية قادرة على تغطية النقائص التي احدثتها المؤشرات المالية وقد تواصلوا إلى مجموعة من المؤشرات من شانها اخذ الجانب غير المالي بعين الاعتبار وكذا معالجة

---

[1] بوطرة فضيلة ،**مرجع سابق الذكر**، ص 66.
[2] بوطرة فضيلة ،**مرجع سابق الذكر** ،ص 77
[3] **مرجع سابق الذكر** ،ص 78.

الأداء الماضي وقياس الأداء المستقبلي لأحداث التوازن في البنك والمساهمة في تطوير الكفاءات المحورية فيه وقد تضمنت هذه المؤشرات [1]:

- مؤشر رضا الزبون.
- مؤشر الموقع في السوق.
- مؤشر الجودة.
- مؤشر تطوير خدمات ومنتجات جديدة.
- مؤشر الكفاءات
- مؤشر تطوير المسارات أو المستوى التكنولوجي.
- مؤشر رضا الموظف داخل البنك.
- مؤشر جودة الادارة والتحكم في التسيير.

ثالثا: استراتجية ادارة البنوك التجارية لرفع كفاءة الأداء المالي

في ظل البيئة المعاصرة باتت طرائق استغلال الموارد اهم المصادر التي تعتمد عليها المنظمات للاستجابة والتواكب مع الفرص الخارجية أو الابتكارات الداخلية وذلك لكسب رهانات المنافسة بالسيطرة على عوامل تعكس الأداء المصرفي المتميز [2].

*** استراتجية ادارة المخاطر:**

ما يميز البنوك التجارية تعاملها مع المخاطر سواء تعلقت بخصوصية وظائفها أو بالقطاع الذي تعمل فيه، اذ ان الصناعة المصرفية تركز على فن ادارة المخاطر في مضمونها لذلك وجب اكتشافها وتحديدها ليس لتجنبها بل العمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح حيث ان قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور اساسي تخدم به ادارات المخاطر الجديدة في البنوك عددا من الوظائف بهذه البنوك نذكر منه [3]:

- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة، يتم بناء عليها خطة وسياسة العمل.
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
- تقدير المخاطر و التحوط منها بما لا يؤثر على ربحية البنك.

---

(1) معروف امال، **الانتقال من الاداء المالي الى الاداء الاستراتيجي (دراسة حالة مجمع صيدال)** ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجوائر،2010-2011،ص 20.

(2) بريش عبد القادر، **جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيارة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات،** شمال افريقيا عدد الثالث، جامعة الشلف، الجزائر، ص 11.

(3) نوال بن عمارة، **ادارة المخاطر في مصارف المشاركة،مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** ،جامعة فرحات عباس سطيف ،ايام 20-21 اكتوبر 2009،ص 03.

- تطوير ادارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.

- مواكبة التطورات التكنولوجية اذ اصبحت وسائل الدفع تواكب هذه التطورات فتحددت اشكالها وأنواعها وبالتالي مخاطرها اذ تعرضت البنوك لغزوة تقني حديث غير من مفاهيمها التقليدية.

اذ تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة بل من خلال الممارسة والخبرة والخسائر على ارض الواقع تظهر الحاجة إلى تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة اذ يبرز تحديث لنتائج عملية تحليل المخاطر وكذا خطط ادارتها بشكل دوري.

*** استراتجية البنوك التجارية في تطبيق مبادئ الادارة الرشيدة (الحوكمة) :**

اصبحت قضية الحوكمة على قيمة اهتمامات مجتمع الاعمال الدولية اثر العديد من الاحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين،خاصة الانهيارات المالية التي حدثت بعدة اسواق، اذ حازت قضية الحكم السليم أو الجيد قدر كبير من الاهتمام والعناية كونها تساهم بشكل كبير في تقليل المخاطر المصرفية من خلال مراعاتها للعديد من المبادئ والقواعد التي تحكم المصارف [1].

كما تعد الحوكمة في المصارف عاملا اساسيا لتعزيز النمو والتطور وإدارة المخاطر وتخفيضها فلو تعمقنا بنشاط اي مصرف فانه ينبغي ان يصوغ ويرسم استراتجية من اجل تحقيق ربحية مثلى عن طريق استغلال جميع الموارد المتاحة بأفضل صورة واعتماد الكفاءة والخبرة والمصداقية والشفافية إلى جانب الامكانية العالية لجذب المزيد من الاستثمارات، اذ اصبحت درجة التزام الشركات والمنظمات بتطبيق مبادئ الحوكمة احد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار [2].

هذا ونظر للدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في اي اقتصاد فان تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي يعد امرا في غاية الاهمية لضمان سلامة الجهاز المصرفي وتحقيق الكفاءة في الأداء ودعم دوره في الاقتصاد كونها تتحكم وتؤثر في كيفية قيام البنك بنشاطاته بأحسن وجه اذ ان وجود نظام فعال وقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد وخاصة في ضبط ادارة الارباح سيعود عليها بمزيد من النجاح وسيدعم توسيع عملياتها [3].

---

[1] صادق راشد الشعري، **مرجع سابق الذكر**، ص 103.

[2] بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية**،رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر،2008،ص 218.

[3] هواري معراج وحديدي ادم، **نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط ادارة الارباح في البنوك التجارية ،الملتقى الوطني حول :حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري**، يومي 06-07 ماي 2012،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 20.

المبحث الثالث: نظام تقييم الأداء حسب نموذج camels

يعد هذا النظام من الاساليب الفعالة لتقييم أداء المصارف وتحديد قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الادارة بها ومن ثم مدى تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع اي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء المصارف.

المطلب الأول: كيفية استخدام نظام تقييم الأداء camels:

بعد التعديلات التي تم ادخالها على نظام التقييم المصرفي **camels** اصبح اكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، وعملا لمبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل التي يقوم على اساسها كل بنك بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موفقه المالي قبل ان يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي.

أولا: تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الامريكي camels:

تتراوح درجات التصنيف ما بين 1 وهو الافضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ كالتالي:

جدول رقم 02-01: تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الامريكي camels:

مقاييس التصنيف	تصنيف المجموعة	تصنيف التحليل
01	**1 - 1.4**	قوي
02	**1.6 - 2.4**	مرضي
03	**2.6 - 3.4**	معقول
04	**3.6 - 4.4**	هامشي (خطر)
05	**4.6 - 5**	غير مرضي

Sours :abdul awwal sarker .CAMELS Rating system in the context of Islamic banking . aproposed "S" for shariah frame work p10 a partir le sit d'internet.camel 20% rating.ibtra20 jornal pdf . Consulte le 12-09-2019 .www.ibtra.compdf.

يوضح الجدول السابق درجات التصنيف التي تمنح للبنك انطلاقا من مكونات نظام التقييم المصرفي حيث يحمل البنك:

* **التصنيف الأول (قوي):** متوسط تصنيف مكونات **camels** يقع ضمن المجال (1-1.4) .
* **التصنيف الثاني (مرضي):** متوسط تصنيف مكونات **camels** يقع ضمن المجال (1.6-2.4).
* **التصنيف الثالث (معقول):** متوسط تصنيف مكونات **camels** يقع ضمن المجال (2.6-3.4).
* **التصنيف الرابع (هامشي):** متوسط تصنيف مكونات **camels** يقع ضمن المجال (3.64.4).
* **التصنيف الخامس (غير مرضي):** متوسط تصنيف مكونات **camels** يقع ضمن المجال (4.6-5)

يبين الشكل الآتي ملخص لتقييم أداء الفروع وفق منهجية **camels** يمكن تطبيقه بواسطة ادارة التفتيش والمراجعة الداخلية بالبنك المعني، حيث يحتوي التقرير على اسم الفرع وتاريخ التقييم (التفتيش) ودرجات التقييم للبنوك الستة المكونة للمعيار كالتالي:

الشكل رقم 06 : ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيف camels

اسم البنك والفرع:.....

تاريخ التفتيش:.....

البند	التصنيف في	
	تاريخ التفتيش الحالي	تاريخ التفتيش السابق
1- رأس المال		
2- جودة الاصول		
3- الادارة		
4- الربحية		
5- السيولة		
6- الحساسية اتجاه مخاطر السوق		
7- التقييم النهائي		

ملاحظات:.....

اعد بواسطة:.....

روجع بواسطة:.....

التاريخ:.....

المصدر: من اعداد الطالبتان استنادا على معلومات سابقة.

ثانيا: الاجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف:

تتحد درجة تصنيف البنك مركزه المالي والإجراء الرقابي الواجب اتخاذه وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم02 -02:الاجراءات الرقابية المتخذة بناء على تصنيف camels

درجة التصنيف	موقف البنك	الاجراء الرقابي
01	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ اي اجراء
02	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
03	يظهر عناصر الضعف و القوة	رقابة ومتابعة مستثمرة
04	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج اصلاح ومتابعة ميدانية
05	خطير جدا	رقابة دائمة

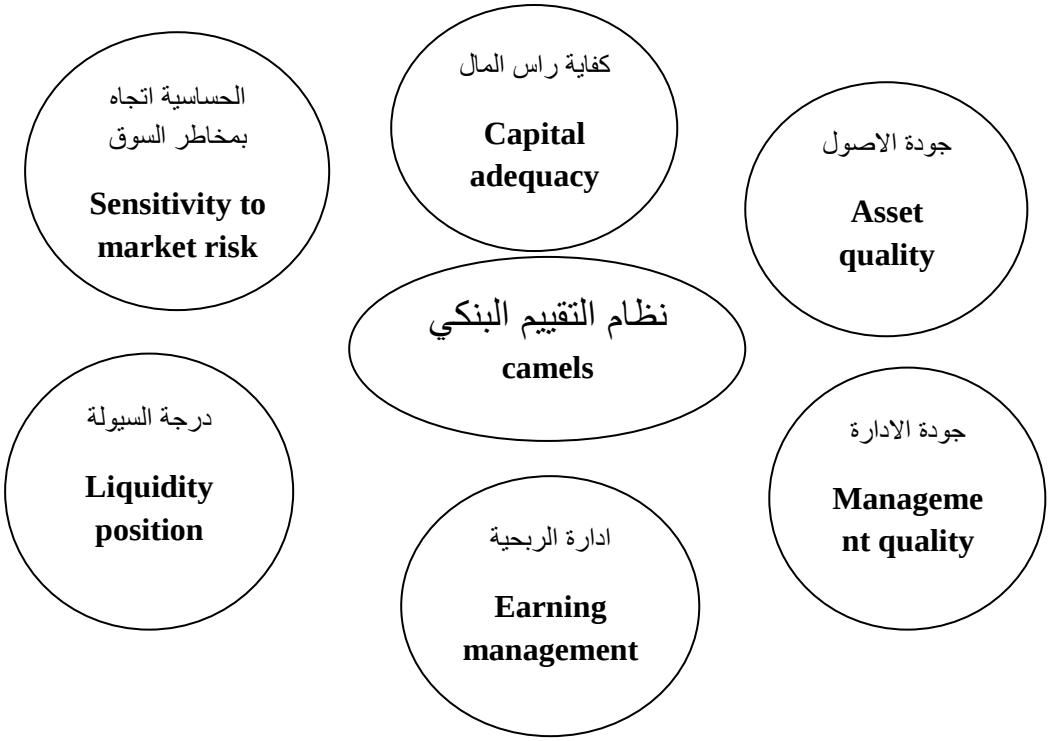
المصدر: زيتوني عبد القادر، المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ،ص 7 متاح في الموقع **htt://iefpedia.com/arab/** تاريخ النقل:2019/09/30.

يوضح الجدول السابق اهم الاجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف التي تمنح للبنك حيث ان:

- البنك الذي مصنف برقم 1: سليم من كل النواحي ولا يتخذ في حقه اي اجراء رقابي.
- اما البنك الذي مصنف برقم 2: فهو سليم نسبيا ويتطلب معالجة السلبيات.
- في حين ان البنك مصنف برقم 3: يظهر عناصر ضعف وقوة ويتطلب رقابة مستمرة.
- اما عن البنك مصنف برقم 4: فهو وضعية خطرة قد تقوده إلى الفشل ويتطلب برنامج اصلاح.
- بينما البنك الذي يصنف برقم 5: فهو في حالة خطرة جدا يتطلب رقابة دائمة.

المطلب الثاني :معايير نموذج camels

الشكل رقم 07 :معايير التقييم البنكي camels



اعداد الطالبتان استنادا لمراجع سابقة

يشمل نظام **camels** لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال العناصر الستة المكونة له على العديد من المؤشرات والنسب التي يمكن من خلالها تقييم كل عنصر على حدى ،لذا سندرس كل معيار من المعايير الستة دراسة مفصلة وكيف يتم التقييم الفردي لكل معيار بناءا على نظام **camels** واهم المؤشرات والنسب التي يعتمد عليها في دراسة كل معيار بالإضافة إلى توضيح نقاط القوة والضعف التي يشملها المعيار وذلك من خلال درجات التصنيف المعتمدة.

الفرع الأول :كفاية رأس المال وفق نظام camels

تنبع اهمية كفاية رأس مال البنوك من كونه مؤشر على قدرة البنك على مواجهة المخاطر المحيطة به بالإضافة إلى ثقة المودعين في المصرف وقدرته على رد ودائعهم.

1- مفهوم كفاية رأس المال:

ويقصد بها هي الطرق التي يستعملها ملاك المصرف وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة وحجم رأس المال من جهة اخرى،ومنه يمكن التعرف على

ملائمة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة [1]، تعتبر كفاية رأس المال من اهم الادوات التي تستخدم للتعرف على ملائمة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الاعسار حيث كلما انخفض اعسار المصرف ارتفعت تبعا لذلك درجة ملائمة المالية، والعكس صحيح، كلما أولى العلماء في مجال البنوك اهتماما متزايدا بحجم رأس المال، باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسارة بسبب توظيف امواله في عمليات لا تخلو من المخاطر، مثل القروض و التوظيفات الاخرى، وذلك مقابل التزام هام وهو ضمان اموال المودعين [2].

2- اسس تصنيف كفاية رأس المال وفق نظام التقييم المصرفي camels

الجدول رقم02 -03: تصنيف كفاية رأس المال وفق نظام التقييم المصرفي camels

ويمكن ان نصنف كفاية رأس المال على النحو التالي:

التصنيف	وصف حالة رأس المال
1	**- أداء قوي للأرباح** **- النمو الجيد للأصول** **- خبرة الادارة جيدة في متابعة مسارات الاعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.** **- معقولية توزيعات الارباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة (معقولية توزيع الارباح:تعطي عائد للمساهمين دون اعاقة نمو رأس المال المطلوب)** **- الحجم المنخفض للأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.**
2	**- لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله (1) حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو اكثر من العوامل المذكورة، فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدمر نموه بصورة جيدة ولكن اصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبيا،فضلا عن اخفاق الادارة في الاحتفاظ برأس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الاعمال،ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون اشراف تنظيمي عن كثب.**

[1] سعاد عبد الفتاح واخرون، **قياس كفاية راس المال للمصارف الاهلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الرابع والثلاثون،2013، ص 27.

[2] سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد السادس،2006، ص 152.

3	**- يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو اكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب اشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الادارة أو المساهمين للقضايا ذات الشأن، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال. ومن اسباب التصنيف ايضا وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال، فضلا عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو اصوله، وهي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما يعكس سلبا على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية متطلبات اللازمة لتدعيم رأس ماله.**
4	**- يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر اللازمة لمسارات الاعمال والعمليات المصرفية، حيث يكون لدى المصرف مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز اكثر من نصف اجمالي رأسماله، كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية،وتحقيق نتائج سلبية في ربحيته ،وبناءا على مما سبق فقد يعاني المصرف أو لا يعاني من تلبية المتطلبات التنظيمية، ولكن من الواضح عدم وجود كفاية رأس المال، فإذا لم تتخذ الادارة أو المساهمين اجراء فوريا لتصحيح الاختلال، فانه يتوقع الاعسار الوشيك للمصرف، مما يتطلب اشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الاجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.**
5	**- تعتبر معسرة بحيث تتطلب اشرافا رقابيا قويا لملافاة خسائر المودعين والدائنين، حيث ان خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الاقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الاجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بان تمنع اجراءات الادارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.**

المصدر :علي عبد الله شاهين ،اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي **camels** لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية ،الجامعة الاسلامية ،غزة،200 5 ،ص 21 ،ص 22.

الفرع الثاني :جودة الاصول وفق نظام camels

تعتبر جودة الاصول ذات اهمية خاصة في نظام التقييم الامريكي، لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الايرادات، لان حيازة المصرف على اصول جيدة يعني توليد دخل اكثر وأداء افضل للسيولة والإدارة ورأس المال.

1- توظيفات الاصول في البنوك:

تظهر الاصول أوجه استخدام البنك لموارده وهي تمثل العمليات التي يمارسها البنك كدائن، وأول ما يلاحظ على هذه الاصول هو تفاوتها تفاوتا كبيرا فيما بينها سواء اكان ذلك من حيث السيولة

اي سهولة التحويل إلى نقود ام من حيث الارباح ، وتتمثل اهم بنود الاصول أو أوجه التوظيف فيما يلي [1]:

- **الرصيد الاحتياطي**: ويتكون من النقود في شكل العملات المعدنية و الورقية التي يحتفظ بها البنك خزائنه لمواجهة متطلبات العملاء من النقد،كما يتكون ممل يحتفظ به البنك من احتياطي لدى البنك المركزي وهو احتياطي يواجه طلب البنك نفسه على النقد كما استخدامه لمواجهة طلب البنوك الاخرى أو للمقاصة بين البنوك.
- **القروض قصيرة الاجل جدا والقروض قصيرة الاجل**: والأولى تقترض عادة لبيوت الخصم ويمكن استردادها بواسطة البنك المقرض في اقل من 24 ساعة ومن ثم لا يدفع عليها إلا فائدة منخفضة، وكذلك القروض قصيرة الاجل التي يمكن استردادها في حدود 14 يوم.
- **الأوراق المخصومة**: وهي تتكون من الكمبيالات **(من الأوراق التجارية)** وأذونات الخزينة **(من الأوراق المالية الحكومية)** التي تقبل البنوك خصمها، هذه الأوراق تصبح سائلة وفقا لطول اجل الوفاء بالدين الثابت بها .
- الاستثمارات في الأوراق المالية التي يمكن التصرف فيها ببيعها في بورصة الأوراق المالية.
- القروض التي يقدمها البنك لمدة محدودة سواء اكان بضمان مالي أو شخصي أو بدون ضمان اذا كان العميل يتمتع بمركز مالي جيد أو سمعة كبيرة، وهذه القروض تأخذ شكل سلفة يقدمها البنك للعميل أو اذن بان يسحب العميل صاحب الحساب الجاري لدى البنك على المكشوف اي يسحب مبالغ تزيد على ماله لدى البنك من رصيد في حدود حد اقصى متفق عليه [2].

2- **النقاط الواجب مراعاتها حول دراسة جودة الاصول**: ويتم تصنيف جودة الاصول بالاستناد إلى القضايا التالية:

- حجم وشدة الاصول المتعثرة بالنسبة إلى اجمال رأس المال.
- حجم واتجاهات اجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
- التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة.
- حجم ومعاملة الادارة لقروض الموظفين .
- فعالية ادارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.

---

[1] زينب عوض الله واسامة محمد الفولي ،**اقتصاديات النقود والتمويل** ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2005 ،ص 172.

[2] ذمحمد دويدار ،اسامة الفولي ،**مبادئ الاقتصاد النقدي** دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص-ص 238-239.

- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان(مطالبات، ملاحقة المقترضين،.....الخ) .

- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمان المتعثر [1].

3- **مؤشرات تقييم جودة الاصول**: ان تقييم الاصول عادة ما ينظر اليه من جهتين مختلفين:

أ-مؤشرات متعلقة بالمؤسسات والمقرضة كالتركيز الائتماني القطاعي، الاقتراض بالعملة الاجنبية، القروض غير العاملة، القروض للمؤسسات العامة الخاسرة، مخاطر الاصول، الاقراض المرتبط، مؤشرات الرفع المالي.

ب - مؤشرات متعلقة بالمؤسسات المقترضة: كجودة القروض في محفظة الاقراض بالنسبة إلى المؤسسة المقترضة، نسبة الدين إلى حقوق الملكية، ربحية قطاع الشركات، المؤشرات الاخرى لظروف الشركات غير المالية، مديونية القطاع العائلي [2].

4- اسس تصنيف اصول البنك وفق نظام التقييم المصرفي **camels:**

- ويمكن ان نصنف اصول البنك على النحو التالي:

الجدول رقم02- 04: تصنيف جودة اصول البنك وفق نظام التقييم المصرفي camels

التصنيف	وصف حالة جودة الاصول
1	- نصف الاصول المتعثرة بالنسبة لرأس المال من 2% أو 3%. - ابقاء القروض التي فات موعد تسديدها أو تم تمديدها تحت الرقابة من قبل وحدة خاصة وفق القانون. - التركيز الجيد للائتمان والقروض المقدمة للموظفين بما يعطي حد ادنى للمخاطر. - التسيير الجيد لمحفظة القروض ووجود رقابة فعالة على المشاكل المتعلقة بالقروض. - الاحتفاظ بالمخصصات الملائمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض. - تفتقد الاصول غير الائتمانية على تهديدات بالخسائر.
2	يظهر خصائص مشابهة لجودة الاصول من الصنف (1) ولكن يشهد نقاط ضعف في بعض العوامل السابقة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الاصول المتعثرة، يشهد البنك خسائر في الاصول لا تتجاوز 10% من مجموع الرأسمال، ومع ذلك يتصف البنك بالمؤشرات التالية: - يشهد البنك اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها أو في مستوى مخصصات الخسائر المكونة لمواجهتها. - توجد ضعف في معايير ادارة الائتمان والإجراءات الرقابية الخاصة به . - وضع بعض الاهتمام التنظيمي للقروض المقدمة للموظفين ولكن يستطيع البنك تصحيحها بسهولة. - انخفاض عائد الاصول غير الائتمانية والذي ينجم عنه بعض الاخطار دون ان يشكل

[1] أحمد نور الدين الفرا ،**تحليل نظام تقييم المصرفي الامريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي** ،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،غير منشورة ،الجامعة الاسلامية ،غزة ،ص-ص 64-65.

[2] **يوسف بوخلخال ،اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية** ،مجلة الباحث ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،العدد العاشر ،2012 ،ص 207.

	تهديد بالخسائر.
3	يظهر البنك ضعفا في العديد من المؤشرات أكثر من الصنف (2) يستدعي من الادارة اتخاذ خطوات فورية لتدارك الامر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف ب: - يعاني البنك من ارتفاع مستوى الائتمان المتعثرة اكثر من المستوى العادي. - سوء تسيير معايير منح الائتمان. - سياسات وإجراءات منح الائتمان لا تدار بدقة. - منح قروض للموظفين بشكل غير ملائم. - تركيز غير عادي للمخاطر في الاصول غير الائتمانية ويمكن حصول تهديدات بحدوث خسائر.
4	البنك يعاني من مشاكل وضعف في رأس المال ويتطلب ذلك دعم لمواجهة المخاطر، كما يتصف ب: - حجم كبير للخسارة في القروض. - زيادة متواصلة لمستوى الخسائر في القروض والنتيجة تزايد حالات عدم القدرة على السداد. - زيادة القروض المتعثرة والقروض المشكوك فيها والتي تركز تهديدات على رأس المال. - تركز عالي للتهديدات بحدوث خسائر في الاصول غير الائتمانية تأثر على رأس المال والنتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته. - افتقار البنك لسياسات وإجراءات ملائمة.
5	- نسبة الاصول المتعثرة إلى رأس المال تفوق 50 %. - عدم امكانية العمليات التسييرية في اصلاح البنك. - يحتاج البنك اعادة النظر في العديد من التنظيمات لمنع خسارة رأس المال وحماية المودعين والمقترضين. - تطبيق قانوني من قبل البنك المركزي وارسال مراقبين لتقدير حجم المشاكل والتحكم في البنك.

Source:patrick Y.Trautmann. «CAMELS RATING".USAID-IRAQ.2005.P-P/16-20

الفرع الثالث :جودة الادارة وفق نظام camels:

- يعتبر تقييم الادارة صعبا بالمقارنة مع باقي المعايير ويرجع ذلك إلى حقيقة التقارير السنوية للبنوك لا تحتوي ارقام مباشرة في البيانات المحاسبية تقييم كفاءة وإنتاجية ادارة البنوك، وان معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى البنك وليس من السهل اخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، يحتوي تحليل هذا المجال خمسة مؤشرات نوعية :الحوكمة، الموارد البشرية ،عمليات الرقابية والمراجعة ،انظمة التكنولوجيا والمعلومات ،التخطيط الاستراتيجي.

1- مؤشرات تقييم جودة الإدارة: يتم تقييم الادارة بناء على المؤشرات النوعية التالية:

- مدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية.
- مدى قدرة الادارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الاحوال المتغيرة.
- مدى دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة النقدية.
- مدى تجاوب الادارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية.
- مدى خبرة ومعرفة اعضاء الادارة العليا بالسوق المصرفي.
- مدى وجود خطط واضحة في التعيين ووضع المناسب في المكان المناسب.
- مدى قدرة الادارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد.
- مدى قدرة الادارة على مواجهة التقلبات في سوق الاعمال.

بالإضافة إلى بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها:معدلات الانفاق،نسبة الايرادات لكل موظف،التوسع في اعداد المؤسسات المالية.

2-أسس تصنيف جودة ادارة البنك وفق نظام التقييم المصرفي camels:

ويمكن ان نصنف جودة الادارة على النحو التالي:

الجدول رقم02- 05: تصنيف جودة ادارة البنك وفق نظام التقييم المصرفي camels:

التصنيف	وصف حالة جودة الادارة
1	- قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات. - الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية. - مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل. - دقة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي. - مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على ادارة المخاطر. - لا يتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية. - يعمل كل من مجلس الادارة التنفيذية والهيئة العامة والمساهمين معا بصورة وثيقة. تجاوب الادارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي.
2	لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف (1) حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة، وان تطبيقات ادارة المخاطر مرضية نسبيا بالإضافة إلى توفر العناصر الاخرى السابق ذكرها، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية.
3	تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو اكثر من العوامل المذكورة حيث تتصف عادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم

	الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الاعمال المصرفية وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الادارة الاجراءات التصحيحية المناسبة.
4	تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما تبرز الحاجة إلى اجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الاجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي،خاصة اذا ما تفشت عمليات اساءة الاستخدام من قبل الموظفين والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمر الأداء المالي لدرجة احتمال ان يواجه البنك الاعسار.
5	الادارة غير فاعلة على الاطلاق وتتطلب اجراء رقابيا فوريا حيث تظهر هذه الادارة عيوبا في معظم العوامل المذكورة اعلاه ويعاني البنك من ضعف شديد في ادائه المالي، مما يستوجب الامر على البنك المركزي فرض الوصاية على الموجودات وإجراء التغير الفوري للإدارة.

المصدر: عاشوري صوري، "دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص-ص 101 -102

الفرع الرابع: الربحية وفق نظام camels:

تعتبر الارباح السبب الرئيسي في بقاء واستمرارية البنك باعتباره اهم مصادرها المالية دائما لتغطية وتوظيفه في تطوير البنك وتعظيم مركزه المالي.

1- مصادر ارباح البنوك:

- الريح هو صافي الدخل بعد التكاليف اللازمة، وكلما زاد الدخل مع ثبات التكاليف أو زيادتها بمعدل اقل من معدل الدخل كلما زاد الربح [1]، وتنتج ارباح البنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الاقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف بالإضافة إلى الارباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله [2]، بالإضافة للعمولات الناتجة عن تقديم خدماته المختلفة من اصدار لخطابات الضمان ،فتح اعتمادات مستندية ،خصم أوراق تجارية ،تأجير الخزائن ،وتحصيل الشيكات.... [3] .

2- النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة ربحية البنك:

ولابد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي:

---

[1] عبد المنعم راضي، **النقود والبنوك**، مطبعة النهضة مصر، مصر، 1988، ص 85.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص 91.

[3] احمد علي ديغم ،**اقتصاديات البنوك** ،مكتبة مديولي ،القاهرة ،ص-ص 75-98.

- مدى كفاية الارباح لمواجهة الخسائر وتدعيم كفاية رأس المال ودفع حصص ارباح معقولة.
- نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.
- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية والأنشطة ذات المخاطر العالية أو مصادر الدخل غير التقليدية.
- فعالية اعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات.
- كفاية المخصصات والاحتياطات الخاصة بخسائر القروض[(1)].

3-اسس تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم المصرفي **camels:**

ويمكن ان نصنف ربحية البنك على النحو التالي:

الجدول رقم02 - 06:تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم المصرفي camels.

التصنيف	وصف حالة الربحية
1	**- يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال ودفع توزيع الارباح المعقولة للمساهمين. - سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل غير التقليدية. - الاتجاه الايجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية. - الاعتماد بحد ادنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية. - نسبة الربحية بالعادة تفوق 01 %.**
2	**يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة، ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص ارباح معقولة.إلا ان المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الارباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الادارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الادارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية. وتكون نسبة الربحية 01%أو قريبة منها(بين 0.75%و 01%) .**
3	**يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من اكثر العوامل المذكورة، وقد يشهد المصرف انخفاضا في أداء الارباح بسبب اجراءات الادارة أو عدم فعاليتها مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة. وتبلغ نسبة الربحية هنا بين 0,5 %و0.75% الامر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الادارة الخطوات المناسبة لتحسين أداء الارباح المصرفية.**
4	**يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح ايجابي ولكن غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الارباح لمنع الخسائر في رأس المال. ويجب ان تتخذ الادارة اجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات. كما يتطلب من البنك المركزي أو الادارة تقييد العملات غير الايجابية بوسائل الغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات اساسية على مجلس الادارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الاصول من خلال تعليق بعض الانشطة المصرفية. وتكون نسبة الربحية هنا ما بين 0.25 %و0.5%.**
5	**يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الاجراءات التصحيحية، حيث انه بدون اجراء فوري فان الخسائر قد تسبب الاعسار الوشيك. وتبلغ نسبة الربح هنا اقل من 0.25%أو الدخول في الخسائر.**

المصدر :علي عبد الله شاهين ،اثر تطبيق التقييم المصرفي الامريكي camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية ،الجامعة الاسلامية،غزة،2005،ص-ص 28-29.

(1) احمد نور الدين الفرا، **مرجع سابق الذكر**، ص 77.

الفرع الخامس :السيولة وفق نظام camels:

نظرا لكون البنوك مؤسسات مالية فإنها لا تستطيع مزاولة انشطتها بدون توفر السيولة الكافية ،لذا اخذ بعين الاعتبار تقييم معيار السيولة ضمن المعايير الستة المكونة لنظام **camels**.

1- مفهوم السيولة في البنوك ومكوناتها:

- السيولة عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته من تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وأيضا تلبية طلبات الائتمان من قروض وسلفيات [1]، من خلال تحويل اي اصل من اصوله إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر [2]، والسيولة بالمعنى الايجابي هي:

- توافر الاموال بالقدر الكافي عند الحاجة اليها.

- القدرة على توفير الاموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها.

- القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر مهمة [3].

وتتكون سيولة البنك حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

* **السيولة الحاضرة**: عبارة النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل ما يلي:

- النقدية بالعملة المحلية والعملات الاجنبية وهي الاموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة محلية وأجنبية.

- الودائع لدى البنوك الاخرى ولدى البنك المركزي حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، هذا بالإضافة إلى البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الاجل لدى البنوك الاخرى.

* السيولة شبه النقدية: تتكون السيولة في هذه الحالة من الاصول التي يمكن تصنيفها، اي بيعها أو رهنها مثل اذون الخزانة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية مع ملاحظة انه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة ملما كانت اسهل في التصرف فيها[(4)].

2- النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة سيولة البنك:

ولابد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي:

- حجم ومصادر الاموال السائلة (الاصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات المصرف اليومية.

- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض.

---

[1] علا نعيم عبد القادر واخرون، **مفاهيم حديثة في ادارة البنوك**، دار البداية، عمان، ص 115.

[2] عبد الحميد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي ،**ادارة المخاطر الائتمانية** ،منشأ المعارف ،الاسكندرية ،ص 161.

[3] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي**.

[4] علا نعيم عبد القادر واخرون، **مرجع سابق**، ص-ص 116-117.

- مدى ملائمة تواريخ استحقاق الاصول والخصوم.
- مدى الاعتماد على الاقراض بين البنوك لتلبية حاجات السيولة.
- مدى ملائمة عمليات الادارة للتخطيط والرقابة(انظمة المعلومات الادارية) .

3-اسس تصنيف سيولة البنك وفق نظام التقييم المصرفي camels:

ويمكن ان تصنف سيولة البنك على النحو التالي:

الجدول رقم02 -07: تصنيف سيولة البنك وفق نظام التقييم المصرفي camels

التصنيف	وصف حالة سيولة البنك
1	**- توفر الاصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة.** **- محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة.** **- توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات.** **- امتلاك الادارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الاقراض بين المصالح لمقابلة احتياجات السيولة.**
2	**له نفس خصائص التصنيف المذكورة ولكن المصرف يشهد نقاط ضعف في واحدة أو اكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق اطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية، فعلى سبيل المثال قد يلي المصرف احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الادارية أو التخطيط والرقابة أو الاشراف الفعال للعمليات، أو قد يشهد المصرف مشكلات في السيولة وقد تتخذ الادارة رد فعل مناسب، لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات، أو قد تغفل الادارة أو تتناول بشكل غير مناسب الاتجاهات السلبية. (وعلى سبيل المثال انخفاض مستوى الاصول السائلة، زيادة تقلب الودائع، وارتفاع درجة الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف ...)**
3	**تظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل المذكورة، ويشير إلى عدم الحنكة في ادارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة ايضا إلى تدارس لإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الازمات في قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية، ويتطلب الامر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الادارة بشكل مناسب للأمور الهامة.**
4	**يشهد مشاكل سيولة حادة مما يتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب ان تتخذ اجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية،كما يجب ان يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة.**
5	**يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الفورية من السيولة وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.**

المصدر: احمد نور الدين الفرا، تحليل نظام التقييم المصرفي الامريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي ،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ،الجامعة الاسلامية ،غزة ،ص-ص:81-82.

الفرع السادس: الحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق نظام camels:

1- مفهوم مخاطر السوق:

- مخاطر السوق هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الاسعار في السوق [1]، وهذا النوع من المخاطر تم اضافته إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال في عام 1996، بحيث يتوجب على البنوك الاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها [2]. يقوم تقويم المخاطر السوقية على عدم الاستقرار في مؤشرات السوق: اسعار الفائدة، مؤشرات بورصات الاسهم، ويقاس عدم الاستقرار بتقلبات السوق. وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر سعر الفائدة: وهو الحالة التي يجد فيها البنك مردو ديته تتأثر بفعل تطور معدل الفائدة [3]، أو هي الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها.

- مخاطر تقلبات سعر الصرف: تنشا مخاطر تقلبات سعر الصرف من التحركات في سعر الصرف، ومثل هذه التحركات يمكن ان تكون كبيرة كما اتضح من احداث خريف عام 1992 في أوروبا [4].

- مخاطر التسعير: تتمثل مخاطر السعر في الخسارة التي يتكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة في الاسعار السوقية، وتنشا من تذبذبات اسواق السندات والأسهم والسلع [5].

2- النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة حساسية البنك لمخاطر السوق:

يستند عنصر الحساسية لمخاطر السوق على ما يلي:

- حساسية ارباح المؤسسة المالية للتغيرات السلبية في اسعار الفائدة، وأسعار العملات الاجنبية، اسعار السلع أو اسعار الاسهم.
- قدرة الادارة على تحديد قياس، رصد ومراقبة التعرض لمخاطر السوق.
- طبيعة وتعقيد مخاطر اسعار الفائدة الناجمة عن المواقف غير التجارية.
- طبيعة وتعقيد مخاطر السوق الناشئة عن التداول والعمليات الخارجية.

---

(1) بالعزوز بن علي ،**استراتجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية**، محلية الباحث، جامعة قاصدي، مرباح، ورقلة، العدد السابع، 2009، ص 334.

(2) نصر عبد الكريم، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2، دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، المنعقد في فترة من 04-07-2007، ص 11.

(3) حسين بلعجوز ،**ادارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي، جيجل، ص 66.

(4) مصطفى كمال رشيد، **مدى امكانية استجابة المصارف العربية للمتطلبات لجنة بازل**، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد السابعوالستون،2007، ص 244.

(5) هاجر زرارقي ،**ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ،تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2011 -2012 ،ص 65.

3-اسس تصنيف البنك لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي **camels:**

ويمكن ان نصنف حساسية البنك لمخاطر السوق على النحو التالي:

الجدول رقم02- 08: تصنيف حساسية البنك لمخاطر وفق نظام التقييم المصرفي camels

التصنيف	وصف حساسية البنك لمخاطر السوق
1	- درجة التحكم في مخاطر السوق لديه كبيرة . - صافي ارباح البنك قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة. - مستوى الارباح وملائمة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
2	لديه خصائص مشابهة للتصنيف(1) إلا ان هناك ضعف في نقطة واحدة أو اكثر من العوامل المذكورة.
3	تكون درجة التحكم لديه في مخاطر السوق منخفضة وتحتاج إلى تحسين كما ان ارباح البنك غير قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة ويواجه مشاكل في الممارسات الادارية بالإضافة إلى ان مستوى الارباح وملاءة رأس المال غير كافيين لمواجهة مخاطر السوق، الامر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان الادارة أو هيئة المساهمين الاجراءات التصحيحية المناسبة.
4	يظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة مما يبرز الحاجة إلى اجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة اذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم في مخاطر السوق.
5	يشهد مشاكل حادة في التحكم في مخاطر السوق وهذا يعني ان العوامل السابقة غير فاعلة على الاطلاق وتتطلب اجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث انه بدون هذه الاجراءات فان خسائر فادحة قد تتسبب في افلاس البنك.

المصدر: عاشوري صورية، "دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010-2011، ص 112.

المطلب الثالث :انعكاسات معايير نظام التقييم البنكي camels على متطلبات الرقابة

يتم من خلال نظام التقييم البنكي **camels** تقييم البنوك ،مما يساهم ذلك في تفعيل الرقابة البنكية وتقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

الفرع الأول: المؤشرات الخاصة بالرقابة البنكية

1- المؤشرات الخاصة بالرقابة على التكاليف[1]: هدفها الرقابة على سلوك واتجاهات التكاليف خلال الفترات المالية المختلفة. وتحليل الاهمية النسبية لبنودها بالبنك، ومحاولة ترشيدها والسيطرة عليها. وتتلخص هذه المؤشرات في:

[1] صلاح الدين السيسي، **نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الاداء في المصارف والمؤسسات المالية (دراسات نظرية وتطبيقية)**، دار الوسام، الطبعة الأولى، لبنان،1998، ص 254.

أ- **نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة**: نقص هذه النسبة يعني زيادة قدرة البنك على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرته على زيادة الاصول المنتجة،والعكس صحيح.

ب- **نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع**: توضح هذه النسبة اهمية الفوائد المدفوعة إلى جملة الاموال التي حصل عليها البنك من المصادر الخارجية (الودائع من الزبائن والبنوك). ونقص هذه النسبة يعني زيادة ربحية البنك، وزيادة قدرته على تخصيص امواله في شكل قروض بشروط افضل للزبائن، والعكس صحيح.

ج- **نسبة فوائد الودائع إلى اجمالي الفوائد المدفوعة**: تفيد هذه النسبة في التعرف على الاهمية النسبية لودائع الزبائن إلى اجمالي الودائع.

د- تكلفة الحصول على الودائع بأنواعها المختلفة، ومن اهم مؤشراتها:

تكلفة الحصول على الودائع الجارية، تكلفة الحصول على الودائع الادخارية، تكلفة الحصول على شهادات الادخار، تكلفة الحصول على الودائع الآجلة، تكلفة الحصول على الاموال من البنوك الأخرى.

تفيد هذه المؤشرات في تحديد التكلفة الفعلية في الحصول على كل نوع من انواع الودائع المختلفة التي تكون محفظة ودائع البنك،وبالتالي معرفة اكثر الانواع تكلفة واقلها تكلفة، وتطور هذه التكلفة خلال الفترات المختلفة...

كذلك تفيد هذه المؤشرات في الرقابة الدقيقة على سلوك كل نوع من انواع الودائع بهدف تخفيض التكلفة الاجمالية للحصول على الاموال وبالتالي تعظيم عائد البنك [1].

ه- **نسبة اجمالي التكاليف إلى الاصول المنتجة**: نقص هذه النسبة يعني انخفاض اجمالي التكاليف الناتجة عن تخصيص الاموال واستثمارها، وهذا يعد في صالح البنك، والعكس صحيح.

و- **نسبة مخصصات خسائر القروض إلى اجمالي ايرادات التشغيل**: وتفيد هذه النسبة في تحديد قيمة الاموال التي تستقطع من اجمالي ايرادات التشغيل لتكوين مخصصات خسائر القروض....وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الخطر بما يلزم معه ادارة للأخطار الموجودة في محفظة القروض خاصة خطر عدم الدفع أو خطر الائتمان، ويجب التعرف على اسباب زيادة هذه النسبة بتحليل وتصنيف محفظة القروض [2].

ز- **نسبة الاجور والمزايا العينة إلى اجمالي ايرادات التشغيل**: زيادة هذه النسبة تعني زيادة تكلفة عنصر العمل في عملية الانتاج البنكي.

---

[1] صلاح الدين حسين السيسي، **مرجع سابق الذكر**، ص 255.

[2] **مرجع سابق الذكر**، ص 256.

ح- **نسبة الضرائب إلى صافي الربح قبل الضرائب**: زيادة أو انخفاض هذه النسبة لا علاقة له بإدارة البنك حيث تعد الضرائب من القيود الاجبارية وتفرضها الدولة على جميع المؤسسات المالية.

2- **المؤشرات الخاصة بالرقابة على كفاءة استخدام الاموال المتاحة للبنك**: توضح العلاقة بين مصادر الاموال واستخداماتها بهدف التوصل إلى مؤشرات للحكم على مدى ابعاد سياسة البنك في توظيف الاموال المتاحة له في المجالات المختلفة. تقيس هذه بدورها كفاءة ادارة البنك في استخدام الاموال المتاحة، انتاجية العمالة، وكذلك توضح العائد الذي حققه البنك نتيجة للاستثمار في كل بند من بنود محفظة القروض، ومن اهم هذه المؤشرات ما يلي [1]:

أ- انتاجية العمل بالبنك: زيادة هذه النسبة تعني اداة افضل للعمالة.

ب- قدرة العمالة على جذب الودائع: زيادة النسبة تعني زيادة قدرة العمالة الدائمة على جذب ودائع الزبائن.

ج- **ربحية العامل للبنك**: زيادة كفاءة عنصر العمل والربحية للبنك، وهو امر يفيد البنك عند التفكير في تعيين عمالة جديدة حيث يتعين التأكد من زيادة ربحية العامل.

د- متوسط اجر العمل: تكلفة عنصر العمل، حيث يسعى البنك التجاري دائما إلى زيادة الربحية مع تثبيت تكاليف عناصر الانتاج خاصة تكلفة العمل.

ه- **العائد على الاستثمار من الأوراق المالية**: انخفاض معدل هذا العائد يعني انخفاض اهمية الاستثمارات في الأوراق المالية، ويتعين النظر في اعادة تشكيل محفظة الاستثمارات بالبنك بهدف تعظيم العائد النهائي المتوقع.

و- **العائد على الاستثمارات في محفظة القروض**: يقيس هذا المؤشر كفاءة الاصول المنتجة في توليد ايرادات البنك،وزيادة المؤشر تعني زيادة المقدرة الايرادية للأصول المنتجة وانخفاضه يعني انخفاض القدرة الايرادية للأصول المنتجة.

ح- **نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع**: قياس قدرة البنك على توظيف الودائع، وهو يوضح حجم الاموال التي استخدمها ووظفها في البنك من اجمالي ودائع البنك، وزيادة المؤشر تعني زيادة قدرة البنك على توظيف الاموال.

ط- **معدل استثمار الودائع**: يقيس هذا المعدل مدى توظيف البنك للودائع.

ي- **معدل اقراض الموارد**: يوضح هذا المعدل نسبة ما يوظفه البنك في قروض من مصادر التمويل الخارجية والذاتية.

---

[1] صلاح الدين حسين السيسي ،**مرجع سابق الذكر** ،ص-ص 257-258.

ك- **معدل توظيف الموارد**: يوضح هذا المعدل علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، ونسبة ما يوظفه البنك من اموال في نشاطه المالي [1].

3- المؤشرات الخاصة بالرقابة على السيولة: وهي كالتالي [2]:

أ- نسبة الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول: ان نقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك لأخطار عديدة كخطر التمويل، وزيادة النسبة تعني توافر ارصدة نقدية بدون تشغيل لدى البنك مما يقلل العائد النهائي المتوقع للبنك.

ب- نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة: تساعد هذه النسبة البنك على تحديد احتياطا ته من النقدية السائلة على ضوء حجم الودائع الجارية، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة إلى الارصدة السائلة، والعكس صحيح.

ج- المعدل النقدي:

4- المؤشرات الخاصة بالرقابة على اخطار البنك وملائمة رأس المال: ومن اهم هذه المؤشرات ما يلي:

أ- **نسبة حق الملكية ورأس المال إلى اجمالي الاصول**: تقيس هذه النسبة مدى ملائمة رأس المال... ويحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلات ثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاتها ما يقرره البنك المركزي.

ب- **نسبة حق الملكية ورأس المال إلى اجمالي الودائع**:

ج- **نسبة حق الملكية ورأس المال إلى اجمالي القروض**: توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة اخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع.

د- **نسبة حق الملكية ورأس المال إلى الاصول الخطرة**: توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة المخاطر في التوظيفات المختلفة مطروحا منها الاصول السائلة، وذلك من حقوق الملكية دون المساس بالودائع، بالإضافة إلى انها تقيس مدى ملائمة حق الملكية ورأس المال إلى الاصول الخطرة.

ه- **خطر الائتمان**: ويفضل دائما ان تقل هذه النسبة إلى اقل حد ممكن مما يعكس كفاءة الجهاز الائتمان، في حين ان زيادتها تعني انخفاض كفاءة جهاز الائتمان في ادارة وتحليل ومتابعة الائتمان، ومن ثم محفظة القروض.

---

[1] صلاح الدين حسين السيسي، **مرجع سابق**، ص 260.

[2] **نفس المرجع أعلاه**، ص-ص 262-263.

و- **خطر السيولة**: تقيس قدرة السيولة على دفع مستحقات المودعين في اجالها، ويفضل دائما الاحتفاظ بهذه النسبة عند حدود معينة، وذلك لإدارة الاصول السائلة، ولتوفير الاموال اللازمة لمقابلة تقلبات حسابات الودائع.

5- **المؤشرات الخاصة بالربحية [1]:** تعد هذه المؤشرات من واقع دراسة التوزيع النسبي لبنود قائمة نتائج الأعمال، ودراسة التغير في الايرادات والنفقات، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

أ- **نسبة هاش الربح**: تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الاصول المنتجة للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الاصول المنتجة على توليد ارباح أو هامش ربح البنك، والعكس صحيح.

ب- **نسبة صافي هامش الربح إلى اجمالي ايرادات التشغيل**: تفسر هذه النسبة الاهمية النسبية لصافي الارباح التي حققتها الاصول المنتجة للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الاصول المنتجة على توليد ارباح أو هامش ربح البنك، والعكس صحيح.

ج- **معدل العائد على اجمالي الاصول الايرادية** :يوضح هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الاصول المنتجة المدرة لعائد(الاستثمارات المالية، والقروض والسلفيات، والأوراق التجارية المخصومة) من صافي الربح القابل للتوزيع. ويقيس المعدل ربحية الاصول الايرادية ،وزيادته تعني كفاءة استخدام الاموال المستثمرة في الاصول الايرادية ،ويجب مقارنة هذا المعدل بمتوسطة للبنوك في نفس الحجم القطاع البنكي.

د- **نسبة اجمالي ايرادات التشغيل إلى اجمالي الاصول:** زيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة الاصول على تحقيق ايرادات للبنك.

ه- **نسبة الرافعة التمويلية**: هي مقلوب نسبة حق الملكية ورأس المال اجمالي الاصول وتقيس مدى ملائمة رأس المال وكفايته [2].

و- **معدل العائد على حق الملكية ورأس المال**: يعمل البنك دائما على زيادة هذا المعدل بما يتناسب مع حجم الاخطار التي يتحملها مساهمي البنك.

ز- **نسبة الارباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الارباح**: يهتم مساهمي البنك بهذه النسبة حيث يتوقعون الحصول على عائدات مناسبة من صافي الارباح السنوية للبنك، وزيادة هذه النسبة تعني توزيع نسبة افضل.

---

[1] صلاح الدين حسين السيسي، **مرجع سابق**، ص 266.

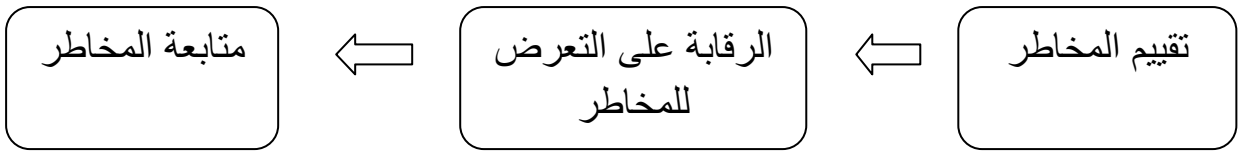
[2] **نفس المرجع اعلاه**، ص 267.

الفرع الثاني: الرقابة على المخاطر البنكية

-ان الغرض من استخدام نظام التقييم البنكي **camels** هو تحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والادارية للبنك ،والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة ، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الامر.

- كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والبنكية، ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم اجراء التحليل الشامل للأوضاع البنكية من خلال التحقق من سلامة الاصول والعمليات البنكية اثناء جولات التفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الادارة على تحمل المخاطر وأسلوب ادارتها، والتي تمر بالمراحل التالية:

الشكل رقم 08: مراحل الرقابة على المخاطر البنكية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: عبد الله شاهين، مرجع سابق، ص 19 -20

وفيما يلي تفصيل لكل منها:

- **تقييم المخاطر**: تشمل على ما يلي:

-تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى تأثيره عليه[(1)].

- وضع حدود قصوى لما يمكن للبنك ان يتحمله من خسائر نتيجة التفاعل مع كل واحدة من تلك المخاطر.

2- الرقابة على التعرض للمخاطر:

- تنفيذ سياسات وإجراءات تامين تستهدف تحديد شخصية التعامل وضمان الحفاظ على سرية المعلومات.

- تدعيم الاتصالات بين المستويات المختلفة بالبنك من مجلس الادارة العليا، وبين العاملين بشان سلامة أداء النظم وتوفير التدريب المستمر للعاملين وذلك لتفادي تضارب المصالح بين المستويات المختلفة المسؤولة عن امن النظم والإدارة العليا.

---

(1) علي عبد الله شاهين ،**اثر تطبيق التقييم المصرفي الامريكي camels لدعم فعالية نظام التفتبش على البنوك التجارية (دراسة حالة بنك فلسطين)**، الجامعة الاسلامية ،غزة ،2005 ،ص 19,

- استمرار تقييم وتطوير الخدمات.

- ضوابط الحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر من خارج البنك لتقديم الدعم الفني.

3- متابعة المخاطر: وتشمل:

- اجراء الاختبارات الدورية للنظم للتأكد من فاعليتها وعدم وجود محاولات غير عادية لاختراقها.

- التأكد من وجود سياسات وإجراءات للمراجعة الداخلية والخارجية تسهم تتبع التغيرات والتخفيض من حجم المخاطر [1].

[1] علي عبد الله شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص 20.

خلاصة الفصل:

قد تطرقنا في هذا الفصل إلى الادبيات النظرية، فتم ذكر مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء من مفهومه وأسبابه وكذلك قواعده الاساسية، اضافة إلى طرق تقييم الأداء ومراحله، وكذا اهمية وأهداف تقييم الأداء في البنوك التجارية، معاييره ومؤشراته، والمخاطر التي تواجه البنك التجاري.

وأخيرا تطرقنا إلى معايير نموذج **camels** وكيفية استخدامه وانعكاسات هذه المعايير ومن النتائج المتوصل اليها من خلال هذا الفصل ما يلي:

أن الهدف الذي تسعى البنوك الوصول اليه من خلال عملية تقييم الأداء هو مدى معرفة بلوغها للأهداف والبرامج المسطرة ،وكشف مواقع الخلل والفشل في البنك للإيجاد حلول مناسبة ومساعدة على استدراك الوضع وتحسينه ،لم يبقى تقييم الأداء حكرا على الطرق التقليدية فلقد تطورت وتعددت هذه الطرق لتصبح اكثر دقة منها بطاقة الأداء المتوازن ،نموذج العائد على المخاطرة ،طريقة **camels** التي تطرقنا لها بالتفصيل في دراستنا.

نستنتج مما سبق ان نظام التقييم البنكي **camels** هو احدى المعايير والمؤشرات لتقييم أداء البنوك وذلك من خلال ستة مجالات تتمثل في كفاية رأس المال ،جودة الاصول ،كفاءة الادارة ،الربحية والحساسية اتجاه مخاطر السوق. يعمل على تحليل الوضعية المالية للبنوك من اجل اعطائه درجة تصنيف معينة تمكنه من تحديد الاجراءات الوقائية اللازمة.

اضافة إلى ذلك نجد أن تقييم الأداء باستخدام النظام **camels** يعتبر مرحلة من مراحل الرقابة البنكية الفعالة ،التي يقوم بها البنك المركزي والتي تطورت من المفهوم التقليدي إلى الرقابة بالتركيز على المخاطر.

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري

تمـــــهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول والفصل الثاني إلى مفاهيم عامة حول البنوك التجارية، تقييم الأداء، وكذا نموذج **CAMELS** وكل من أساسيات تقييم الأداء في البنوك التجارية باستخدام هذا النموذج سنحاول في هذا الفصل تطبيق الجانب النظري في الواقع العملي، ونظرا للظروف الحالية الحادثة في الوقت الحالي أزمة كوفيد 19 عذر علينا تحقيق الوصول إلى المعلومات الكافية، لاحتياجنا للتنقل إلى مركز البنك الخارجي الجزائري المتواجد في ولاية الجزائر، ولضعف المعلومات المقدمة من وكالة البنك الجزائري في المدية سنقوم بالمقارنة بين دراستين سابقتين لولايتين مختلفتين دراستين تخص كل منهما دراسة نيل شهادة الماستر، لذلك ارتأينا أن نقوم بدراسة كل منهما والقيام بالمقارنة واعطاء نتائج مستوحاة منها للوصول إلى تصنيف نهائي بهذا النموذج ومعرفة مواطن الضعف والقيام بتصحيحها.

ولهذا سنقسم الجانب التطبيقي إلى ثلاث مباحث التالية:

- **المبحث الاول: عرض عام للبنك الخارجي الجزائري.**
- **المبحث الثاني: دراسة شاملة للمذكرتين.**
- **المبحث الثالث: المقارنة بين الدراستين والنتائج المتحصل عليها.**

المبحث الأول: عرض عام للبنك الخارجي الجزائري([1])

نقو م في هذا المبحث بتقديم البنك الخارجي الجزائري أهدافه و هيكله التنظيمي،

المطلب الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه

الفرع الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك الخارجي بالمرسوم **رقم 67-204** في الأول من **أكتوبر1967**، برأس مال قدره 20 مليون جزائري ، وقد ورث خمسة بنوك أجنبية وهي:

- القرض الليوني **Crédit Lyonnais** .
- المؤسسة العامة **Société Générale** .
- قرض الشمال **Crédit du Nnord** .
- البنك الصناعي الجزائري المتوسط **Banque Industrielle de l'Algerie et de Méditerané** .
- بنك بركليز **Barclys bank** .

ولم يحصل البنك على هيكله النهائي إلا في جوان **1986**، وأصبح مستقلا بموجب نص القانون **01/88** الصادر في **17** جانفي **1988**، وبعدها تحول البنك الأول إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده القرار **01** أكتوبر **1967** .

وقد ورث البنك الخارجي الجزائري مجموعة فعاليات لعدة مؤسسات، فبالرغم من أنه ينتمي إلى القطاع العمومي فإنه يعمل للقانون التجاري، وبالتالي لقواعد المنافسة وذلك لإضافة إلى نزعته الولية الخاصة والمتمثلة في التجارة الخارجية، ويتدخل في جميع العمليات البنكية ولقد كان تأسيس بمثابة الحلقة الأخيرة من إجراءات تأميم البنوك .

وفي هذا البنك قسمان، واحد للائتمان (ودائع وإقراض)، والثاني للعمليات الأجنبية، ويتضمن تمويل التجهيز المقرر في الخطة بالإضافة إلى مواضيع النفط والتعدين، وقد توسعت عمليات البنك منذ **1970**، فهو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سونطراك، نفطال) والكيميائية والبتروكيميائية والتعجين والنقل البحري ومواد البناء، وهو الذي يمدها بالقرض. وقد ساهم البنك بالفعل في تمويل وتطوير حقول حاسي الرمل وحاسي مسعود . وأنشأ أنابيب النفط والغاز ومصافي سكيكدة وعنابة وسطيف، ومصانع الإسمنت في الشلف والحجاز، وفي الحصول على ناقلات النفط والغاز والبضائع والركاب.

بالإضافة إلى المقر الرئيسي بالعاصمة فإن له **8** مديريات جهوية **و90** فرع (وكالة) موجودة في المناطق الكبرى، وفي المناطق الصناعية ومناطق إنتاج البترول.

([1]) معلومات مقدمة من طرف المؤسسة ،مقابلة مع موظف في مؤسسة البنك الخارجي الجزائري لوكالة المدية ،يوم 2020/06/09.

الفرع الثاني: أهداف البنك الخارجي الجزائري:

للبنك الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها ما يلي:

- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم .
- تسهيل تنمية الإصلاح الاقتصادية بين الجزائر والخارج.
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية.
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجماعات المحلية .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري()[1]

تنقسم المديرية العامة للبنك الخارجي الجزائري إلى عدة مديريات مختلفة وهي:

- **المديرية الفرعية التجارية:** وتعمل على التنسيق بين مختلف الوكالات في مجال الاتصال والإعلام.
- **المديرية الفرعية للعلاقات الدولية:** وتعمل على تنظيم ومتابعة ومراقبة مختلف العمليات مع الخارج (عمليات الاستيراد والتصدير).
- **المديرية الفرعية للمالية:** ويكمن دورها في إعداد مختلف ميزانيات البنك ومراقبة جميع الحسابات وكذا مراقبة التسيير الداخلي للبنك.
- **المديرية الفرعية للتنظيم:** ومهمتها أساسا تكمن في تنظيم العتاد ومختلف الآليات الخاصة بالبنك.
- **المديرية الفرعية للتعهدات:** ويكمن دورها في مراقبة ومتابعة جميع القروض الممنوحة للزبائن.
- **المديرية الفرعية لإدارة الأعمال:** وتعمل على مراقبة جميع ممتلكات البنك وكذا إدارة شؤون العاملين .
- **المديريات الجهوية:** وتعمل على مراقبة جميع نشاطات الوكالات التابعة.
- **المفتشية العامة:** ويكمن دورها أساسا في مراقبة نشاطات الوكالات دوريا.
- **الكتابة العامة:** وهي السكريتاريا الخاصة بنشاطات رئيس المديرية العامة.

وكل هاته المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة. مقابلة مع موظف في مؤسسة البنك الخارجي الجزائري لوكالة المدية ،يوم 2020/06/09.

شكل رقم 09: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري



المصدر: وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2020/ 05/28

المطلب الثالث: دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري المدية([1])

لكل بنك مديرية عامة تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات، ومن بين وكالات البنك الخارجي الجزائري وكالته بالمدية، وهي محطة دراستنا التطبيقية .

الفرع الأول: تعريف الوكالة ونشاطاتها

1. تعريف الوكالة: وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية هي واحدة من بين ثمانية وكالات تابعة بالمديرية الجهوية بالبليدة، تأسست سنة 1982 بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية .

2. مهام ونشاط الوكالة: تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها ما يلي:

- إستقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص .
- إستقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك، والمتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك .
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة .
- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها .
- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالإكتتاب، الخصم، شراء الأوراق التجارية، الوصولات، الدفعات.
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية، إستقبال وديعة مبالغ السندات، إستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، سند لأمر، الشيك، فواتير أو وثائق التجارة الأخرى.
- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين .
- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والقيم بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر وبالخارج بأي شكل من الأشكال .

الوكالة تقوم بجميع المهام مهما كان شكلها، والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها وتطوير الأعمال الخاصة بها .

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية

تتواجد بالوكالة المصالح التالية:

1. مصلحة الصندوق: تنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة احتياجات منها:

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة. مقابلة مع موظف في مؤسسة البنك الخارجي الجزائري لوكالة المدية ،يوم 2020/06/09.

- التحصيلات بأنواعها.
- عمليات السحب والدفع.
- عمليات التحويل.
- عمليات المقاصة.
- عمليات المحفظة.

2. مصلحة التجارة الخارجية: من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي:

- عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة .
- التحصيلات بالعملة الصعبة .
- عمليات التجارة الخارجية (التصدير والإستيراد) .

3. مصلحة التعهدات: تعمل هذه المصلحة على ما يلي:

- دراسة القروض .
- دراسة التعهدات القانونية والتحصيل .
- الاهتمام بقضايا المنازعات .
- العمل على تكوين ملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والمؤسسات الصناعية والمؤسسات الفردية والأعمال الحرة .
- تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الامتيازات المقدمة للبنك، ومن حيث نوع القرض وقيمته وأهميته .
- القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض .
- إجراء المقابلات مع العملاء، والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض .

4. مصلحة التسيير الإداري: تتولى هذه المصلحة المهام التالية:

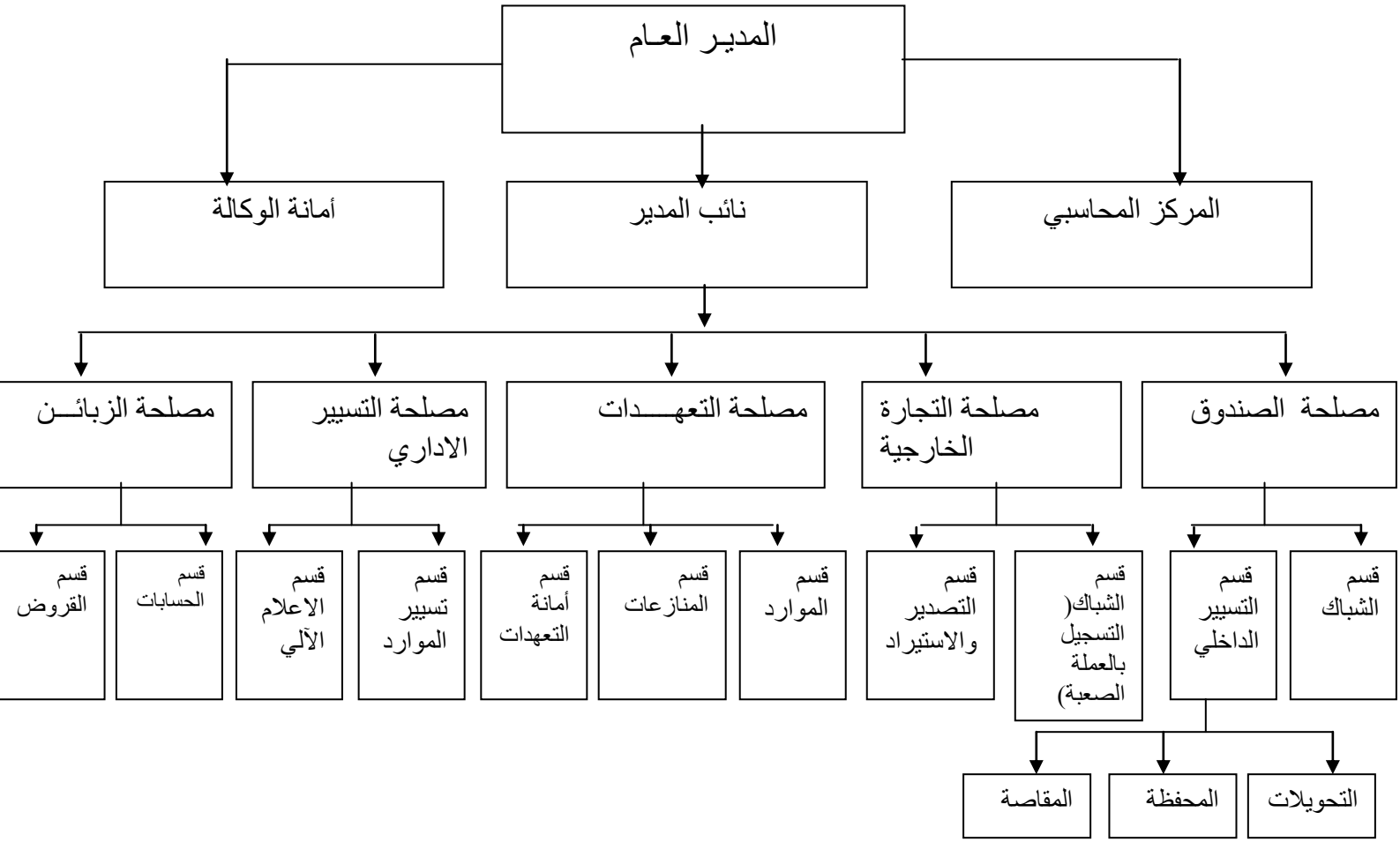
- تسيير موارد الوكالة .
- الاهتمام بالتنظيم والرقابة .
- التسيير الآلي للعمليات .

5. مصلحة الزبائن: تتولى هذه المصلحة المهام التالية:

- دراسة ملفات القروض .

ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 10: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية سنة 2009.



المصدر: وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في: 2020/05/28.

المبحث الثاني: دراسة شاملة للمذكرتين

يشتمل هذا المبحث على مطلبين، المطلب يتعلق بعرض تحليل نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها من خلال استخدام معيار **camels** خاصة بمذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج **camels** دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري جامعة ورقلة خلال الفترة **2010-2014**.

اما المطلب فهو ايضا يتناول تحليل نتائج الدراسة التطبيقية الخاصة بمذكرة اهمية نظام **camels** في تقييم اداء البنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري جامعة الوادي خلال الفترة **2010-2013**.

المطلب الاول :تحليل الدراسة التطبيقية لمذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج **camels** .دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري جامعة ورقلة خلال فترة **2010- 2014**.

يتناول هذا المطلب كيفية استخدام معايير **camels** الستة و كيفية تطبيقها داخل البنك الخارجي الجزائري. وهي كالتالي:

الفرع الاول: كفاية راس مال البنك الخارجي الجزائري

يعتبر راس المال المصدر الاساسي لحماية الودائع والبنوك ذات رؤوس الأموال الكافية والكبيرة يمكنها من امتصاص الخسائر دون المساس بحقوق المودعين، ولذلك نقوم بحساب النسب التالية لخمس سنوات الاخيرة من اجل تصنيف راس مال البنك كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم03 -09 : نسبة راس المال الاساسي الى متوسط الاصول: الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
راس المال	24500000	76000000	76000000	100000000	100000000
الاحتياطات	81746030	45814685	64574991	56132294	62064237
مؤونات قانونية	5682976	6540905	6279062	8270156	6188912
اموال للأخطار المصرفية العامة	10730408	92581097	94172161	90705637	18514668
النتيجة	19168656	30260305	35557303	20931942	29807653
الترحيل من جديد مدين	-	-	-	-	-

يطرح منها ما يلي:

ترحيل من جديد دائن	14555120	14555119	14555119	14555119	11160498

نتحصل على راس المال الاساسي

رأس المال الاساسي	127272950	236641873	262028398	261484910	205414972
متوسط الاصول	3685978884	3790585290	3363481275	3402140200	2581393491
راس المال الاساسي/متوسط الاصول	0.03	0.06	0.08	0.08	0.08
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
التصنيف الكلي لأربع سنوات	1	1	1	1	1

المصدر :قاسمي محمد امين ،قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذجcamels ،مذكرة لنيل شهادة ماستر،علوم اقتصادية ،تخصص بنوك ومالية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2016 ،ص 30 .

تحليل كفاية راس مال البنك الخارجي الجزائري:

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة راس المال الاساسي الى متوسط الاصول غير المستقرة عبر السنتين **2010-2011**، حيث كانت النسبة **3%** بامتلاكه لراس مال حوالي **127** مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2011 حيث ارتفعت وقدرت بنسبة **6%**، واستقرت في الاخير نسبة المال الاساسي الى متوسط الاصول في سنوات **2012-2013-2014** على التوالي بنسبة **8** %.

ويعود هذا الى اصدار البنك الخارجي الجزائري لاسهم وذلك بسبب قرار بنك الجزائر الى رفع راس المال سنة **2010-2011** وقامت الخزينة العمومية بشرائها، ويعود الاستقرار في نسبة راس المال الاساسي الى متوسط الاصول الى الاستقرار في راس المال البنك الخارجي الجزائري سنوات **2012-2013-2014**.

وحسب نظام التقييم ل**camels** يعتبر كفاية راس مال البنك الخارجي الجزائري جيد، ويحمل التصنيف رقم 1 خلال خمس السنوات ويعتبر راس مال جيد حسب نموذج الدراسة **camels**.

الفرع الثاني: جودة الاصول للبنك الخارجي الجزائري

تعتمد درجة مصداقية معدلات راس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الاصول ولذلك تعتبر ذات اهمية خاصة ولمعرفة نوعية جودة اصول البنك الخارجي الجزائري تقوم بحساب ما يلي:

اولا: نسبة التصنيف المرجح: تعبر هذه النسبة عن حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشر على انتظام البنك في تحصيل اقساط القروض والفوائد وقلة حجم الديون المتعثرة لديه.

نسبة التصنيف = المرجح المخصصات

حقوق الملكية + المخصصات

الجدول رقم03 -10: نسبة التصنيف المرجح

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
مخصصات القطاع العام	14819623	15052660	11399832	64324263	18795666
مخصصات القطاع الخاص	43460827	56466680	58065685	75129169	32236411
المخصصات الاجمالية	58280450	71519340	69465517	139453432	51032077
راس المال المدفوع	24500000	76000000	76000000	100000000	100000000
الاحتياطات	81746030	45814685	6474991	56132294	62064237
حقوق الملكية	106246030	121814685	140574991	156132294	162064237
نسبة التصنيف المرجح	35%	37%	33%	47%	24%
التصنيف السنوي	4	4	4	4	4
التصنيف الكلي للسنوات الخمس	1	1	1	1	1

المصدر :مرجع سابق الذكر،ص 31.

ثانيا: نسبة اجمالي التصنيف

تعبر هذه النسبة من حجم القروض المتعثرة الى حقوق الملكية فكلما كانت هذه النسبة اقل كان افضل.

نسبة اجمالي التصنيف= القروض المتعثرة

حقوق الملكية

الجدول رقم 03-11: نسبة اجمالي التصنيف

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
القروض المتعثرة الخاصة بالقطاع العام	72237717	67121128	59995620	51222997	50998787
القروض المتعثرة الخاصة بالقطاع الخاص	108745741	100452411	100365635	106752543	105144587
اجمالي القروض المتعثرة	180983458	167573539	160361255	157975540	156143374
حقوق الملكية	106246030	121814685	140574991	156132294	162064237
نسبة اجمالي التصنيف	170%	138%	114%	101%	96%
التصنيف الكلي	5	5	5	5	5

المصدر : مرجع سابق الذكر،ص 33.

تحليل جودة الاصول للبنك الخارجي الجزائري:

سنتطرق في هذا الفرع لتحليل كل من نسبة التصنيف المرجح ونسبة اجمالي التصنيف

1- **نسبة التصنيف المرجح**: من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ ان نسبة التصنيف المرجح في انخفاض مستمر خلال السنوات الخمس، وحسب معيار **camels** وبالنسبة للسنوات **2010** الى **2014** هي تقع في المجال (من **5**% الى **60**%) بمعنى ان اصول البنك في هذه السنوات حدية او جيدة بعض الشيء، وهذا راجع لانخفاض في درجة الاستثمار اي للبنك سياسة استثمارية متحفظة، وهو ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم **3** والتصنيف السنوي رقم **3**. وحسب معيار **camels** تعتبر جيدة بعض الشيء.

2- **نسبة اجمالي التصنيف**: من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ ان نسبة اجمالي التصنيف غير مستقرة خلال السنوات الخمس، بالنسبة لسنة **2010** بلغت اعلى مستوياتها متفاوتة **100**% وذلك راجع الى نسبة القروض المتعثرة بالقطاع العام والخاص في البنك، وحسب معيار التقييم **camels** يمنح لها التصنيف **5**، اما في السنوات الاربع الاخرى فشهدت انخفاضا وذلك راجع الى اصدار الاسهم، وذلك يمنح التصنيف **5** وحسب معيار **camels** فهي غير مرضية.

الفرع الثالث: ربحية البنك الخارجي الجزائري

تعتبر الربحية كأحد اهداف البنك حيث تحدد ادائه وتضمن استمراره، بحيث تتأثر الربحية بمدى جودة اصول البنك ولمعرفة ربحية البنك الخارجي الجزائري نقوم بحساب ما يلي:

1- معدل العائد على الاصول: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الادارة في استخدام اصول البنك استخداما امثلا في تحقيق الارباح من خلال الاستثمار في مختلف هذه الاصول وتمثل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط الاصول}}$$

الجدول رقم 03 -12 : معدل العائد الاصول

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
الاصول	2367626126	2636705516	2307759548	2111443454	2581394491
متوسط الاصول	3685978884	3790585290	3363481275	3402140700	2581394491
صافي الدخل	19168656	30260305	35557303	20931942	29807653
معدل العائد على متوسط الاصول	0.005	0.007	0.010	0.006	0.011
التصنيف السنوي	2	2	2	2	2
التصنيف الكلي	2	2	2	2	2

المصدر :مرجع سابق الذكر،ص 34.

2- معدل العائد على حقوق الملكية:

معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الدخل

حقوق الملكية

الجدول رقم03 -13: العائد على حقوق الملكية

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
صافي الدخل	19168656	30260305	35557303	20931942	29807653
حقوق الملكية	106246030	121814685	140574991	156132294	162064237
العائد على حقوق الملكية	0.18	0.24	0.25	0.13	0.18
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1	1	1	1	1

المصدر : مرجع سابق الذكر،ص 35.

- تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري:

سيتم في هذا الفرع تحليل كل من العائد على متوسط الاصول والعائد على الملكية

1-معدل العائد على متوسط الاصول :من خلال الجدول 12 نلاحظ ان معدل العائد على متوسط الاصول ارتفع من **0.005** سنة **2010** الى **0.007** سنة **2011** ،ثم ارتفع مجددا في سنة **2012** ب **0.010** ،ثم ينخفض الى **0.006** سنة **2013** ،ليرتفع الى اعلى قيمة له المقدرة ب **0.011** سنة **2014** ويرجع هذا الى تزايد الاصول مع ارباح البنك وحسب معيار التقييم camels يمنح رقم التصنيف 2 على التوالي للسنوات الخمس وهذا يعني ان البنك حقق ارباحا قوية ،ولديه استقرار في راس المال حسب معيار **camels** ويمنح التصنيف الكلي 2 ،وهي مرضية.

2-تحليل العائد على حقوق الملكية: من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ ان المعدلات غير مستقرة ففي سنة **2010** كان المعدل **0.18** ليرتفع في سنة **2011** الى **0.25** ثم يستقر في سنة **2012**، ثم لينخفض في سنة **2013** بمعدل **0.13**، ثم يرتقع في السنة الاخيرة **2014** بمعدل **0.18**، وحسب معيار التقييم المصرفي **camels** تمنح التصنيف رقم 1 للخمس سنوات، اي ان متوسط السنوات الخمس يحمل التصنيف رقم 1 وهي تعتبر قوية حسب معيار **camels**، ويفسر هذا ان البنك يمكنه توزيع الارباح على المساهمين.

الفرع الرابع: سيولة البنك الخارجي الجزائري

تعتبر السيولة من اهم المعايير التي يقوم عليها نظام **camels** وهي احد الاسباب التي تسبب للبنك المشاكل او احد اسباب نجاحه، وفيما يلي اهم النسب لحسابها:

1- نسبة التمويل على الودائع: تعبر هذه النسبة عن مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض.

الجدول رقم 03-14: نسبة التمويل على الودائع الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
القروض	1916570657	1520989540	1151702479	139453432	1631441286
الودائع	2016478427	2182602958	1846239125	1679475901	2095068385
القروض/الودائع	95%	70%	62%	8%	78%
التصنيف السنوي	5	4	3	1	4
التصنيف الكلي	4	4	4	4	4

المصدر: مرجع سابق الذكر،ص 36.

2- نسبة القروض الى اجمالي الاصول

الجدول رقم 03-15: نسبة القروض الى اجمالي الاصول

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
القروض	1916570657	1520989540	1151702479	139453432	1631441286
الاصول	2367626126	2636705516	2307759548	2111443454	2581394491
نسبة القروض/الاصول	81%	58%	50%	7%	63%
التصنيف السنوي	5	2	1	1	2
التصنيف الكلي	2	2	2	2	2

المصدر: مرجع سابق الذكر،ص 37.

- تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري:

سيتم في هذا الفرع تحليل كل من التمويل على الودائع والقروض الى اجمالي الاصول:

1- نسبة التمويل على الودائع: من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ ان النسبة غير مستقرة خلال السنوات الخمس ففي سنة **2010** كانت النسبة **95%** وهي نسبة كبيرة اي ان البنك يمنح القروض

على حساب سيولته وحسب معيار **camels** يمنح التصنيف رقم **5**، كما نلاحظ انخفاض النسبة الى **70%** لسنة **2011** و **62%** لسنة **2011** وهذا راجع لإصدار السندات لتلك السنتين اما بالنسبة لسنة **2013** فانخفضت الى **8%** وهذا راجع الى زيادة السيولة ويمنح رقم التصنيف **1** اما في السنة الاخيرة **2014** ارتفعت الى **78%** وهذا راجع لارتفاع نسبة القروض اكثر من الاصول ويمنح رقم التصنيف 4، اما متوسط التصنيف لخمس سنوات **4**، وحسب معيار **camels** تعتبر حدية.

2-نسبة القروض الى اجمالي الاصول: من خلال الجدول رقم 15 نلاحظ ان النسبة في انخفاض مستمر للسنوات **3** الاولى، وهذا نتيجة لارتفاع نسبة القرض اكثر من الاصول ،ويمنح لها رقم التصنيف على التوالي: **5-2-1**، ثم انخفاض حاد الى نسبة **50** % نتيجة انخفاض نسبة القروض ويمنح رقم التصنيف **1** وارتفعت النسبة الى **63%** في **2014**، هذا يشير الى وجود مبالغ كبيرة عاطلة لم يتم استثمارها والاستفادة منها، ويمنح رقم التصنيف **2**، اما متوسط التصنيف لخمس السنوات **2**، حسب معيار الدراسة **camels** تعتبر مرضية.

الفرع الخامس: الادارة

اعتمدنا في هذا الجانب على المقابلة مع رئيس الوكالة لطرح بعض من الاسئلة المتعلقة بموظفي البنك والعمليات البنكية والتي استندت الى ما يلي:

- كفاءة ادارة انظمة المعلومات.
- راس المال، جودة المنتوجات، الربحية والسيولة.
- وجود خطة وبرامج مستقبلية.
- مستوى الالتزام بالضوابط الشرعية والقوانين.
- مستوى تنفيذ توصيات فرق المراجعة والتفتيش.
- المراجعة والاستجابة لمتطلبات العملاء.

- تحليل الادارة:

بسبب عدم توفر البيانات والمعطيات حول تحليل وتقييم الادارة، لم نقم بأدراجها في المعيار وتقييم تصنيف البنك الخارجي الجزائري، الا ان البنك يتم تقييمه من جانب الاداري حسب اهدافه واعماله المنجزة، والتي تشرف عليه لجان متخصصة في المجال البنكي.

الفرع السادس: حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر سعر الفائدة

تعد مخاطر اسعار الفائدة من اهم مخاطر السوق، ومن بين ادوات قياس مخاطر سعر الفائدة هو تحليل الفجوة وتحسب كالاتي:

GAP=RSAs-RSLs

RSAs :تمثل الاصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة.

RSLs :تمثل الخصوم ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة.

الجدول رقم 03-16: حساب الفجوة

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
حقوق على المؤسسات المالية	13761161	0.01	00	00	18795666
حقوق على العملاء	34793247	15723509	11719220	9342969	32236411
اصول اخرى	63906801	82021982	55211153	55743696	77179879
مساهمات ونشاط المحفظة	29566787	29566787	29566787	29566787	29566787
الاصول ذات حساسية للتغير في سعر الفائدة	142027006	127312278	96497160	94653452	157778743
ديون بذمة المؤسسات المالية	1680836	15461108	1560484	1135406	1953504
ودائع العملاء	2016478427	2182602958	1846239125	1679475901	2095068385
خصوم اخرى	64420148	13020572	94835957	69050254	62861985
ديون تابعة	25276520	67276520	67276520	67276520	67276520
الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	2107855931	2278361158	2009912086	1816938081	2227160394
الفجوة	-1965827935	-2151048880	-1913414926	-1722284629	-2069381651

المصدر : مرجع سابق الذكر،ص 39.

- تحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري:

من خلال الجدول رقم 16 نلاحظ ان الخصوم الحساسة للتغير في اسعار الفائدة اكبر من الاصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة، وبما ان الفجوة سالبة خلال الخمس سنوات فهذا يعني ان لدى البنك حساسية لهيكل الاصول والخصوم، و يتأثر بالتغيرات العكسية في اسعار الفائدة، (مخاطر تقلبات اسعار الفائدة)، كما يحقق ربحية بزيادة اصوله مع راس المال كعائد ربح ويحقق خسارة بارتفاع نسبة القروض غير المسددة.

المطلب الثاني: تحليل الدراسة التطبيقية لمذكرة اهمية نظام **camels** في تقييم اداء البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري جامعة لخضر بالوادي، خلال الفترة **2010-2013**

تعتبر معايير نموذج **camels** المطبقة داخل البنوك التجارية كالتالي:

الفرع الاول: كفاية راس المال البنك الخارجي الجزائري

الجدول التالي يشمل نسبة كفاية راس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال السنوات الاربعة قيد الدراسة، وبين ما يلي:

الجدول رقم 03 -17: نسبة كفاية راس المال ل BEA من 2010 الى 2013

السنوات / التصنيف	2010	2011	2012	2013
نسبة كفاية راس المال	35.53%	44.26%	44.01%	35.41%
التصنيف الجزئي	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1=4/(1+1+1+1)			
التصنيف الكلي	1			

المصدر: تريعة حنان ،اهمية نظام camels في تقييم اداء البنوك الجزائرية ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،علوم اقتصادية ،تخصص بنوك ،جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي ،2015 ،ص 60.

- تحليل تصنيف كفاية راس المال:

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ انه تم تصنيف كفاية راس المال البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف **01** مما بعني ان كفاية راس مال البنك في حالة جيدة وللبنك القدرة على تغطية المخاطر المرتبطة بأصوله من راس ماله.

الفرع الثاني: جودة اصول البنك الخارجي الجزائري

وتحدد من خلال النسبتين التاليتين:

1- **نسبة اجمالي الاصول**: الجدول التالي يوضح نسبة مجمل الاصول المحققة للإيرادات الى مجمل الاصول للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين **2010-2013**

الجدول رقم 03-18: نسبة مجمل الاصول المحققة للإيرادات الى اجمالي الاصول في البنك

السنة / المؤشر	2010	2011	2012	2013
مجمل الاصول المحققة للايرادات	2168884378	2350089078848.9	1957604903031.2	1611639386775.1
مجمل الاصول	2367626126	2636705516258.9	2307759548231.3	2111443454229.5

نسبة مجمل الاصول المحققة للايرادات / مجمل الاصول	91.60%	89.12%	84.82%	76.32%
التصنيف الجزئي	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1.25=4/(2+1+1+1)			
التصنيف الاجمالي	1			

المصدر: تريعة حنان ،اهمية نظام camels في تقييم اداء البنوك الجزائرية ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،علوم اقتصادية ،تخصص بنوك ،جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي ،2015 ،ص 61.

2- نسبة التصنيف المرجح:

الجدول رقم03 -19: التالي يوضح نسبة التصنيف المرجح للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013

السنة النسبة	2010	2011	2012	2014
المخصصات	151934811	129118894323.8	115066423000.46	-
حقوق الملكية	152521544	179060862562.8	203141656066.87	204032017384.07
نسبة التصنيف المرجح	49.90%	41.89%	36.16%	
التصنيف الجزئي	4	4	4	4
متوسط التصنيف	4=3/(4+4+4)			
التصنيف	4			

المصدر: مرجع سابق الذكر ،ص 62.

- تحليل جودة اصول البنك الخارجي الجزائري:

1- نسبة اجمالي الاصول:

من خلال الجدول اعلاه تم تصنيف جودة اصول البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 1 بالرغم من حصول البنك على التصنيف 2 خلال سنة 2013 مما يعني ان اصول البنك جيدة وانه يهتم بتوظيف اصوله في اصول محققة للإيرادات تضمن له زيادة الارباح والاستمرارية.

2- نسبة التصنيف المرجح:

نلاحظ في الجدول اعلاه ان نسبة التصنيف المرجح تناقصت 49.90% سنة 2010 الى 41.89% سنة 2011 ثم الى 36.16 لسنة 2012 وذلك بسبب زيادة كل من المخصصات او حقوق الملكية (لم تقم بحساب نسبة التصنيف المرجح لسنة 2013 لعدم توفر قيمة المخصصات لسنة 2013). وصنف بالتصنيف 4 مما يعني ان جودة الاصول في حالة خطرة.

الفرع الثالث: ربحية البنك الخارجي الجزائري

1-**معدل العائد على الاصول**: وهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم03 -20 : معدل العائد على الاصول

السنة / المؤشر	2010	2011	2012	2013
الاصول	2367626126	26367055162258.9	2307759548231.3	2111443454229.5
متوسط الاصول	157841741.7	17578036775099.6	15385063654875.7	14076289694863.4
صافي الدخل	19168656	302260305674.84	35557303381.81	20931942640.31
معدل العائد على متوسط الاصول	12.14%	17.21%	23.11%	14.87%
معدل العائد على الاصول	0.8%	1.14%	1.54%	01%
التصنيف السنوي	2	1	1	1
متوسط التصنيف	1.25=4/(1+1+1+2)			
التصنيف الكلي	1			

المصدر: مرجع سابق الذكر ،ص 67.

2- معدل العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري

الجدول رقم03 -21: تصنيف البنك بالاعتماد على نسبة العائد على حقوق الملكية

السنة / المؤشر	2010	2011	2012	2013
صافي الربح	19168656	30260305674.8	35557303381.8	20931942640.3
حقوق الملكية	152521544	179060862562.8	203141656066.8	204032017384.07
العائد على حقوق الملكية	12.56%	16.9%	17.5%	10.26%
التصنيف الجزئي	2	2	2	2
متوسط التصنيف	2=4/(2+2+2+2)			
التصنيف الكلي	2			

المصدر: مرجع سابق الذكر ،ص 68.

-تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري:

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه بلوغ نسبة العائد على الاصول % 0.8 سنة 2010 وذلك بسبب انخفاض قيمة الارباح الناتجة عن انخفاض العوائد المتتالية من القروض الاستهلاكية، كما ارتفعت نسبة العائد على متوسط الاصول خلال 2011-2012 لتبلغ 17.21% ،23.11 % على التوالي مقارنة بسنة 2010 يرجع بسبب ذلك لزيادة ارباح البنك خلال السنوات المذكورة، الا انها انخفضت سنة 2013 بسبب انخفاض ارباح البنك.

كما نلاحظ ان البنك حصل على تصنيف اجمالي من التصنيف 1 بالرغم من حصول البنك على التصنيف 2 سنة 2010، مما يعني ان اصول البنك تحقق عوائد جيدة.

2- معدل العائد على حقوق الملكية:

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة العائد على حقوق الملكية 12.56 % سنة 2010، وارتفعت هذه النسبة خلال 2011 و2012 لتبلغ 16.9 % و% 17.5 على التوالي يرجع السبب في ذلك الى ارتفاع قيمة حقوق الملكية سواء برفع راس المال او تحقيق نتائج مالية معتبرة. الا انها انخفضت سنة 2013 بسبب انخفاض قيمة الارباح نظرا لاتباع سياسة انكماشية من قبل البنك المركزي بسبب وصول التضخم للمستويات القياسية سنة2012.

كما نلاحظ انه تم تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على حقوق الملكية بالتصنيف 2 خلال السنوات الاربعة كما حاز البنك على التصنيف 2 من خلال متوسط تصنيف السنوات الاربعة مما يعني ان توظيف حقوق الملكية يدر نتائج مرضية للبنك.

الفرع الرابع: سيولة البنك الخارجي الجزائري

1- نسبة التمويل الى الودائع: الجدول التالي يوضح نسبة التمويل على الودائع في البنك الخارجي الجزائري

جدول رقم03- 22 : تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة التمويل الى الودائع

السنة المؤشر	2010	2011	2012	2013
القروض	1916570657	2069932834701.12	1720640117915.1	1394534330166.4
الودائع	2018159263	2198064067230.83	1861843975212.3	1680611308592.01
نسبة التمويل الى الودائع	94.96%	94.17%	92.41%	82.97%
التصنيف الجزئي	5	5	5	5
متوسط التصنيف	5=4/(5+5+5+5)			
التصنيف الكلي	5			

المصدر: مرجع سابق الذكر ،ص 71.

02- نسبة القروض الى اجمالي الاصول:

الجدول التالي يوضح نسبة القروض الى اجمالي الاصول للبنك الخارجي الجزائري

الجدول رقم03- 23 : تصنيف السيولة اعتمادا على نسبة القروض الى اجمالي الاصول

السنة التصنيف	2010	2011	2012	2013
القروض	1916570657	2069932834701.1	1720640117915.1	1394534330166.4
اجمالي الاصول	2367626126	2636705516258.9	2307759548231.3	2111443454229.5
نسبة القروض الى اجمالي الاصول	80.94%	78.5%	74.55%	64.04%

التصنيف الجزئي	5	5	5	3
متوسط التصنيف	4.75=4/(3+5+5+5)			
التصنيف الكلي	5			

المصدر: مرجع سابق الذكر ،ص 71.

- تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري

01- نسبة التمويل على الودائع:

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان اجمالي القروض واجمالي الودائع خلال **سنة2011** مقارنة بسنة **2010** يرجع السبب في ذلك الى اتباع الدولة سياسة توسعية من خلال زيادة التوسع النقدي. كما ان اجمالي القروض انخفض سنة **2013** مقارنة بسنة **2012** ويرجع ذلك الى اتباع سياسة انكماشية من قبل الدولة. كما نلاحظ ان نسبة القروض على الودائع خلال السنوات الاربعة مما يهدد البنك في الوقوع في خطر السيولة وعدم تلبية احتياجات المودعين بسبب توظيف اغلب الودائع في شكل قروض، لذا تم منح البنك التصنيف **5** من خلال متوسط تصنيف السنوات الاربعة مما يعني ان البنك يحقق اداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة.

2- نسبة القروض الى اجمالي الاصول:

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاع نسبة القروض الى اجمالي الاصول خلال السنوات الاربعة لذا تم منح البنك التصنيف **5** من حيث السيولة خلال **2010-2011-2012** لان القروض تشكل اكبر توظيف اصول البنك مما يوقع البنك في خطر عدم التسديد، والتصنيف **3** خلال **2013** لتقليل البنك من نسبة توظيف اغلب اصوله في شكل قروض، كما حاز البنك على التصنيف **5** من خلال متوسط تصنيف السنوات الاربعة مما يعني ان البنك يحقق اداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة.

الفرع الخامس: ادارة البنك الخارجي الجزائري

من اجل تقييم جودة ادارة البنك الخارجي الجزائري تم اعداد استمارة حيث شملت هذه الاستمارة:

- تطبيق الحوكمة ومبادئها.
- علاقة البنك الخارجي الجزائري مع البنك المركزي.
- كفاءة ادارة المخاطر في البنك.

- مدى اهتمام البنك بتقييم ادائه.
- تقييم وظيفتي المراجعة والتدقيق بجانبهما الداخلي والخارجي.
- تقييم الموارد البشرية في البنك ومدى الاهتمام بها والسعي لتطويرها.
- تقييم التكنولوجيا والمعلومات المستخدمة في البنك.

بالإضافة الى معايير اخرى.

الفرع السادس: حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق

قمنا بتحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري باستخدام النسب التالية:

- نسبة الاصول الحساسة للفائدة الى اجمالي الاصول= الاصول الحساسة للفائدة / اجمالي الاصول

- **GAP=RSAs-RSLs** ونقيس هذه الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة.

الجدول التالي يوضح حساب الفجوة بين الاصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة للبنك الخارجي الجزائري.

الجدول رقم 03- 24 : الفجوة بين اصول وخصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة

السنوات البيان	2010	2011	2012	2013
قروض وحسابات دائنة على المؤسسات المالية	1481962383	1505266031242.5	1139983259293.1	643242639825.4
قروض وحسابات دائنة على الزبائن	434608274	564666803458.6	580656858621.9	751291690340.9
اصول مالية مملوكة حتى تاريخ الاستحقاق	157881423	219692295520.7	190871591663.1	177174152348.68
مجموع الاصول الحساسة لسعر الفائدة	2074452080	2289625130221.9	19115111709578.2	1571708482515.1
ديون اتجاه المؤسسات المالية	1680836	15461108937.7	15604849323.99	1135406743.04

ديون اتجاه الزبائن	2016478427	2182602958293.12	1846239125888.3	1679475901848.9
ديون ممثلة بورقة مالية	40930452	38759654187.1	40506183346.1	41838931136.29
مجموع الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة	2059089715	2236823721417.9	1902350158558.4	1722450239728.3
الفجوة GAP	15362365	52801408803.9	9161551019.7	_150741757213.1

المصدر: مرجع سابق الذكر ،ص 73.

والجدول التالي: يوضح نسبة الاصول الحساسة لسعر الفائدة من اجمالي الاصول للبنك الخارجي الجزائري

الجدول رقم03 -25 : نسبة اصول البنك الحساسة لأسعار الفائدة الى اجمالي الاصول

السنة النسبة	2010	2011	2012	2013
مجموع الاصول الحساسة لأسعار الفائدة	2074452080	2289625130221.9	19115111709578.2	1571708482515.1
اجمالي الاصول	2367626126	2636705516258.9	23077559548231.3	2111443454229.5
نسبة الاصول الحساسة سعر الفائدة لإجمالي الاصول	87.61%	86.83%	82.82%	74.43%

المصدر: مرجع سابق الذكر ،ص 74(الملحق رقم)

-تحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة الاصول الحساسة لا سعار الفائدة تبلغ نسبة مرتفعة من اجمالي الاصول باعتبار أن أغلب ايرادات البنك تأتى من أسعار الفائدة، كما نلاحظ ان النسبة انخفضت خلال السنوات قيد الدراسة لتبلغ ادنى مستوى اليها سنة **2013**.

المطلب 03: نتائج الدراستين

نتائج الدراسة 01: **قاسمي محمد أمين، قياس كفاءة البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر**، علوم اقتصادية، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص47.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا للنتائج التالية:

- يعتبر معيار **CAMELS** من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، إذ يتم وفق هذا المعيار تقييم المصارف وفق المؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء المصرف في ست مناطق رئيسية.

- يتم تصنيف أداء المصرف حسب معيار **CAMELS** إلى 5 أصناف، هذا التصنيف من شأنه تحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء، وهو ما يدفع إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء، وهذا ما دل فإنما يدل على أن هذا المؤشر يعتبر فعلا أداة للإنذار المبكر.

- محدودية كفاءة البنك الخارجي الجزائري من حيث جودة الأصول بسبب وجود قروض مستحقة وغير مسددة بتمويلها للمؤسسات العمومية وخاصة مما أدى إلى رفع نسبة القروض المتعثرة في القطاعين الخاص والعام.

- واقع البنوك التجارية الجزائرية باعتماد الدولة سياسة التمويل لتحقيق أعلى العوائد وافتقار البنوك لسياسة الاستثمار.

- تحقيق ربحية البنوك التجارية تحت نظام بنكي موحد ورأس مال متقارب ومستقر وعدم اتسامها بالمنافسة البنكية واحتكارها للقطاع البنكي.

- كشف النقاط السلبية للبنك بتطبيق **معيار CAMELS**، وهذا ما ينطبق على البنوك الجزائرية بافتقارها لنظام تقييم حديث يكشف مواطن الضعف للبنك ومعالجتها خارج نظام بنكي قديم.

2/- نتائج الدراسة 02: تريعة حنان، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، جامعة الوادي، 2014 – 2015. ص 77-78

من خلال تطبيق مؤشرات نظام **CAMELS** على البنك الخارجي الجزائري توصلنا إلى النتائج التالية:

- يحقق البنك الخارجي الجزائري نسبة ملاءة تفوق النسبة المطلوبة قانونا مما يدل على كفاية رأس مال البنك للمخاطر التي يتعرض لها ومنه تم تصنيف ملاءة البنك بالتصنيف.

- حاز البنك على التصنيف 3 فيما يتعلق بجودة أصوله مما يعني أن أداء البنك معقول حيث يظهر البنك ضعفا في العديد من المؤشرات مما يستدعي من الإدارة اتخاذ خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، كما يعاني البنك من ارتفاع مستوى الائتمان المتعثرة أكثر من المستوى العادي، وسوء تسيير معايير منح الائتمان كما أن سياسات وإجراءات منح الائتمان لا تدار بدقة.

- تم تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 1 مما يعني أن البنك يحقق أرباح جيدة ويوفر دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع أرباح معقولة للمساهمين كما أنه لا يعتمد على مصادر دخل استثنائية في تحقيق الأرباح ولديه رقابة على النفقات والتكاليف.

- تم تصنيف سيولة البنك بالتصنيف 5 مما يعني أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة، لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة.

- تحصل البنك في النهاية على التصنيف 3 مما يعني أن أداء البنك معقول ويتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها وتصحيح الوضع قبل تفشيها.

المبحث الثالث: المقارنة بين المذكرتين([1])

تمهيد:

كما ذكرنا لضعف المعلومات وضعف التواصل بيننا وبين عينة الدراسة وهو البنك الخارجي الجزائري لولاية المدية ولإعطاء دراسة على موضوعنا وهو تقييم البنوك التجارية باستخدام نموذج **CAMELS** قمنا بدراسة لمذكرتين تتناولان نفس المضمون نفس موضوع الدراسة اختلفنا فقط في الوكالة وفي الفترة الزمنية، وحتى نقوم بإتمام دراستنا قمنا بالمقارنة بينهما والمقارنة بين نتائجهما، حتى نتوصل في النهاية إلى دراسة تحليلية والوصول إلى التأكد من صحة الفرضيات المطروحة في المقدمة. يقسم هذا المبحث الأخير إلى:

المطلب الأول: المقارنة بين المذكرتين.

المطلب الثاني: المقارنة بين بين نتائج المذكرتين.

المطلب01: المقارنة بيم مذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS ، ومذكرة أهمية نظام CAMELS في تقييم البنوك التجارية.

سنقوم في هذا المطلب بالمقارنة بين معايير نموذج **CAMELS** المدروسة في المذكرتين.

1/- كفاية رأس المال البنك الخارجي الجزائري:

يمكن تعريف كفاية راس المال بأنها " العلاقة بين راس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته كما تمت الإشارة إليه في الفصل الثاني.

* نلاحظ في المذكرة الأولى (قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج **CAMELS** ، زيادة في رأس مال البنك الخارجي الجزائري في سنة 2010 وارتفع في السنة الموالية، واستقر في سنة 2012 ليرتفع مجددا سنة 2013 و2014، أما بالنسبة للأصول الأخرى فهناك عدم استقرار بين الارتفاع والانخفاض في قيمة الوصول عبر السنوات. وعند الحصول على رأس المال الأساسي فسجلنا ارتفاع ملحوظ في السنوات الأربع الاولى على غرار السنة الاخيرة التي شهدت انخفاضا.

وكما نلاحظ أنه تم تقييم البنك الخارجي على أساس معدل رأس المال على متوسط الأصول والذي سجل في تزايد خلال السنوات الخمس.

- كما نلاحظ في مذكرة أهمية نظام **CAMELS** في تقييم البنوك التجارية أنه تم تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام النموذج **CAMELS** على أساس نسبة كفاية رأس المال وهذا ما نصت عليه المادة 03 من التعليمة 74-94 فإن الحد الأدنى للنسبة المتعلقة بكفاية رأس المال هو 8% وهذا هو الذي ورد في لجنة بازل وهو ما تم تطويره وتعميمه ليصبح معيارا عالميا بالبنوك لقياس الملائمة أو القدرة على الوفاء بالديون، ومن هذا نلاحظ ارتفاع نسبة كفاية رأس مال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010

[1] من اعداد الطالبتين استنادا على ما تم تلخيصه من المذكرتين.

وعاد سبب هذا الارتفاع رأس مال البنوك من خلال ضم جزء من نتائج السنوات السابقة لرأس مال البنك (وهذا أخذ في الملحق رقم 04)، كما نلاحظ انخفاض النسبة في السنة الموالية 2012 ويرجع ذلك إلى زيادة حجم القروض الممنوحة للزبائن. إلا أن تم انخفاض النسبة في سنة 2010 رغم تسجيل زيادة في رأس المال وذلك راجع إلى انخفاض قيمة الاحتياطات، وانخفاض في نتيجة السنة المالية وانخفاض في قيمة الأموال لمواجهة المخاطر العامة.

- ومن هذه الملاحظات نلاحظ أنه تم تصنيف كل من البنكين الخارجيين الجزائريين بالتصنيف 1، معناه أن كفاية رأس مال البنك في حالة جيدة وللبنك القدرة على تغطية المخاطر المرتبطة بأصوله من رأس ماله، حسب نموذج الدراسة **CAMELS**.

2/- جودة البنك الخارجي الجزائري:([1])

يقصد بها مراجعة أو تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل معين، وجودة الأصول تلعب دورا كبيرا في تحديد كيفية إدارة الأصول، ومع ارتفاع جودة الأصول تشمل الفوائد زيادة السيولة وزيادة القدرة على المخاطرة وتكلفة أقل للأموال، وكل ذلك يمكن أن يؤدي إلى مستويات تقييم أعلى.

-نلاحظ في المذكرة الأولى أنه تم تصنيف جودة الأصول على أساس نسبتين، النسبة الأولى هي نسبة التصنيف المرجح والنسبة الثانية هي نسبة إجمالي التصنيف تحسب نسبة التصنيف المرجح = المخصصات . فلوحظ من خلالها ارتفاع في مخصصات

حقوق الملكية + المخصصات

القطاع العام سنة 2010 إلى غاية 2014، كما لوحظ ارتفاع في مخصصات القطاع الخاص من خلال السنوات 2010 إلى غاية 2013 لتنخفض سنة 2014، زيادة في رأس المال وعدم استقرار في الاحتياطات وارتفاع في حقوق الملكية وبالنسبة لحقوق الملكية نلاحظ ارتفاع ملحوظ في سنة 2010 إلى نسبة 2014، كما نلاحظ عدم استقرار في نسبة التصنيف المرجح، أي لوحظ انخفاض خلال السنوات الخمس، منحت حسب معيار CAMELS التصنيف 3 ويعني هذا أن أصول البنك ليست جيدة بعض الشيء يرجع هذا لانخفاض درجة الاستثمار. والجدول التالي يوضح تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح.

[1] من اعداد الطالبتين استنادا على ما تم تلخيصه من المذكرتين.

الجدول رقم03 -26: نسبة سيولة بنك اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح

التصنيف	نسبة التصنيف المرجح
1	% 05 > WCR
2	%15 > WCR > %05
3	%35 > WCR > %15
4	% 60 > WCR > %35
5	%60 < WCR

المصدر: أحمد نور الدين الفرا، " تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي **CAMELS** كأداة للرقابة على القطاع المصرفي"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة- الجامعة الإسلامية، غزة، ص 71.

- النسبة الثانية وهي نسبة إجمالي التصنيف تنتج عن القروض المتعثرة على حقوق الملكية، نلاحظ انخفاض ملحوظ في القروض المتعثرة الخاصة بالقطاع العام في السنة 2010 إلى غاية سنة 2014، وكذا بالنسبة القروض المتعثرة الخاصة بالقطاع الخاص شهدت انخفاض خلال السنوات الخمس وينتج انخفاض في اجمالي القروض، إلا أنه لوحظ زيادة في حقوق الملكية من سنة 2010 إلى سنة 2014، ونتج عن هذا انخفاض في نسبة إجمالي التصنيف خلال السنوات الخمس، وصنف بالتصنيف 5 حسب معيار **CAMELS** فهي غير مرضية.[1]

- نلاحظ في المذكرة الثانية أنه حددت جودة أصول البنك الخارجي الجزائري بنفس النسب المحددة في المذكرة الأولى (نسبة التصنيف المرجح، نسبة إجمالي الأصول). لوحظ في أن نسبة التصنيف المرجح في تناقص في الفترات الثلاث 2010-2011-2013 ورجع ذلك لزيادة كل من المخصصات أو حقوق الملكية وصنفت نسبة التصنيف المرجح بالتصنيف 4 ويعني ذلك أن جودة أصول البنك في حالة خطرة ودل ذلك على ارتفاع حجم القروض المتعثرة لدى البنك وعدم انتظام في تحصيل أقساط القروض المستحقة عليها، كما أن إدارة الائتمان في البنك غير جيدة، وتزامنا مع هذا سجل زيادة في الديون المتعثرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة للنسبة الثانية نسبة إجمالي الأصول شهد انخفاض في نسبة الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول خلال السنوات من سنة 2010 إلى غاية 2013 ويرجع ذلك إلى أن معدل التغيير في

[1] من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما تم تلخيصه من المذكرتين.

مجمل الأصول يفوق معدل التغيير في مجمل الأصول المحققة للإيرادات وصنف بالتصنيف 1، مما يعني أن أصول البنك في حالة جيدة.

- ونلاحظ من البنكين الخارجيين الجزائريين المدروسين أنه تم تصنيف البنكين حسب الجدول المذكور صنف البنك الأول في المذكرة الأولى بالنسبة للتصنيف المرجح بالتصنيف 3 والبنك الثاني بالتصنيف 4، ويعني هذا أن كل من البنكين في حالة خطرة في جودة أصولها، وأما نسبة إجمالي الأصول فصنف في البنك الأول بالتصنيف يعني أنها نتائج غير مرضية على غرار البنك الثاني فإنه صنف بالتصنيف 1 يعني أن البنك في حالة جيدة حسب معيار **CAMELS**.

3/- ربحية البنك الخارجي الجزائري:[1]

يقصد بها المؤشر الذي يعني مدى قدرة البنك على توليد الدخل من الموارد المتاحة له.

- نلاحظ في مذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج **CAMELS** أنه تم تحليل ربحية البنوك بوجود نسبتين: معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

نلاحظ من خلال المعطيات انخفاض في قيمة الأصول خلال السنوات الخمس وكذا الأمر بالنسبة لمتوسط الأصول سجل انخفاض خلال السنوات الخمس بالإضافة إلى ارتفاع في قيمة صافي الدخل من سنة 2010 إلى سنة 2014 وبما أن العائد على متوسط الأصول نلاحظ ارتفاع، ومن هذا صنف بالتصنيف رقم 02 وهي نتائج مرضية.

- بالنسبة إلى معدل العائد على حقوق الملكية نلاحظ في ارتفاع في صافي الدخل من سنة 2010 إلى سنة 2014، وارتفاع في حقوق الملكية خلال السنوات من 2010 إلى سنة 2014 وعند حساب العائد على حقوق الملكية يسجل عدم استقرار في المعدلات للسنوات الخمس وصنف بالتصنيف 1 حسب معيار **CAMELS**، ويفسر أن للبنك القدرة على توزيع الأرباح على المساهمين.

- نلاحظ في مذكرة أهمية نموذج **CAMELS** في تقييم أداء البنوك التجارية بالنسبة لمعدل العائد على الأصول انخفاض قيمة الأرباح الناتجة عن انخفاض العوائد المتأنية من القروض الاستهلاكية، ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة المتبعة من قبل بنك الجزائر التي تقتضي بخفض قيمة القروض الاستهلاكية الممنوحة من قبل البنوك. وصنف بالتصنيف 2 يعني أن أصول البنك تحقق عوائد جيدة وبالنسبة لمعدل حقوق الملكية. صنف بالتصنيف 2 معناه أن توظيف حقوق الملكية ويعطي نتائج مرضية للبنك.

- ومقارنة بين البنكين الخارجيين الجزائريين نظرا لهد توفر مرجعية قانونية تقييم ربحية البنوك الجزائرية سواء من حيث النسب المعتمدة في ذلك أو النسب المعيارية التي تبنى عليها المقارنة لذا

[1] من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما تم تلخيصه من المذكرتين

وبالاعتماد على الدراسات السابقة نقوم بتحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري باستخدام النسب التالية:

جدول رقم03 -27: تحليل ربحية البنك

التصنيف	نسبة العائد على حقوق الملكية A	نسبة العائد على الأصول B	نسبة العائد على متوسط الأصول C
1	A ≥ 0.4%	B ≥ 1%	C ≥ 1.5%
2	A <0.2 %	0.75%< B < 1%	0.75%< C < 1.5%
3	A < 0.1%	0.5%< B < 0.75%	0.4%< C < 0.75%
4	A < 0.05%	0.25%< B < 0.5%	%0< C < 0.4%
5	A < 0.01%	B < 0.25%	C < 0%

المصدر إعداد الطالبتين اعتمادا على:

عاشوري صورية: " دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص103.

ومقارنة بين التصنيفين حسب معدل العائد على الأصول صنف في البنك الأول لصنف 2 واعتبرت نتائج مرضية وفي معدل العائد على حقوق الملكية التصنيف1 وهو تصنيف جيد. أما بالنسبة للبنك الثاني فسجل تصنيف بالتصنيف 2 نفس التصنيف مع البنك الأول وهي نتائج مرضية في معدل العائد على الأصول. أما معدل العائد على حقوق الملكية صنف أيضا بالتصنيف 2 مقاربا للبنك الأول وهو بدوره له نتائج جيدة للبنك.

4/- سيولة البنك الخارجي الجزائري:[1]

السيولة المصرفية تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة.

- نلاحظ من خلال المذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS أن يتم قياس سيولة البنك باستخدام نسبتين نسبة التمويل على الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول. أولا نلاحظ بالنسبة لنسبة التمويل الودائع انخفاض في قيمة القروض خلال السنوات الخمس، ولوحظ ارتفاع بسيط في قيمة الودائع من سنة 2010 إلى سنة 2014، وفي حساب نسبة القروض على الودائع لوحظ انخفاض تدريجي في النسب وصنف بالتصنيف 4 حسب نموذج **CAMELS** تعتبر جيدة.

[1] من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما تم تلخيصه من المذكرتين

أما بالنسبة لنسبة القروض إلى إجمالي الأصول لوحظ انخفاض في قيمة القروض وارتفاع في قيمة الأصول خلال سنة 2010 إلى غاية 2014 وعند حساب نسبة القروض على الأصول نلاحظ انخفاض. ومن هذا صنف بالتصنيف 2 حسب المعيار **CAMELS** اعتبرت نتائج مرضية.

- كما نلاحظ في المذكرة أهمية نموذج **CAMELS** في تقييم أداء البنوك التجارية أنه تم قياس سيولة بنسبتي: نسبة التمويل على الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول ونلاحظ مما سبق ارتفاع إجمالي الودائع خلال السنوات الأربع من 2010 إلى غاية 2013 كذا الأمر بالنسبة إلى القروض لوحظ ارتفاع وذلك حدث من خلال السياسة التوسعية التي اتبعتها الدولة من خلال زيادة التوسع النقدي، وزيادة القروض المقدمة للاقتصاد يرجع سبب زيادة القروض الموجهة للاقتصاد، الزيادة في الأجور، زيادة التشغيل في الوظيف العمومي، وزيادة التمويل المدعم للسكن كل هذا ساهم في زيادة الودائع لدى البنك ومنه زيادة القدرة على منح الائتمان. كما نلاحظ انخفاض في إجمالي القروض رجع ذلك إلى اتباع سياسة انكماشية وذلك لارتفاع معدل التضخم مما قلل من السيولة لدى البنك الخارجي الجزائري ومما يكون للبنك القدرة على الإقراض. [1]

كما نلاحظ انخفاض في نسبة القروض إلى الودائع وذلك لعدم توجيه البنك لأغلب ودائعه إلى قروض مما يقلل من حجم السيولة المطلوبة لتلبية حاجات المودعين بالإضافة إلى أن نسبة القروض على إجمالي الأصول انخفضت خلال السنوات ويرجع ذلك إلى تقليل البنك من نسبة توظيف الأصول في شكل القروض. صنفت بالنسبة لنسبة التمويل على الودائع بالتصنيف 5 كما هو الأمر بالنسبة لنسبة القروض وهو نفس الأمر صنف بالتصنيف 5 ويعتبر أن البنك يحقق أداء غير مرضي باستخدام معيار الدراسة.

- نقول عن البنكين واستنادا على تصنيفات السيولة حسب كل نسبة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم03 -28 : تصنيف سيولة البنك

التصنيف	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول D
1	55% فما فوق	D < %50
2	60% فما فوق	D < %60
3	65% فما فوق	D < %65
4	70% فما فوق	D < %70
5	75% فما فوق	D < %75

المصدر: عبد القادر زيتوني: دراسة المؤثرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ص 14.

[1] من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما تم تلخيصه من المذكرتين

ومن الجدول أعلاه نقول أن البنك الأول بتصنيف نسبتيه اعتبرت النتيجة جيدة واعتبرت نتائج مرضية على غرار البنك الثاني فكانت هناك نتائج غير مرضية حسب نموذج **CAMELS**.

5/- إدارة البنك الخارجي الجزائري:

كان تقييم إدارة البنك الخارجي الجزائري من خلال إعداد مقابلات مع رؤساء الوكالتين كانت متعلقة بموظفي البنك والعمليات البنكية وكانت النتائج نفسها: تطلب على البنكين بإعطاء نتائج متقاربة من حيث الإدارة وكل ما هو متعلق بها من كفاءة المعلومات، رأس مال الوكالة ومدى تطبيق الحكومة ومبادئها، يعني دراسة شاملة للوكالتين لكيفية عملهما حاليا ومستقبلا في حدود تطبيق ضوابط وقوانين ومدى اتباعها وكذا العملاء دراسة المراجعة والاستجابة لمتطلباتهم.

6/- حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق:[1]

نلاحظ في المذكرة الأولى عدم استقرار في الأصول ذات حساسية في سعر الفائدة وكذا الأمر بالنسبة لحقوق العملاء، الأصول الأخرى، انخفاض في الخصوم ذات حساسية لسعر الفائدة، وكذا بالنسبة للخصوم الأخرى نلاحظ عدم استقرار وثبات وفي النتيجة حددت نتيجة سالبة للفجوة يعني أن لدي البنك حساسية لهيكل الأصول والخصوم.

وبالنسبة للمذكرة الثانية أن قيمة الفجوة مرتفعة ذلك نتيجة أن أصول البنك حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة أكثر من الخصوم على غرار السنة الأخيرة التي سجلت الفجوة سالبة ذلك راجع لزيادة خصوم البنك عن أصوله الحساسة لأسعار الفائدة.

الفرق بين البنكين أن حالة البنك الأول نتائجه غير مرضية نتيجة للفجوة السالبة على غرار البنك الثاني فكانت نتائج مرضية فقط السنة الأخيرة المدروسة.

المطلب 02: المقارنة بين نتائج المذكرتين

نقصد بالمقارنة بين نتائج المذكرتين بدراسة شاملة للمذكرتين باستخدام نموذج الدراسة نموذج **CAMELS** ومدى تفعيله في البنك وكيفية تحليله للبنك للوصول إلى نتائج مرضية في الأخير. وعلى ما درسنا في المطلب الأول في المبحث الثالث قمنا بالمقارنة بين بنكين مختلفين ومدى آلية تقسيم أدائهما باستخدام نموذج **CAMELS** بتحديد الفرق بينهما باستخدام كل من معاييره وتسجيل تصنيفه والمقارنة بين أدائهما. والتي تعكس أداء المصرفين، ومن خلال نتائجهم المتوصل إليها نفصل ما قام به البنكين لتقييم أدائهما والوصول إلى ما هو مطلوب وهو الهدف الأساسي طبعا التي تسعى البنكين إلى تحقيقه. وفي ما يلي نحدد التصنيف النهائي للبنكين باستخدام نموذج الدراسة.

[1] من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما تم تلخيصه من المذكرتين

1/- الجدول رقم03- 29 : التصنيف النهائي لمذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج **CAMELS**.

المعيار / التصنيف	كفاية رأس المال	جودة الأصل	الربحية	السيولة
التصنيف الفردي	1	3	1	2
متوسط التصنيف	1.75=4/(2+1+3+1)			
التصنيف النهائي	2			

المصدر من إعداد الطالبتين استنادا على معلومات سابقة.

2/- الجدول رقم03 -30: التصنيف النهائي لمذكرة أهمية نموذج **CAMELS** في تقييم أداء البنوك التجارية.

المعيار / التصنيف	كفاية رأس المال	جودة الأصل	الربحية	السيولة
التصنيف الفردي	1	3	1	5
متوسط التصنيف	2.5=4/(5+1+3+1)			
التصنيف النهائي	3			

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على معلومات سابقة.

ومن الجدولين نقول أن البنك الأول صنف بالتصنيف 2 حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي **CAMELS**، بمعنى ذلك أن تقييم كفاءة البنك الخارجي الجزائري جيدة، إلا أنه يعاني من جودة الأصول.

ونقول على البنك الثاني أنه صنف بالتصنيف 3 حسب معيار الدراسة يعني أن أداء البنك معقول ويتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي يتم كشفها، وعلى البنك المركزي إنجاع إجراءات لتصحيحها.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التي قمنا بها وهي دراسة مقارنة بين المذكرتين المتعلقتان بنظام camels ،ومن خلال تطبيق المفاهيم لهذا النظام على البنكين ،توصلنا الى ان هذا النموذج يحقق نقاط القوة والضعف للبنكين وذلك من خلال تطبيقه داخلهما ،كما يبين للبنكين كل المخاطر التي يمكن الوقوع فيها ومحاولة معالجتها في الوقت المناسب قبل التأثير عليهما تأثيرا سلبيا مما يؤدي الى حصولهما على تصنيف سلبي غير مرضي.

خـاتـمـة

الخاتمة:

البنوك التجارية من أكثر المصارف التقليدية انتشارا وأكثرها خدمات للناس واقدمها تاريخا فقد ظهرت أول مرة عندما كان الصيارفة يحتفظون بالنقود المعدنية التي يودعها لديهم التجار مقابل حصولهم على ايصال يتضمن مقدار هذه الوديعة، وتطور نشاطها عندما ابدى الافراد استعدادهم لقبول ايصالات الايداع التي يحررها المودعون سحبا على رصيدهم للوفاء بما عليهم من ديون على الآخرين.

يتمحور مفهوم الأداء المصرفي حول كيفية استخدام البنك للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعله قادرا على تحقيق أهدافه ومن ثم فان الأداء المصرفي هو حاصل تعامل عنصرين اساسين يتمثلان في: الطريقة في استخدام الموارد اي الكفاءة والنتائج المحققة من ذلك الاستخدام اي الفعالية.

إن عمليات تقييم اداء البنوك التجارية تعتبر جرس انذار مبكر للمخاطر لذا اظهرت العديد من النماذج التي كان الغرض منها تقديم تقييم لأداء البنك. ومن اهم هذه النماذج المقدمة في هذا المجال نظام التقييم الامريكي **Camels** والذي يعتبر من بين النماذج الحديثة لتقييم الأداء والذي يتميز بتقييم كل من الجوانب الكمية والنوعية في التقييم ،وتم اسقاط هذا الجانب التطبيقي لدراسة حالة البنك الخارجي الجزائري لولاية المدية ،حيث تعالج طريقة **Camels** مشاكل البنوك في ستة محاور :السيولة ،الربحية ،كفاية رأس المال ،جودة الاصول ،جودة الادارة ،الحساسية لمخاطر السوق.

اختبار الفرضيات:

بعد دراسة الموضوع سيتم فيما يلي التحقق من مدى صحة الفرضيات المقدمة على النحو التالي:

- وظيفة البنوك ومختلف عملياتها ،لأن البنوك من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي وأهم الوسائل لإتمام الأنشطة الاقتصادية، وتقبل ديونها في تسوية ديون الأفراد والمؤسسات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- نموذج **Camels** أساس تقييم الأداء المالي في البنك ،لأن نموذج **Camels** يعتبر مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة وكشف نقاط ضعفها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- تم تقييم اداء البنك الخارجي الجزائري لوكالة ورقلة وفق نموذج camels من خلال ستة معايير(كفاية راس المال ،ادارة الاصول ،جودة الادارة ،الربحية ،السيولة ،الحساسية)و كل معيار

يتضمن تصنيف ويتم من خلاله تقييم اداء البنك وكذا الامر بالنسبة لوكالة الوادي . وهذا دليل على صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

من خلال موضوع الدراسّة الذي قمنا بالبحث فيه ومحاولة الوصول إلى الهدف الأساسي وهو كيفية تقسيم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج **CAMELS** لوكالة المدية ،إلا أن الظروف الحالية التي لم تكن في الحسبان وهي المرض **المنتشر19 Covid** . مما أدى بنا للقيام باختيار طريقة للقيام بالدراسة وهي اختيار مذكرتين مختلفتين إلا أنهما يتناولان نفس موضوع الدراسة ،ومن هنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن القّيام بعملية تقييم الأداء المالي تعتبر البداية للكشف عن حقيقة نشاط الوكالتين ،وذلك لتفادي الوقوع في المشاكل والأخطار التي يمكن أن تحدث مستقبلا ولهذا أستخدم معيار **CAMELS** الذي أعتبر من أهم المعايير في تقييم البنوك. حيث وفق المؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ،وذلك بتقييمها على أساس ست معايير أساسية (كفاية رأس المال ،جودة الأصول ،ربحية البنك ،سيولة البنك ،إدارة البنك ،حساسية البنك لمخاطر السوق).

- إن كفاءة البنكين محدودة من حيث جودة أصولها ،إلا أن البنك الأول اعتبرت أصوله محدودة بسبب وجود القروض المستحقة وغير مسددة ،والبنك الثاني يعاني من ارتفاع مستوى الائتمان المتعثرة أكثر من المستوى العادي ،بالإضافة إلى أن سياسات وإجراءات منح الائتمان لا تدار بدقة.

- صنفت ربحية البنكين بالتصنيف 1 مما يعني أن البنكان يحققان أرباح جيدة ورأس مال مستقر.

- اعتبرت سيولة البنكين غير مرضية لتصنيفها التصنيف الأخير5 ،لذلك يجب اتخاذ قرارات آجلة لتقوية سيولتها وتلبية حاجاتهما المالية.

- كشف نقاط سلبية لكل من البنكين باستخدام نموذج **CAMELS**،وذلك من أجل معالجة نقاط الضعف.

- في الأخير صنف البنكين تصنيف نهائي تصنيف متقارب 2 - 3 على التوالي مما يعني أن أداء البنكين في حالة مرضية يتطلب فقط القيام بالرقابة وتنشيطها والتعرف على الخطأ ومعالجة قبل الوقوع فيه.

الاقتراحات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها ،قمنا بطرح بعض والاقتراحات من أجل تحسين الأداء المالي وتقويمه:

- اختيار نموذج **CAMELS** كأداة فعالة لقياس الأداء المالي لأغراض دعم كفاءة وفعالية المصارف والبنوك.

- لابد من النظر إلى تطوير المؤشرات بحيث يتمكن القيام بتقديم تقارير تتزامن مع التطورات الأخرى حتى يسهل على البنك مواجهة احتمالات حدوث الأزمات ومعالجتها قبل الوقوع فيها. ويكون هذا أيضا بتوفير نظام جيد للاتصالات حتى تكون المعلومات دقيقة.

- زيادة الاهتمام بإعداد دورات وبرامج متخصصة في مجال الكفاءة المصرفية من أجل تنمية القدرات للنهوض بمتطلبات العمل المصرفي والتعامل معه بكفاءة وفعالية عالية.

- حتى تكون هناك إدارة جيدة يجب أن يكون التواصل دائما مع عملائهم حتى يكون هناك تواصل قريب لمعرفة كل من مقترحاتهم التي تحسن من أداء البنك والتعرف على شكواهم لمعالجتها.

- تبسيط الإجراءات المتعلقة بمنح المستثمرين والصناعيين القروض لدعمهم وتنمية استثماراتهم المحلية ،لأن كثرة القيود والعراقيل أمامهم تحد من تعاملهم مع الوكالة ويدفعهم إلى التعامل مع بنوك أخرى أكثر يسرا في التعامل مع العملاء.

- المصارف من أكثر المؤسسات حساسية للمخاطر ،وهذا ما يتطلب قياس هاته المخاطر والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها.

- إعداد كوادر مؤهلة ومدربة ومتخصصة بمجال التحليل المالي للقيام بنشاطها بكفاءة ومصداقية عالية ،وبأسلوب يفسر للدارس والمطلع على نتائج التحليل المالي كل الأمور الهامة والمتعلقة بالأهداف الثلاث هي :الأمان ،الربحية والسيولة ،ومدى التوازن الذي تحققه الإدارة بالنسبة لهذه الأهداف.

آفاق الدراسة:

- يعتبر هذا الموضوع من الموضوعات التي كانت مجال لكثير من الباحثين واستقطاب اهتمام الطلبة من جوانب عديدة. ولاعتبار أيضا أن موضوع كفاءة البنوك التجارية من أهم المؤشرات في الجهاز

الاقتصادي للدولة ،ومن هذا نكون قد قمنا ببحث صغير وربما يكون بداية فتح مجال آخر لدراسات أخرى ،وعليه يجب تحسين هذا القطاع البنكي وتقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية واستخدام معايير دولية لمواكبة التطورات الخاصة بالبنوك العالمية.

وعليه من آفاق الدراسة:

- تقييم كفاءة معايير الأداء في القطاع البنكي.

استخدام نظام **CAMELS** في تحقيق السلامة المالية بالبنوك.

- الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية.
- دور تقييم النموذج للبنوك التجارية ووضعه كنموذج تنبؤي وتقديري للسنوات القادمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. ابراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2008،.
2. احلام ابو عبدلي وخليل عبد الرزاق، **تقييم البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وافاق، جامعة الشلف، ديسمبر2004،
3. أحمد طرطار، **الترشيد الاقتصادي للطاقة الانتاجية في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
4. احمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في اطار الاستراتيجية الشاملة للبنك**، مطابع المستقبل، مصر، الطبعة الثانية، 1999.
5. اسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1996.
6. أنس البكري، وليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
7. جميل الزيدانين السعودي، **أساسيات في الجهاز المالي - المنظور العلمي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
8. حسين جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003،
9. خالد أمين عبد الله، **العمليات البنكية (الطرق المحاسبية الحديثة)**، دار وائل للنشر، الطبعة 1، عمان، 1998.
10. زياد رمضان ومحفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، الأردن، 2006.
11. زينب عوض الله واسامة محمد الفولي، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005
12. سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.
13. سهيلة قطاف، تقييم **سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS**، دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد 15، العدد1.

14. صادق راشد الشعري، **استراتجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها على البنوك التجارية**، دار البازوري العلمية، الطبعة الأولى، 2012،
15. صلاح الدين السيسي، **نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الاداء في المصارف والمؤسسات المالية (دراسات نظرية وتطبيقية)**، دار الوسام، الطبعة الأولى، لبنان،1998
16. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2005،
17. عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، جامعة قسنطينة، 2000.
18. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1991،
19. عبد القادر زيتوني، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم الأداء**، جامعة الجزائر، 2009.
20. عداي الحسين، فلاح حسين، **الإدارة الاستراتيجية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
21. علاء فرحان طالب، اعمان شبحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسة والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2011.
22. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
23. فؤاد مرسي، **تمويل مصرفي للتنمية الاقتصادية**، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1980،.
24. مجيد الكرخي، **تقويم الاداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع،الأردن،2007،.
25. محمد صالح الحناوي وسيد علي الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر،2000،
26. محمود السيد الناغي، **المنهج المحاسبي في البنوك التجارية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

الأطروحات الرسائل:

الدكتوراه

1. بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،2008.
2. علي عبد الله شاهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود)**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005.

الماجستير:

3. أحمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام تقييم المصرفي الامريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
4. بوطرة فضيلة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك**، مذكرة استكمال لمتطلبات نيل شهادة ماجستير، علوم التسيير، فرع استراتجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007.
5. شرون رقية، تقييم **الاداء المالي في البنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر**، دراسة حالة القروض الشعبي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2006-2007.
6. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.
7. عياش زبير، **فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**، رسالة ماجسيتير غير منشورة، جامعة أم البواقي، معهد العلوم الاقتصادية، 2007.
8. محمد العربي غربي، **ثقافة المؤسسة وتأثيرها على أدائها العام**، مذكرة ماجيستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006.
9. هاجر زرارقي، **ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011-2012.

المجلات:

1. بالعزوز بن علي، **استراتجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية**، محلية الباحث، جامعة قاصدي، مرباح، ورقلة، العدد السابع، 2009.
2. بريش عبد القادر، **جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيارة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات**، شمال افريقيا عدد الثالث، جامعة الشلف، الجزائر.
3. سعاد عبد الفتاح واخرون، **قياس كفاية راس المال للمصارف الاهلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الرابع والثلاثون،2013،
4. سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد السادس، 2006
5. عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001،

6. علي خلف الركابي، زهرة حسن العامري، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون، 2007،.

7. **يوسف بوخلخال، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد العاشر،2012.

الملتقيات:

1. بريش السعيد، يحياوي نعيمة، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 22-23 نوفمبر 2011،.
2. نصر عبد الكريم، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2، دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، المنعقد في فترة من 04-07-2007،
3. نوال بن عمارة، **ادارة المخاطر في مصارف المشاركة، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، جامعة فرحات عباس سطيف، ايام 20-21 اكتوبر 2009،

القواميس:

1- قاموس المنجد.

2- قاموس الرائد.

المواقع الالكترونية:

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=18519 consulté le 19/04/2014.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. A.Burlaud J.Y.Egtem et autres, **Dictionnaire de gestion**, Edition Foucher, Paris ; 1995.
2. B-Quelin et J-L arregle, **Le Management Stratégique de Compétence**, ellepses, Paris, 2000.
3. k-hemkheme ,**le dinamique contrôle de gestion** ,dunod ,paris,1986.
4. macnemamim ,Jim,**financial management,the bath**, press,1999.
5. P.charles ,**Economie et gestion bancair**e ,Dunod,paris,1999 .

ملخص:

تكتسب عملية تقييم أداء البنوك التجارية اهمية كبيرة ومتزايدة، حيث هذه الاخيرة تمثل دور المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور في جميع المعاملات الداخلية والخارجية ومنه لا يمكن أن ينشا اقتصاد قوي او حتى ضعيف بدون البنوك التجارية فهو الممول الرئيسي لعملية التنمية.

حيث ان عملية تقييم الأداء تساعد على كشف مواطن الخلل في اداء البنوك وذلك لمعالجتها والوقوف عليها ، وهنا اقترحنا طريقة التقييم نموذج **camels** من خلال تحليل الاطار العام للمحاور الرئيسية التي تبنى عليها هذه الطريقة والتي تشمل : السيولة ، الربحية ، كفاية راس المال ، جودة الاصول ، جودة الإدارة الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

فحاولنا من خلال هذه الدراسة تطبيق طريقة التقييم **camels** على احد البنوك الجزائرية إلا وهو البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة من **2017-2020.** اين تم الوقوف على مختلف اجراءات تقويم الأداء المالي بها ومن ثم تقديم الاقتراحات المناسبة لتحسينه.

الكلمات المفتاحية : الاداء المالي ، البنوك التجارية ، تقييم الأداء ، **طريقة camels** ، البنك الخارجي.

Abstract:

The process of evaluating of commercial banks is of great importance and is increasing. The latter represents the engine of the economic development wheel. Which plays a role in all internal and external transactions, from which a strong or even weak economy cannot arise without commercial banks.

As the process of performance evaluation helps to detect deficiencies in the performance of banks to address and stand on them. Here we propose the camels method of analysis by analyzing the general frame work of the main axes on which this approach is based, including: liquidity, profitability, capital adequacy, asset quality, quality management and market sensitivity.

We tried through this study to apply the method of assessment camels to one of the Algerian banks, the Algerian foreign banks during the period between 2017_2020. Where it was to stand on the various procedures for evaluating the financial performance of them and then provid suggestions for Improvement.

Key words: financial performance, commercial banks, performance evaluation, camels method, Algerian foreign banks.